

سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب السابع

هسار يوسف اللومبي

بوتومور

الطبقات في المجتمع الحديث

ترجمة وتقديم

الدكتور محمد الجوهري

الدكتور علياء شكرى

الدكتور محمد علي محمد

الدكتور السيد محمد الحسيني

الطبعة الثانية
١٩٧٩

هسار يوسف اللومبي

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

الكتاب السابع

بوتومور

لعماد يوسف اللومبي

الطبقات في المجتمع الحديث

ترجمة وتقديم

الدكتور علياء شكرى

أستاذة علم الاجتماع بكلية البنات
جامعة عين شمس

الدكتور محمد الجوهري

أستاذ علم الاجتماع
بجامعة القاهرة

الدكتور السيد محمد حسنى

أستاذ علم الاجتماع المساعد
بجامعة عين شمس

الدكتور محمد على محمد

أستاذ علم الاجتماع المساعد
بجامعة الإسكندرية

الطبعة الثانية

١٩٧٩

الناشر

دار الكتاب للتوزيع



الطبعة الأولى ١٩٧٢

الطبعة الثانية ١٩٧٩

مُتاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع أرشيف الإنترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

بولومور
الطبقات في المجتمع الحديث

ترجمة عن الانجليزية لكتاب

T. B. BOTTOMORE

Classes in Modern Society

George Allen and Unwin Ltd. 6th Impression

London 1970 (first published in 1965).

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

علي بن إبراهيم



غواص في بحر الكتب

الحسين يوسف (الدويني)

محتويات الكتاب

صفحة	
٩	هذه الترجمة
١٣	مقدمة الترجمة العربية
٥٣	مقدمة المؤلف (للطبعة الأولى)
٥٥	مقدمة المؤلف (للطبعة الثانية)
٥٧	الفصل الأول : مقدمة
٦٣	الفصل الثاني : طبعة الطبقة الاجتماعية
٨٩	الفصل الثالث : الطبقات في المجتمعات الصناعية
١٢٧	الفصل الرابع : الطبقة الاجتماعية ، والسياسة ، والثقافة
١٤٩	مراجع مختارة

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

تليجرام



سور الزينة

هذه الترجمة

ليس هذا الكتاب أول مؤلفات بوتومور التي تقدمها مترجمة للقارئ العربي . فقد سبقه زميلاه « تمهيد في علم الاجتماع » ، و « الصفة والمجتمع » ، اللذان صدرتا في هذه السلسلة .

وبصدور هذا الكتاب تواصل « سلسلة علم الاجتماع المعاصر » رسالتها في خدمة مختلف ميادين الدراسة السوسولوجية الخاصة ، بعد أن غطى إنتاجها - تأليفاً وترجمة - ميادين المدخل إلى علم الاجتماع ، والنظرية السوسولوجية ، والتغير الاجتماعي ، وسوسولوجيا التنظيم ، وعلم الاجتماع السياسي . ويرى القارئ من مطالعة خطة السلسلة في المستقبل أننا نأمل أن نواصل خدمة بقية ميادين المعرفة السوسولوجية . وإننا لنترك بكل الوضوح - وكل السعادة والإمتنان - أنه لم يكن لسلسلة قريية العهد كسلسلتنا أن نستطيع مواصلة رسالتها بكل هذا الجهد وهذا الإصرار لولا التشجيع الكريم والتقدير الذي نلقاه من الأساتذة والزملاء وجمهور القراء العرب .

وقد التزمنا في هذا الكتاب أيضاً الأسلوب الذي بدأناه في الكتاب السابق والذي يمثل توسيعاً لمهمة الترجمة وتعميقاً لرسالة السلسلة في خدمة العلم الاجتماعي المصري . فسيلاحظ القارئ أن كتاب بوتومور الذي بين أيدينا اليوم بعد أن يحدد طبيعة الطبقات الاجتماعية يركز في الفصلين الثالث والرابع على دراسة تطور البناء الطبقي في البلاد الصناعية المتقدمة بنموذجها الرأسمالي والاشتراكي . ومع أن بوتومور يؤدي هذه المهمة بكل ما عهدناه فيه من تفتح وسعة أفق وموضوعية وفكر تقدمي لا يعرف التعصب ، إلا أن ظروف البلاد النامية - ونحن في قلبها - تستأهل وقفة تفيد من المبادئ العامة

هند بوتومور ، وتزيد عليها رؤية محلية خاصة تراعى الظروف الاقتصادية الاجتماعية الخاصة بعالمنا الثالث على العموم ، وبمجتمعنا المصرى على الخصوص . لذلك كلفنا الزميل الدكتور محمد الجوهري بكتابة مقدمة تكمل موضوع الكتاب وتمثل فى نفس الوقت إضافة ثرية للطبعة العربية من هذا الكتاب الهام . ولذلك يبدأ الكتاب بمقدمة خاصة للترجمة العربية عن « إطار نظرى لدراسة الطبقات فى البلاد النامية . مع إشارة خاصة للمجتمع المصرى » .

• • •

هذا وقد صدرت الطبعة الأولى الأصلية لهذا الكتاب فى عام ١٩٦٥ . ثم أعيد طبعه ست مرات بعد ذلك بسبب شدة الإقبال عليه . فصدرت له إعادة طبع فى عام ١٩٦٦ ، و ١٩٦٧ ، و ١٩٦٩ ، وطبعتان فى عام ١٩٧٠ . وقد اعتمدت هذه الترجمة العربية على إعادة الطبع الصادرة عام ١٩٧٠ .

ويسعدنا أن نؤكد للقارىء العربى مجدداً أن السلسلة قد التزمت فى نقل هذه الكتب - سواء ما ظهر منها فعلاً للناس أو ما زال فى طور الإعداد - تقليداً جديداً فى ميدان العمل السوسيولوجى العلمى فى مصر ، هو العمل الجماعى . والذى نرجو له مزيداً من الإنتشار بين زملائنا العاملين فى حقل البحث الاجتماعى ، أملاً فى الوصول إلى علم اجتماع مصرى تافهض ،

• • •

أما مؤلف الكتاب فهو توماس بيرتون بوتومور Thomas Burton Bottomore ، من علماء الاجتماع الإنجليز المعاصرين البارزين . ولد عام ١٩٢٠ وحصل على درجة الليسانس والماجستير فى الاقتصاد . وقد قام بوتومور بعد أن أنهى دراسته بجامعة لندن بإجراء دراسات عن هوبوس . كما أجرى بعد ذلك بوصفه زميلاً بمؤسسة ووكفلر بعض البحوث عن موظفى الإدارة العليا فى فرنسا . ثم عين فى عام ١٩٥٢ بوظيفة مدرس ، ثم رقى إلى منصب أستاذ فى علم الاجتماع عام ١٩٥٧ بمدرسة الاقتصاد التابعة لجامعة لندن ،

وعلاوة على البحوث والدراسات المذكورة اهتم بوتومور بدراسة كارل ماركس وموضوعات الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع المعرفي . وقد شغل لفترة طويلة منصب سكرتير « الاتحاد الدولي لعلم الاجتماع » .

ومن أهم مؤلفاته :

١ - « كارل ماركس : كتابات مختارة في علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية » (بالاشتراك مع ماكس روبل) ، لندن ١٩٥٦ .

Karl Marx, Selected Writings in Sociology and Social Philosophy.

٢ - « علم الاجتماع ، مدخل للمشكلات والمؤلفات » ، الطبعة الأولى ، لندن ١٩٧٢ .

Sociology, A Guide to Problems and Literature.

(وهو الكتاب الذي صدرت له ترجمة بعنوان « تمهيد في علم الاجتماع » ، الكتاب الرابع في هذه السلسلة القاهرة ١٩٧٢) .

٣ - « كارل ماركس : الكتابات الأولى » ، لندن ، ١٩٦٣ (مشرف على التحرير) .

Karl Marx, Early Writings (editor)

٤ - « الصفوة والمجتمع » ، الطبعة الأولى ، لندن ، ١٩٦٤ .

Elites and Society.

(وقد صدرت له ترجمة بعنوان : « الصفوة والمجتمع . دراسة في علم الاجتماع السياسي » ، الكتاب السادس في هذه السلسلة ، القاهرة ، ١٩٧٢) .

٥ - الطبقات في المجتمع الحديث ، الطبعة الأولى ، لندن ، ١٩٦٥ :

Classes in Modern Society

(هو الكتاب الذي يخرج اليوم في ترجمته العربية) .

ورغم الأسلوب الجماعي الذي تم نقل الكتاب على أساسه إلى اللغة العربية ، إلا أن الإنجاز النهائي للترجمة قد تم بتقسيم تولت فيه الدكتورة علياء شكرى ترجمة مقدمة المؤلف والفصل الأول ، والدكتور محمد الجوهري ترجمة الفصل الثاني ، والدكتور السيد محمد الحسيني ترجمة الفصل الثالث ، والدكتور محمد علي محمد الفصل الرابع .

الترجمون

القاهرة في سبتمبر ١٩٧٢

الحسين يوسف اللواتي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

مقدمة الترجمة العربية

نحو إطار نظري لدراسة للطبقات في البلاد النامية مع إشارة خاصة للمجتمع المصري

بقلم

الدكتور محمد الجوهري

لعله يتضح من عنوان هذه المقدمة أنها تتخذ لها محوراً يختلف عن المحور الذي تدور حوله دراسة بوتومور التي نقدم لها ترجمة فيما يلي ، ولكنها مكمل لها متعانة معها في محاولة رسم صورة البناء الطبقي في المجتمع الحديث . فدراسة بوتومور تركز على المجتمعات الصناعية الحديثة ، بنموذجها الأساسيين : الرأسمالي والاشتراكي (أو ما يسميه بوتومور المجتمعات ذات الطراز السوفيتي) . ودراستنا هذه محاولة لتبين خصوصية التطور الطبقي وسمات البناء الطبقي في مجتمعات البلاد النامية ، أو دول العالم الثالث ، إن شئنا تسمية سياسية . وسوف نضفي على كلامنا صبغة عملية تطبيقية واضحة بالإشارة إلى البناء الطبقي في المجتمع المصري ، لتبين ملامحه العامة والاعتبارات الأساسية التي نرى الالتزام بها أساسياً عند التصدي لدراسة هذا البناء الطبقي .

وسوف تنقسم معالجتنا إلى أربعة أقسام رئيسية : نحاول في القسم الأول منها أن نؤكد على أهمية وضوح الأساس الأيديولوجي في دراسة الطبقات ، والوزن الخطير الذي يلعبه هذا الالتزام الأيديولوجي في توجيه نظرة الباحث وتحديد مجال روثته . وسنقودنا هذه النقطة بالضرورة إلى محاولة وزن القيمة الحقيقية للإسهام الذي قدمته النظريات الماركسية في دراسة الطبقات ، ونسبها إلى ما تلاها من نظريات أو محاولات نظرية .

ثم نحاول في القسم الثاني أن نتفق على تحديد واضح لأهم المفاهيم ، والمصطلحات الأساسية في ضوء المعيار الأساسي الذي رأينا الالتزام به في

دراسة هذا الموضوع السوسولوجى الهام . فتكلم عن تعريف الطبقة الاجتماعية ، وتناقش مصطلح التلرج الاجتماعى ، وكذلك الطبقات الرئيسية والفرعية ، والشرائح الاجتماعية . ونختتم هذا القسم بالجانب السلبي من تعريفاتنا حيث نؤكد على رفض التعريفات والمفاهيم والتفسيرات التى تبذلنا فاسدة من الناحية العلمية .

أما القسم الثالث فنحاول أن نبرز فيه خصوصية البناء الطبقي والعلاقات الطبقيّة في مجتمعات البلاد النامية . حيث أوضحت جميع الدراسات الحديثة للبناء الطبقي في البلاد النامية - على اختلاف منطلقاتها - أنه يتميز بطابع أساسي مميز هو تعدد أشكال النشاط الاقتصادي وتعدد أنساق علاقات الإنتاج ، مما يترتب عليه تعدد مكونات البناء الطبقي .

أما القسم الرابع - وهو في الحقيقة الهدف الرئيسى لهذه الدراسة - فيختص بتحديد الخطوط العريضة للبناء الطبقي في المجتمع المصرى . فنحدد المعيار الذى سنستخدمه في تصنيف الطبقات في مصر ، وتخطيط عام للطبقات الموجودة في كل من الريف والحضر المصرى . وتناقش في الختام بعض التحديات الأساسية التى تواجه بحثاً كهذا ، محاولين إلقاء الضوء على بعض المشكلات التى نعتقد أنها يجب أن تستوقف الباحث المصرى في هذا الموضوع الشائكة الهام في نفس الوقت . وقد أولينا اهتماماً خاصاً لموضوع الدراسة الميدانية اللازمة لتأصيل أى دراسة يراد لها أن تكون صادقة امبيريقياً .

أثبتت أحدث المناقشات في حقل علم الاجتماع المعاصر أن دارس المجتمع لا يستطيع اليوم أن يتصدى لمعالجة أى جانب من جوانب الحياة في مجتمعه دون أن يتسلح بموقف نظرى واضح يهديه ويرشده ويحفظه من الوقوع فريسة الزيف أو التضليل الذى يمكن أن توقعه فيه نظريات أو مواقف سابقة في دراسة المجتمع . وإن كان هذا الموقف العام يبدو غامضا أو مشكوكا فيه لقلة من المتخصصين في علم الاجتماع ، فإن هذا الغموض وهذا التشكك لن يلبث أن يزول إذا ما تصدينا للكلام عن موضوع الطبقات الاجتماعية ، فالطبقات الاجتماعية بمفهومها العلمى ثمرة من ثمرات الفكر الماركسى ، وقد كانت تلك الفكرة الماركسية باعثاً لظهور نظريات ومحاولات أخرى مقابلة على الجانب الآخر ، أعنى البورجوازي من العالم . ولذلك فإن أى محاولة جادة لتناول الطبقات لن تخرج ، إذا أمعنا فيها النظر ، عن اتخاذ أحد هذين الموقفين الأيديولوجيين مطلقاً لها . لذلك تلخص الموقف في كلمة واحدة قائلين : إن كلام الباحث عن الطبقات الاجتماعية التزام صريح منه بموقف أيديولوجى سواء وعى ذلك أو لم يع ، وسواء رضى ذلك أم أبى .

على أن هذا الالتزام الأيديولوجى لا يظهر فقط في دراسات الطبقات الاجتماعية ، وإنما يرتبط كذلك وبنفس القدر بدراسة الحراك الاجتماعى Social Mobility . فمعظم دراسات الحراك الاجتماعى في العالم الغربى تحاول أن تثبت كيف أن المجتمع الرأسمالى يتيح الفرص أمام جميع أبنائه على قدم المساواة للترقى في السلم الاجتماعى . كما ينطوى كلامهم الكثير عن الحراك الاجتماعى وعن سعة انتشاره وتعدد مظاهره على الرغبة في إثبات أن ظاهرة الحراك قد حلت محل فكرة الصراع الطبقي . وكلا الهدفين يود أن يجمع قضية انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية واضحة ، تسود بينها علاقة استغلال بسبب تضارب المصالح ، وأن هنا الاستغلال يؤدى حتماً إلى الصراع الذى ينتهى بتغير شكل البناء الطبقي .

ولا يعنى هذا الكلام أن الحراك الاجتماعى شىء لا وجود له ، بل هو على العكس - وكما أثبتت كثير من الدراسات - ظاهرة معروفة فى جميع المجتمعات الإنسانية : ولكن الخلاف بين الموقفين هو على مدى هذا الحراك وعلى فاعليته ودوره الحقيقى ! فى تغيير البناء الطبقي لمجتمع معين سلميا دون صراع . فالرأى عندنا أن دراسات علم الاجتماع البورجوازي تحاول تزييف الصورة عن طريق المبالغة فى تقدير مدى هذا الحراك ودوره .

- ٢ -

ولعل أوضح دليل على خطورة الإسهام الماركسى فى دراسة الطبقات وأصانته أن بوتومور - مؤلف كتابنا هذا - عندما أراد أن يستعرض الآراء المتباينة حول طبيعة الطبقة الاجتماعية قد فعل ذلك من خلال مناقشة تفسير كارل ماركس . ذلك لأن الآراء المخالفة للنظرة الماركسية أو حتى المناقضة لها ليست فى الواقع سوى رد فعل للماركسية ومحاولة للرد عليها بشكل أو بآخر .

فماركس يؤكد بقوة على الأساس الاقتصادى للطبقات ، كما يؤكد على فكرة الصراع بينها الناشئ عن تضارب مصالحها . وقد انتبه بوتومور إلى أن « الدراسة النقدية لمفاهيم ماركس سوف تلقى الضوء على معظم المشكلات الحيوية المتصلة بطبيعة الطبقات الاجتماعية » وهو ما يؤكد بوضوح ما نقصده من أن النظرة الماركسية للطبقات تمثل أساس كل دراسة علمية لهذا الموضوع .

وكان بوتومور واضحا فى تقييمه الذى أنهى به مناقشة الآراء الماركسية وضد الماركسية فى طبيعة الطبقات الاجتماعية ، حيث يقول : « على أن الانتقادات التى وجهت إلى النظرية الماركسية ، و آراء البديله التى عرضت ، والتي تعتمد أساسا على تمييز ماكس فيبر Max weber بين التلرج الطبقي والتلرج على أساس الهوية لا ترقى جميعها إلى أن تكون نظرية جديدة شاملة تستطيع أن تحل محل نظرية ماركس .

ولما هي تقدم لنا حصر آياتها في درجة منهجية للمشكلات البارزة مثل :
طبيعة التدرج الاجتماعي في المجتمعات السوفيتية (يقصد ذات الطراز السوفيتي)
وما ظرأ على التدرج الاجتماعي من تعديلات في المجتمعات الرأسمالية ؛ والأهمية
النسبية لكل من الملكية الخاصة ؛ والانتخاب التعليمي ؛ والتباين المهني ؛
والقوة السياسية في خلق الفروق الاجتماعية والحفاظ عليها ؛ ومدى الحراك
وعدم المساواة في توزيع الدخل وما يترتب على ذلك من نتائج . (أنظر
نهاية الفصل الثاني من هذا الكتاب) .

- ٣ -

على أن إتفقنا على هذه النقطة الأساسية يدعونا إلى وقفة مع المؤلف فيما
يتعلق بتأكيد على وجود تقسيمات طبقية راجعة إلى عوامل غير اقتصادية .
فبقرربو تومور في مقدمة أن عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية لا يمكن أن
يعتبر مطابقاً لعدم المساواة البشرية بوجه عام . ذلك أن هناك أشكالاً أخرى
من عدم المساواة ؛ وأنواعاً أخرى من الامتيازات والسيطرة ؛ علاوة على تلك
الأمشكال الناشئة عن الفروق بين الطبقات الاجتماعية . فيمكن أن توجد في
بعض المجتمعات بعض أنواع عدم المساواة الراجعة إلى فروق عنصرية ، أو
لغوية ، أو دينية بين أبناء المجتمع . إلخ (أنظر نهاية الفصل الأول من هذا
الكتاب) .

ونحن نرى أن هذه الفروق إذا أدت إلى تقسيمات طبقية فليس ذلك إنكار
لمبدأ تحديد الطبقات في ضوء نظام علاقات الإنتاج (كما سنحدد تفصيلاً فيما بعد) .
ذلك أن هذه الفروق نفسها راجعة في تحليلها النهائي إلى ظروف اقتصادية ،
وإلى صراع الطبقات والفتات المختلفة للاستثمار لنفسها بامتيازات اقتصادية
معينة .

وقد ناقشنا هذه النقطة تفصيلاً فيما يتعلق بالتفسير الاجتماعي للفروق العنصرية
وأوضحنا أن طائفة غير قليلة من المفكرين ترجع فكرة التفرقة العنصرية إلى
(٢٢ - الطبقات الاجتماعية)

عوامل تاريخية واجتماعية نشأت عن هجرة أجناس واستقرارها أو إغتهاها
لبلاد تسكنها أجناس أخرى. فالذى يحدث عادة أن الجنس الذى يتولى الحكم
فيها ويفرض سلطانه على سكانها الأصليين يحتكر لنفسه أسباب التقدم الحضارى
ويحرم منها الأقوام المغلوبة على أمرها بكافة القيود التى يغلها بها، ومن ثم
تتحسن وتقدم الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعنصر القاهر فى الوقت الذى
يتردى فيه السكان الأصليون فى الخضم. والكلام الذى يقال عن تفسير
الفروق العنصرية يمكن أن يقال عن تفسير الفروق الدينية أو اللغوية وغيرها (١)

— ٤ —

بعد الاتفاق على هذه المقدمات الأساسية التى لابد منها قبل الدخول فى
تقديم الاطار النظرى المقترح، ننتقل إلى تحديد المفاهيم الأساسية فى دراسة هذا
الموضوع، وذلك على النحو التالى :-

١ - الطبقة الاجتماعية :

الطبقة هى جماعة من الناس تمثل أحد المكونات الأساسية للبناء الاجتماعى
لمجتمع طبقي. ويرجع الفضل إلى الماركسية اللينينية فى وضع نظرية علمية عن
الطبقات والصراع الطبقي. وتمثل هذه النظرية إحدى الدعائم الأساسية لصرح
النظرية الماركسية. ويعرف لينين الطبقة قائلا : « الطبقات عبارة عن جماعات
من الناس كبيرة العدد تتميز عن بعضها تبعا لموقعها فى أحد أنساق الإنتاج
الاجتماعى التاريخى، وتبعا لعلاقة كل منها بوسائل الإنتاج (هى علاقة يمكن التعبير
عنها وصياغتها فى قوانين محددة واضحة)، وتبعا لدورها فى التنظيم الاجتماعى
للعمل وبالتالى تبعا لنوع حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع وحجم نصيبها هذا

(١) قدما مناقشة مفصلة لمشكلة الأقليات العنصرية والقوية والدينية وغيرها فى مقال
سابق أنظر : محمد الجوهري ، « علم الاجتماع ومشكلات الأقليات » ، مقال بمجلة الفكر
الحاضرة ، عدد خاص عن التمييز العنصرى ، أبريل ١٩٧١ ، ص ص ٢٢ - ٢٨ .

فالتطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع إحداها استغلال عمل الأخرى
تبعاً لتباين موقع كل منها في نسق الاقتصاد القائم في المجتمع» (٢) .

ولذلك يجب عند تحديد ملامح أى طبقة من الطبقات أخذ كل تلك
السمات في الاعتبار في ترابطها معاً وفي تلبية بعضها لبعض . وإن كان من
أهم تلك المحركات جميعاً : موقعها من وسائل الإنتاج الهامة ، أى ما تملكه
من وسائل الإنتاج هذه . فالوضع الاقتصادي لأى طبقة من الطبقات يرجع
في المقام الأول إلى علاقة تلك الطبقة بوسائل الإنتاج الهامة في المجتمع ، وهذا
الوضع الاقتصادي هو الذي يحدد نصيب تلك الطبقة من السلطة السياسية .

هذا وقد استطاع بعض المؤرخين وعلماء الاقتصاد البورجوازيين السابقين
على ماركس التوصل إلى إدراك وجود الطبقات ووجود الصراع الطبقي .
ولكنهم لم يقدموا مع ذلك أى تفسير علمي لطبيعة الطبقة ، ولا لكيفية
تكوين الطبقات تاريخياً في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي وأشكال
الإنتاج المختلفة ، ولا لمستقبل تلك الطبقات . وقد كان توضيح تلك الأمور
جميعاً من أعظم الإنجازات العلمية التي قدمها كارل ماركس ، وقد نلخصه
في الكلمات القليلة التالية :

« أن الحديد الذي أثبت به هو أني أثبت :

١ - أن وجود الطبقات يرتبط بمراحل معينة من مراحل التطور التاريخي
الإنتاج .

٢ - أن الصراع الطبقي سوف يؤدي حتماً إلى قيام ديمقراطية البروليتاريا .

٣ - وأن هذه الديمقراطية نفسها لن تكون سوى مرحلة إنتقال تمهد
للقضاء على جميع الطبقات وخلق مجتمع لا طبقي (٣) »

(٢) لينين ، الأعمال الكاملة ، الطبعة الألمانية ، المجلد ٢٩ صفحة ٤١٠ .

(٣) ماركس / إنجلز ، المخطوات ، الطبعة الألمانية ، المجلد ٢٨ صفحة ٥٠٨ .

معنى هذا إذن أن الطبقات والصراع قد قامت في ظل ظروف تاريخية معينة : وأنه كانت هناك - بالتالى - بعض مراحل التاريخ الإنسانى التى لم يعرف المجتمع فيها طبقات . فأولى التكوينات الاجتماعية - أو المجتمع البدائى الأول - كان مجتمع لاطبقياً . حيث قام هذا المجتمع على أساس الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج ، واشترك كافة أبناء المجتمع في أداء الأعمال المطلوبة على قدم المساواة . ثم تطورت القوى الإنتاجية للمجتمع ، ومن خلال ذلك استطاعت القوة العاملة البشرية أن تنتج أكثر مما تحتاج إليه لتقيم أودها وتشبع الحد الأدنى لوجودها الإنسانى . ومن خلال تملك بعض الأفراد لفائض الإنتاج هنا ظهرت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وظهر معها استغلال الإنسان للإنسان . لذلك يمثل تملك وسائل الإنتاج ، وما يتبعه من استغلال ، يمثل الأساس الموضوعى لقيام الطبقات ، والصراع الطبقي . لذلك نقول أن انقسام المجتمع إلى مستغلين ومستغلين (بفتح الغين الأخيرة) ، إلى طبقات مهيمنة اقتصادياً وسياسياً وأخرى مهيمنة اقتصادياً وسياسياً أمر مرتبط بتوفر ظروف تاريخية معينة ومحددة . وهى ظروف مرتبطة بدورها بميدان الإنتاج الذى يمثل أهم مجالات النشاط في أى مجتمع إنسانى .

٢ - الطبقات والتدرج الاجتماعى :

ولقد تأيدت النظرية الماركسية اللينينية في الطبقات في الماضى والحاضر مراراً من واقع التطورات التى طرأت على البلاد الرأسمالية . والدليل على ذلك الصراعات الطبقيّة الكبرى التى شهدتها بعض البلاد الرأسمالية مثل : الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وألمانيا الغربية : وتلك الشواهد نفسها هى التى تدحض النظريات والبرامج العديدة التى قدمها المفكرون البورجوازيون والاشتراكيون اليمينيون . فيزعم البعض على سبيل المثال أن الطبقات والصراع الطبقي لا وجود له إلا في مرحلة ما قبل الاحتكار في المجتمع الرأسمالى . ومن شأن تطور الرأسمالية وازدهارها أن يودى إلى تضييق الشقة بين الطبقات . ويرمم هؤلاء المفكرون خطأً للبناء الطبقي لتلك المجتمعات يضم

شرائع عديدة ويشير إلى حراك متعدد ومتنوع مما يشير إلى طرف منه فيما بعد . ويزعم مفكرون أيديولوجيون آخرون أن هناك طبقات فعلا، ولكن الأساس الذي تقوم عليه تلك الطبقات ليس هو ملكية وسائل الإنتاج ، وإنما نصيب كل طبقة من السلطة السياسية في المجتمع .

وقد كان بعض المشتغلين بعلم الاجتماع أكثر سداجة من هذا إذ حاولوا استبدال مفهوم الطبقات الاجتماعية بمفاهيم أخرى مصطنعة كالترج الاجتماعي وما إلى ذلك . ولكننا نجد أنه لم يعد من بين علماء الاجتماع اليوم من ينكر وجود الطبقات الاجتماعية أو وجود الصراع بينها . وتلخص كلمات جورج حورفيتش الموقف الراهن لعلم الاجتماع من هذه المشكلة على النحو التالي :

كان إبراز ماركس والماركسية لمشكلة الطبقات الاجتماعية قد مهد له سان سيمون وأتباعه، وبيرو دون تمهيداً قوياً . وصدرت في هذا الموضوع مؤلفات ضخمة ، ماركسية وغير ماركسية . واشتغل بهذه المسألة الكثيرون من رجال الاجتماع والاقتصاد والتاريخ ذوى نزعات مختلفة . وقليل جداً من المؤلفين هم الذين أنكروا وجود الطبقات الاجتماعية في المجتمع المعاصر أو وجود الصراع بين هذه الطبقات . ثم أن مثل هذا الموقف من جهتهم يصعب جداً التمسك به في الوقت الحاضر ، ما دامت الحقيقة ظاهرة للعيان (٤) .

والملاحظ أن كل الانتقادات وكل الهجوم الذي وجهه الأيديولوجيون البورجوازيون يركز على أهم عامل في قيام وتطور واندهار الطبقات ، ألا وهو ملكية وسائل الإنتاج . والهدف من ذلك واضح بطبيعة الحال كل الوضوح ، وهو إعاقة الوعي بتلك الظروف والملازمات الهامة للبناء الطبقي في أي مجتمع .

(٤) حورفيتش ، دراسات في الطبقات الاجتماعية، ترجمة أحمد رضا ، القاهرة، الهيئة

٣ - مفهوم التلرج الاجتماعي البورجوازي وقضية الوعي الطبقي :

وقد كان العالم الألماني تيودور جايجر Theodor Geiger أكثر تفرقاً على لويدي وارنر L. Warner في محاولة طمس مفهوم الطبقات الاجتماعية وتشويهه . فاستبدله - مثل وارنر - بمفهوم التلرج الاجتماعي الذي يقسم المجتمع إلى شرائح اجتماعية وليس إلى طبقات . واستبدل مفهوم الأيديولوجية والوعي الطبقي بمفهوم « العقلية » Mentality . وأوضح في الخطوة التالية على ذلك أن الشرائح الاجتماعية قابلة للدراسة الإحصائية على خلاف الطبقات. ولنا أن نتساءل مع جورفيتش عن إمكانية وجود ارتباط بين مثل هذه التقديرات الإحصائية وانعكاسها في صورة « عقلية » شريحة معينة ؟^(٥) ويمضي جايجر في كتابه « المجتمع القائم على الطبقات في مراحل الامتزاج » (الصادر عام ١٩٤٩) إلى أبعد من هذا الحد. فهو يرى أنه للوصول إلى مفهوم موضوعي حقيقي للطبقة الاجتماعية لا يجوز اعتبار شيء بخلاف السن والجنس والحرفة والثروة والسكن والتربية . وبهذه الطريقة ننتهي إلى مفهوم اجتماعي إحصائي للطبقة أكيد المفعول من حيث تحليل الأبنية الكلية ، بل وحتى الجزئية^(٥)

أما تعريف جايجر للوعي الطبقي ، أو « العقلية » كما يسميه فهو تعريف ذاتي تراه ذاتاً لكل الزيف ولا ينهض على أي أساس موضوعي . فهذا الوعي هو وعي كل إنسان فرد بوضعه الاجتماعي الخاص . وقد كتب جايجر في هذا يقول : « نقصد بالطبقة فئة من أفراد المجتمع يمكن تحديد مركزها الاجتماعي ببعض المعايير الخارجية المشتركة . ويتفاعل الأشخاص الذين ينتمون إلى مثل هذه الفئات بأحوالهم ومظهرهم وطرائق سلوكهم » .

بعد هذا يمكن أن نتوقع بسهولة النتيجة التي يخلص إليها جايجر وهي أن نظرية الطبقات التي أقامها ماركس قد انقضت أو أنها لأن جميع الطبقات أصبحت

(٥) جورفيتش ؛ المرجع السابق ، صفحة ٩ .

مقاربة بعضها من بعض ، ومتعاونة بعد أن تحولت إلى فئات اجتماعية أو شرائح طبقية . فجاء يجرى يحاول في الواقع أن يقدم بديلاً نظرياً للموقف الماركسي ، ولكنه يتصف بالذاتية والقصور الواضحين .

و ثانياً على ذلك لا يسعنا إلا أن نرفض في خطة كهذه جميع محاولات التصنيف التي تحاول تقسيم الناس إلى فئات (من واقع الإحصائيات أساساً ودون القيام بأي تحليل اجتماعي ودراسة ميدانية ، واستقصاءات تاريخية) . فهذه الفئات يمكن أن تكون خمس فئات أو ثلاثين أو خمسين فئة . ويمكن أن تعتمد على معيارين أو ثلاثة معايير (بل وثلاثين معياراً !) . فهذه المحاولات هي الأخرى جهود تبذل لتقديم هزيل للنظرية الماركسية في الطبقات والصراع الطبقي .

٤ - الطبقات الرئيسية والطبقات الفرعية :

إلا أننا نجد أن كثيرين من الكتاب ، ومنهم للأصف نفر غير قليل من رجال الاجتماع ، قد تأثروا في كتاباتهم عن الطبقات بالصورة العامة Vulgar للماركسية . فتصوروا أن الماركسية لا تعرف سوى تقسيم المجتمع إلى طبقتين متصارعتين ، بل ذهب بعضهم إلى أن الماركسية لا تعرف سوى طبقتي البورجوازية والبروليتاريا . ولذلك نود أن نؤكد هنا أن الفهم الماركسي للبناء الطبقي لمجتمع من المجتمعات لا يتجاهل وجود طبقات فرعية إلى جانب الطبقات الرئيسية . وهذه الطبقات تتفاوت حجماً وعدداً ويتباين دورها تبعاً لمرحلة التطور الاجتماعي التي يمر بها المجتمع ، والدور الذي يلعبه الوعي الطبقي للطبقات القائمة فعلاً وغير ذلك من العوامل العديدة المتنوعة :

هناك إذن طبقات رئيسية وطبقات فرعية . ونجد أن أشكال الملكية الخاصة لأهم وسائل الإنتاج السائدة في كل نظام من النظم الاجتماعية المتتابعة تاريخياً هي التي تحدد طبيعة وشكل الطبقات الرئيسية الموجودة في ذلك المجتمع . فنجد مثلاً في المجتمع العبودي أن الطبقتين الرئيسيتين كانتا السادة والعبيد ،

وفى المجتمع الإقطاعى السادة الإقطاعيون وأرقاء الأرض (الأقنان) ، وفى المجتمع الرأسمالى الرأسماليون (أو البورجوازية) والبروليتاريا .

أما الطبقات الفرعية فتقوم على أسس أخرى من طبيعة ثانوية . فنجد من أمثلة تلك الطبقات الفرعية ملاك الأرض أو الفلاحين فى ظل المجتمع الرأسمالى . ويمكن أن نقول عن تلك الطبقات بصفة عامة أنها تمثل إما رواسب طبقات رئيسية عفاً عليها الزمن ، أو نخائر لطبقات رئيسية سوف تتضح ملامحها ومشخصاتها فى المستقبل .

ومن الممكن أن تنقسم كل طبقة فى داخلها إلى طبقات أو أقسام فرعية . وقد أوضحت دراسات ماركس التاريخية من قبل أن البورجوازية نفسها تنقسم إلى عدة طبقات أو « طبقات فرعية » أو « أقسام » :

« بورجوازية صناعية ، ومالية ، وتجارية ، وهى تقابل الأنواع الثلاثة لرأس المال التى ورد وصف النزاع القائم بينها فى الجزء الثالث من كتاب رأس المال . ويتدعم هذا الموقف بظهور جماعة خاصة من المديرين الإداريين الإجراء ، وهم الأعضاء التنفيذيون للسلطة الآمرة التى يتمتع بها أصحاب العمل فى المصنع (٦) » .

• - الشرائح الاجتماعية :

ويوجد فى كل مجتمع علاوة على الطبقات الرئيسية والطبقات الفرعية شرائح أو فئات اجتماعية . (أنظر مادة شريحة اجتماعية ، فى قاموس علم الاجتماع الماركسى) . وهذه الشرائح أو الفئات عبارة عن جماعات من الناس تتميز عن الطبقات من حيث أنه لا يجمعها علاقة موحدة بوسائل الإنتاج وأن أفرادها ينتمون إلى طبقات مختلفة . ونظراً لتردد مفهوم الشريحة الاجتماعية Social stratum فى علم الاجتماع البورجوازى ، وخشية الظن بأن علم الاجتماع الماركسى يشارك علم الاجتماع البورجوازى هنا المفهوم ، رأينا أن نتناوله فيما يلى بشيء من التحديد .

تمثل الشرائح الاجتماعية أحد جوانب التباين البنائي لمجتمع من المجتمعات، ويستخدم مفهوم الشريحة في علم الاجتماع البورجوازي للدلالة على كل شكل ممكن من أشكال التقسيم الاجتماعي. فيشير مصطلح «شريحة اجتماعية» إلى جماعات من الناس يتميز أفرادها ببعض السمات المشتركة ككمية الدخل، أو المستوى التعليمي، أو الديانة أو مكانها في سلم الهيبة الاجتماعية داخل المجتمع.

ومن أشهر التقسيمات إلى شرائح في علم الاجتماع البورجوازي ذلك النموذج السداسي المأخوذ من علم الاجتماع الأمريكي، الذي يقسم المجتمع إلى الطبقات الست الآتية:

١ - الطبقة العليا الكبيرة.

٢ - الطبقة العليا الدنيا.

٣ - الطبقة الوسطى الكبيرة.

٤ - الطبقة الوسطى الدنيا.

٥ - الطبقة الدنيا الكبيرة.

٦ - الطبقة الدنيا الدنيا.

والمحك الأساسي في هذا التقسيم هو الهيبة المهنية لكل فئة من تلك الفئات.

والملاحظ على هذا التقسيم وأمثاله أنه يقف عند الأعراض الاجتماعية الظاهرية وعند الانطباع الذاتي عن التكوين والدور الطبقي. ثم هو يفتقر إلى كل أساس سوسيولوجي، ولا يخدم سوى أغراض أيديولوجية معينة محددة ومعروفة، ألا وهو طمس فكرة الصراع الطبقي.

أما في علم الاجتماع الماركسي اللينيني فيستخدم مصطلح شريحة اجتماعية للدلالة على بعض المجموعات المكونة للبناء الاجتماعي لمجتمع من المجتمعات، ولكن تكوينها الطبقي ليس واحداً أو متجانساً. ولذلك يميز علم الاجتماع الماركسي اللينيني بين الشرائح التالية:

أولاً - الشرائع السكانية، وهى تلك القطاعات السكانية التى تتميز ببعض العناصر الديموجرافية المشتركة (من هذا مثلا : الشباب ، النساء . إلخ) .

ثانياً - الشرائع الاقتصادية والاجتماعية، وهى تلك الجماعات التى تتميز بالاضطلاع بوظيفة مشتركة فى عملية الإنتاج الاجتماعى (كشريحة المثقفين ، والموظفين وما إلى ذلك) .

لذا فالشرائح بهذا المفهوم عبارة عن تجمعات داخل طبقات معينة قائمة فعلا، ولكن حجمها يتجاوز حدود تلك الطبقة . ومن الممكن أن يتخفى أبناء شريحة معينة إلى طبقات مختلفة؛ أى أن علاقتهم بوسائل الإنتاج ليست واحدة . وهذه الشرائح لا تلعب دوراً مستقلاً فى الصراع الطبقي الدائر فى المجتمع ، ولا تكون لها أى فاعلية إلا بالتعاون مع الطبقات الرئيسية الموجودة فى المجتمع .

وستشير فيما يلى بكلمة سريعة إلى شريحة المثقفين ، وسوف يرد للكلام فى مكان آخر من هذه الدراسة عن شريحة الموظفين باعتبارها تحديداً يواجه دارسى البناء الطبقي للمجتمع المصرى :

شريحة المثقفين :

لعل المثقفين يمثلون أهم شريحة اجتماعية فى النظام الرأسمالى وفى المجتمع الاشتراكى على السواء . فتكوينهم الاجتماعى ليس متجانساً فى أى من تلك النظم الاجتماعية . فنجد فى المجتمع الرأسمالى أن بعض قطاعات المثقفين يتمون إلى الطبقة الوسطى ، أو حتى إلى الطبقة البورجوازية (الرأسمالية) : أما الغالبية العظمى من المثقفين فتتنسب من الناحية الاقتصادية الاجتماعية إلى طبقة البروليتاريا بالفعل . ويرجع الاستقلال النسبى للطبقة المثقفة إلى محدودية انتشار الثقافة نفسها وإلى غير ذلك من العوامل الخاصة ذات الطبيعة الاجتماعية والتاريخية .

د . ويمثل المثقفون جماعة اجتماعية خاصة فى المجتمع الذى قطع شوطاً بعيداً على طريق الاشتراكية . وينتمى أبناؤها - من الناحية الطبقيّة - إلى الطبقة

العاملة ، أو إلى الفلاحين التعاونيين أو إلى غيرها من التكوينات الاقتصادية الاجتماعية .

وسوف يحدث في خلال عملية الثورة العلمية التكنولوجية وانتشار ونمو العلاقات الاشتراكية أن تطرأ تغيرات على البناء الاجتماعي للمجتمع الاشتراكي ، فسوف تتقارب الشرائح المختلفة الموجودة داخل الطبقات . ومع القضاء على الفروق بين الشرائح المختلفة سيحدث مزيد من التقارب بين المصالح المتباينة .

٦ - استخلاصات ومواقف أساسية :

إذا اتفقنا على جميع تلك المفاهيم الأساسية وأردنا تحديد إطارنا النظري تحديداً أكثر دقة وأشد وضوحاً فلا بد لنا من أن نؤكد بالإشارة إلى بعض التعريفات السلبية أو العناصر التي يجب أن نحذر من الوقوع فيها عند الاشتغال بالموضوع . ونوجز هذه المواقف الأساسية في ثلاث نقط على النحو التالي :

(أ) رفض المعايير الذاتية :

أول ما يترتب على تعريفنا السابق رفض جميع تعريفات الطبقة (أو فئات التدرج الاجتماعي) التي تتخذ المعايير الذاتية أساساً لتحديد تلك الطبقات ، وهو إتجاه شائع في علم الاجتماع الأمريكي يتياره البورجوازي الرئيسي (ومع اعترافنا بمحاولات اليسار الجديد التخفيف من خطئ هذا الموقف) . فأبرز النقاط التي تؤكد أنها تعريفاتنا الالتزام بأسس ومعايير موضوعية واضحة في تحديد الطبقات الرئيسية كانت أم فرعية .

(ب) رفض التفسير الوظيفي :

ثم أن القول بوجود مراتب داخل السلم الاجتماعي (طبقات أو شرائح غير ذلك) لا تعني إطلاقاً أن هذه الاختلافات مقبولة ومعترف بها من المجتمع ، ولعل النظرة الوظيفية هي أبرز الاتجاهات التي تحاول تبرير الوضع القائم للتدرج الاجتماعي . وقد عبر كنجزى دافيزومور عن عناصر هذه النظرية بشكل موجز وواضح على النحو التالي :

« إنطلاقاً من القضية التي تذهب إلى استحالة وجود مجتمع لا يطبق أو غير متدرج ، سنحاول تقديم تفسير وظيفي للضرورة العامة التي يفرضها التدرج في أي نسق اجتماعي . . أما الضرورة الوظيفية التي تفسر الوجود العام للتدرج فتمثل المطلب الذي يواجه أي مجتمع يحاول تحديد وضع الأفراد داخل البناء الاجتماعي . وعلى ذلك تصبح عدم المساواة الاجتماعية إجراءً لا شعورياً من خلاله تضمن المجتمعات أن يشغل الأول ضاع الاجتماعية الهامة أشخاص على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل . »

وقد أشار بوتومور Bottomore في تعليقه على هذا الاتجاه في تفسير التدرج الاجتماعي إلى أنه يذهب إلى أن التدرج ظاهرة عامة ، بينما لا يمكن التسليم تماماً بأن كل مجتمع من المجتمعات يتضمن نسقاً محدداً من المراتب والمكافآت المحددة . ويزعم أيضاً أن المجتمع يستطيع أن يحدد بدقة طبيعية « الأوضاع الاجتماعية الهامة » و « الأشخاص الأكفاء » ، وأن هذين الطرفين مستقلان تماماً - في كل المجتمعات - عن « جماعات المصالح » . وفصلاً عن ذلك فإن قضايا هذه النظرية قد صيغت في ضوء تدرج الأفراد وترتيبهم ترتيباً طبقياً . ومعنى ذلك أن هذه النظرية لا تستطيع تفسير وجود الجماعات الاجتماعية المحددة تحديداً واضحاً . وما يقال عن هذه الجماعات يقل أيضاً عن جماعات المكانة ، وجماعات الصفوة ، والطبقات - بالإضافة إلى ذلك كله لم تصع النظرية في اعتبارها وجود أشكال مختلفة للتدرج الاجتماعي والتغيرات المختلفة التي تطرأ على هذه الأشكال ، وأخيراً تجاهلت النظرية تماماً دور القوة في إقامة وتدعيم أنساق التدرج ، بما كان سبباً في إغفالها للعلاقة بين التدرج الاجتماعي والصراع السياسي .

ويستطرد بوتومور في تعليقه الممتاز على النظرية الوظيفية في تفسير التدرج الاجتماعي قائلاً : « وإذا كانت النظرية الماركسية قد عكست بوضوح طابع الصراعات الاجتماعية والسياسية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، فإن النظرية

الوظيفية قد عكست - بنفس الدرجة من الوضوح - الموقف الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لا نجد حركة ميسامية للطبقة العاملة ولا أيديولوجية مستقرة خاصة بها ، في الوقت الذي يسود فيه تدرج اجتماعي يتخذ شكل نسق منظم قائم على جماعات المكانة ، تلك الجماعات التي ترتبط فيها العضوية بقدرات الأفراد . وإذا كانت النظرية الماركسية تؤكد على عنصر الصراع بين الجماعات الكبيرة المستقرة والعواطف المجتمعية القوية ، فإن النظرية الوظيفية قد أكدت الوظيفة التكاملية للتدرج الاجتماعي القائمة على جدارة الفرد ومكافأته . وتشبه النظرية الأخيرة في كثير من عناصرها نظرية دور كايم في تقسيم العمل ، وخاصة إذا ما استبعدنا الاعتبارات التي أشار إليها دور كايم عند مناقشته للأشكال الشاذة من تقسيم العمل (٧).

(ج) رفض المهنة كمعيار أساسي لتصنيف الطبقي :

لا يمكن في مجتمع اليوم اعتبار المهنة معيارا لتصنيف الطبقات . وقد وجهت إلى ذلك الاتجاه انتقادات عديدة من وجهات نظر مختلفة ، نوجز فيما يلي بعضها من انتقادات جورفيتش لها :

١ - أن تقسيم العمل الاجتماعي ، وخاصة التقسيم إلى مهن ، ليس هو السبب في تكديس الثروات ، وإنما هو المترتب عليها . ومن ثم فإن الطبقات الاجتماعية هي التي تدفع إلى اختيار المهنة . وليس العكس هو الصحيح .

٢ - أن الاستعداد المهني ليس وراثيا ، طالما أنه لا يرتبط بالثروة ولا بوسائل الإنتاج .

٣ - يتناول بعض أصحاب هذا الاتجاه المهن أحيانا بمعناها الضيق ، أي باعتبارها جماعة حقيقية ملموسة ، وأحيانا بمعنى شديد الاتساع باعتبارها فئة مهنية

(٧) أنظر بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وعلاياه شكرى ومحمد علي محمد والسيد محمد الحسيني . دار الكتب الجامعية . القاهرة . الطبعة الأولى

وهذه الكيفية وحدها يستطيع أن ينتقل من المهنة إلى الطبقة . ولكن أمثال هؤلاء النورامين (والإشارة هنا بالذات إلى العالم الألماني شمولر Schmoller) يجدون أنفسهم أمام عناصر شديدة التنافر . فهذه على سبيل المثال مجموعة أو فئة من الأشخاص « لاهمة لهم » ولنقل إنهم « العاطلون » أو « المتكاسلون » الذين ذكرهم سان سيمون Saint-Simon قد يكونون من المتشردين أو أصحاب الإيراد الذين لا يعملون . أو المتقاعدون ، أو أصحاب الملايين ، أو ملاك الأراضي . فهل حقا يشكل هؤلاء معاً طبقة اجتماعية واحدة ؟ إذ قبلنا مثل هذه الفكرة ، كان من اللازم بالمثل تكوين طبقة خاصة بالمهن الحرة ، تضم المعلمين والمدرسين والقضاة والأطباء والمحامين دون مراعاة لمركزهم الفعلي .

٤ - يقول البعض في الرد على هذا الاتجاه أنه ليس هناك ثمة تدرج في ضرورة وأهمية المهن المختلفة . لأن كل المهن ضرورية وعلى قدم المساواة ، بغض النظر عما تدره من ربح وعن المكانة التي تشغلها في المجتمع . هذا التدرج لا يصلح إذن عن المهن نفسها ، وإنما هو أثر لانتمائها إلى طبقات مختلفة ، أي مجموعات مرتبة في تنظيم متدرج (٨) .

- ٥ -

إذا كنا ننفي على أن الإقتصاد - متمثلاً في نسق علاقات الإنتاج - هو العامل الأساسي في تحديد البناء الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات ، فلا بد أن يترتب على ذلك أن تعدد أعمار النشاط الاقتصادي وتعدد نظم علاقات الإنتاج سوف يؤدي حتماً إلى تنوع البناء الطبقي بشكل خاص متميز . وتختلف الصورة من مجتمع لآخر تبعاً لمدى تنوع وتعقد خريطة علاقات الإنتاج في ذلك المجتمع .

وهذا هو بالضبط الوضع بالنسبة للبناء الطبقي في البلاد النامية . فهذه البلاد - بحكم تعريفها - لم تتجاوز بعد أشكال الإنتاج القديمة ، ولم تصل بعد

إلى مرحلة النمو الرأسمالى : ولذلك تتنوع مكونات البناء الطبقي فى تلك البلاد تبعاً لتنوع أشكال الإنتاج الموجودة :

وقد حدد فولكوف A.P. Volkova وبوسيلوفا N.G. Pospelova كتابهما عن « الهيكل الاجتماعى الإقتصادى للسكان فى البلاد النامية » (٩) ، الهيكل الاجتماعى للبلاد النامية . وأوضحنا أن البناء الطبقي للبلاد النامية يضم بعض طبقات وفئات المجتمع الرأسمالى المصرى كالبورجوازية ، والبروليتاريا الصناعية (فى قطاعات الصناعة والتشييد ، والنقل والمواصلات ، والزراعة) ، والفئات المتوسطة التى ظهرت نتيجة لتطور الرأسمالية وكعامل مساعد على تطورها (وتضم قسماً كبيراً من المشتغلين بالإدارة ، والمثقفين ، والضباط . الخ) .

كما يضم البناء الطبقي للبلاد النامية بعض طبقات وفئات اجتماعية راجعة إلى نظم ما قبل الرأسمالية . ومن هذه : طبقة الإقطاعيين ، والفلاحين المعدمين وبعض التكوينات القبلية المنتمية إلى الإقتصاد البدائى :

وعلاوة على هذه الطبقات والفئات الطبقيّة الواضحة الانتهاء تعرف البلاد النامية طبقات وفئات اجتماعية من نتائج مرحلة انتقال النشاط الإقتصادى من ما قبل الرأسمالية إلى الرأسمالية . ويمكن أساس هذه الطبقات فى الإنتاج الصغير والبورجوازية الصغير . فهذه الفئات تتميز بحكم وضعها - بطابع وسيط (١٠)

وتتنظم البلاد النامية على هيئة متصل Continuum يبدأ من أكثر الدول النامية تخلفاً ، وبالتالي أقربها إلى الأشكال الإقتصادية القديمة ، حتى أكثرها تقدماً ، وبالتالي أقربها إلى الأشكال الإقتصادية الرأسمالية . ومن الطبيعى أن

(٩) أنظر عرضاً مفصلاً لهذا الكتاب « الهيكل الاجتماعى الإقتصادى للسكان فى البلاد النامية » بقلم الدكتور محمد رضا العدل ، مقال غير منشور على الآلة النسخة .

(١٠) أنظر المرجع السابق . صفحة ٢ . وقد حلل المؤلف فى عرضه بالتفصيل طبقات البورجوازية الوطنية (بأنواعها : الصناعية ، والزراعية ، والتجارية . والبروقراطية) والبروليتاريا ، والفلاحين الفقراء ، والحرفيين والبورجوازية الصغيرة ص ٢ - ٦ .

أغلبية البلاد النامية في وسط هذا المتصل، فيقل عدد البلاد كلما اتجهنا إلى أحد القطبين. وهذا أمر متطقي فالبلد الشديد التخلف والواقع على نهاية المتصل من ناحية يكون أقرب إلى البلاد المتخلفة و«البداية» منه إلى البلاد السامية. ونفس الكلام يصدق بالنسبة للبلاد الشديدة التقدم—نسبياً للبلاد النامية—والواقع على نهاية المتصل من الناحية الأخرى؛ تكون أقرب إلى البلاد الصناعية الرأسمالية أو الاشتراكية منها إلى البلاد النامية (١١).

ونحن هنا في مصر ننتمي إلى الفئة الغالبة من تلك البلاد، فلانحن بشديدي التخلف، ولانحن قطعنا بعد شوطاً على طريق التنمية يؤهلنا للخروج من فئة البلاد النامية.

ولكن الملاحظة الهامة بالنسبة للبناء الطبقي في تلك الغالبية العظمى من البلاد النامية أنها تتميز بنوع من التوازن القائم بين مختلف أشكال الإنتاج. بحيث لا يمكن أن نحدد أغلبية نظام معين من نظم الإنتاج على بقية النظم في تلك المجتمعات التي يتحدث عنها.

ويرتب على هذه الملاحظة الهامة نتيجة على نفس القدر من الأهمية. وقد أوضح كلير (١٢) النتيجة التي توصلنا إليها مستقيمين في حراستنا السابقة عن البناء الطبقي في مصر، (١٣) وهي أنه يتعلم بالنسبة لهذه البلاد تحديد طبقات

(١١) قدم ريتشارد بيرندت محاولة لتصنيف البلاد النامية تصنيفاً شاملاً متكاملًا وبقا لحركات متنوعة، أنظر:

Richard Behrendt, Soziale Strategie für Entwicklungsländer, Entwurf einer Entwicklungssoziologie, S. Fischer Verlag, Frankfurt, 1964, pp. 59-63.

(١٢) قدم الدكتور جمال مجدى حستين عرضاً لكتاب كلير «تحليل التركيب الاقتصادي والاجتماعي للعول العالم الثالث» مقال غير منشور على الآلة النسخة، انقارة ١٩٧٢. الكتاب مترجم من البولندية إلى الروسية.

(١٣) أنظر محمد الجوهري: «منهج في دراسة بناء المجتمع المصري»، مقال بمجلة الكتاب، عدد أغسطس ١٩٧٢، ص ٤٩.

رئيسية وأخرى ثانوية . وهذا كلام منطقي واضح ، فوجود طبقات رئيسية يرتبط بسيطرة نظام معين من الإنتاج عن هيكل البناء الاقتصادي . ولما كانت هذه البلاد لا تعرف سيطرة نظام معين من نظم الإنتاج ، فهي بالتالي لا تعرف طبقات رئيسية .

ويرتب كثير نتيجة هامة على رفض منطق تقسيم مجتمعات البلاد النامية إلى طبقات رئيسية وأخرى ثانوية ، وهي أننا منضطر إزاء هذا إلى محاولة تقسيم دور كل طبقة على حدة ، بالتساوي وفي ضوء معطيات الواقع الحي والتجربة التي تعيشها تلك المجتمعات . وبذلك لا يمكننا أن ننقل بشكل آلي أعمى التجربة الطبقيّة في بلاد أوروبا وأمريكا الشمالية . ويرجع السبب بالطبع إلى تباين النظام الاقتصادي ، ومن ثم تباين البناء الطبقي بين كل من المجموعتين (١٤) .

لذلك لا يمكن للدراسات البناء الطبقي لمجتمعات البلاد النامية أن تفيد كثيراً من قضايا وتعميمات الدراسات الطبقيّة في المجتمعات الصناعية الرأسمالية أو الاشتراكية ، لاختلاف الأرضية العامة ، وبالتالي تباين صورة الهيكل الطبقي . ويصبح دارس الطبقات في البلاد النامية مطالباً باتخاذ موقف « موضوعي » - مع صعوبة وقع هذه الكلمة على بعض الناس - قبل التوصل لهذا الموضوع . وأقصى ما يمكن أن يتسلح به إطار نظري واضح ، وهو في نظرنا يكمن في الاتفاق عن تعريف الطبقة ومحددات الطبقة . أما عدد الطبقات وأنواعها ، وأدوارها ، وعلاقات البناء الطبقي ببناء القوة . . إلى آخر تلك المشكلات فلا يمكن للباحث إلا أن يستقرئه من واقع مجتمعه .

وهناك نتيجة أخرى هامة يرتبها « كثير » على عدم انقسام المجتمعات النامية إلى طبقات رئيسية وفرعية ، وهي « عدم الاقتصاد على تقييم الطبقات وإنما

(١٤) أنظر : جمال مجدى حسنين . المرجع السابق . صفحة ٥ وما بعدها .

تقييم الفئات الاجتماعية الأخرى إلى جانبها ، نتيجة لأن هذه الفئات تلعب دوراً جديداً ومخالفاً لدورها الذى لعبته وتلعبه في ظروف الدول المتقدمة حضارياً والتي سلكت الطريق الكلاسيكى للتطور الاجتماعى . ويضيف كلير : « أن رفض التقسيم التقليدى للطبقات لا يعنى أن تساوى بين الوزن الاقتصادى والسياسى لهذه الطبقات ، بل يعنى إمكانية كل طبقة أو فئة من هذه الطبقات أو الفئات على قيادة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية مع وجود مركب معين للظروف للملائمة . ويدلل الباحث على هذا التصور بالثورات والحركات الوطنية التي قامت في الجزائر وكوبا وقام بها الفلاحون (حيث ارتبطت مطالب التحرر الوطنى بمطالب الفلاحين في الأرض) وفي أفغانستان والحبيشة ونيبال وقام بها مجموعة من العناصر الإقطاعية التقدمية ، وفي غانا وغينيا ومصر وأنغولونيسيا وقامت بها فئة غير مرتبطة بطبقة من الطبقات (١٥).

وهناك ملاحظة جوهرية تدلل على - من طريق آخر - خصوصية الوضع الطبقي في البلاد النامية ، وهي متعلقة بالحراك الاجتماعى في تلك المجتمعات مداه وعوامله ، ونتائجه . فمن حيث مداه نجده منتشرأ بشكل ملحوظ لا يتناسب والتخلف النسبى لمجتمعات واقتصاديات تلك البلاد . وهو في بعض الأحيان ملفت في شدة انتشاره . ومن حيث عوامله فهي تختلف اختلافا جوهريا عن عوامل الحراك الاجتماعى في البلاد النامية : فالحراك هنا ليس بالدرجة الأولى تعبيراً عن ترقى الفرد - أو مجموع الأفراد - في سلم مهنة معينة ، أو في تدرج طبقي معين . أى أنه - كما لاحظ كلير - ليس مرتبطاً بتغير طرق الإنتاج . وإنما هو « نتيجة لتواجد عدة تشكيلات اقتصادية متداخلة ومتشابكة لفترة طويلة من الزمن دون أن تغلب إحدى هذه التشكيلات على الأخرى » .

ويؤكد كلير « أن ظاهرة سهولة الانتقال من طبقة اجتماعية إلى أخرى ،

ستستمر لمدة طويلة موجودة في العالم الثالث مبرراً ذلك بزيادة نسبة السكان الذين لا يشغلون وضعاً اقتصادياً محدداً في المدن نتيجة تزايد في عدد السكان بمعدلات كبيرة في الوقت الذي لا تتمكن فيه الصناعة من ابتلاع القوى العاملة المتزايدة ونتيجة لاستخدامها لأصناف تكنولوجية متقدمة ، في الوقت الذي لا تنخفض فيه معدلات الهجرة من الريف مهما تطورت ظروفه الاجتماعية والثقافية . وذلك كله يساعد على انتشار ظاهرة الحراك الاجتماعي ، (١٦) .

بعد هذا نلاحظ بوضوح اختلاف نتائج عمليات الحراك الاجتماعي الواسعة في البلاد النامية عنها في العالم الصناعي المتقدم . فلم يؤد هذا الحراك - ولن يؤدي في الوقت القريب - إلى تلويب الفروق بين الطبقات أو حل مشكلة الصراع الطبقي . إذ سيظل الصراع مؤجلاً إلى حين تكون تشكيلات طبقية واضحة مرتبطة بأنساق محددة من علاقات الإنتاج ، مع اضطراب التقدم الاقتصادي الصناعي في تلك البلاد. لذلك نود أن نبرز حقيقة أساسية وهي أن اتساع نطاق الحراك الاجتماعي لا ينبؤنا بالشيء الكثير عن مستقبل العلاقات الطبقية في تلك المجتمعات . فهذا الحراك نتيجة تجاوز أشكال متباينة من علاقات الإنتاج وليس نتيجة اضطراب متقدم في نظام واحد من نظم هذه العلاقات الإنتاجية .

ولعل مما يؤيد موقفنا العام هذا القائل بخصوصية الوضع الطبقي في البلاد النامية الموقف الذي ينطلق منه بوتومور - صاحب هذا الكتاب - في تحليله للطبقات في المجتمع الحديث . فهو يرى أن « هناك وجوه شبه عديدة بين النموذجين الأساسيين للمجتمع الصناعي ؛ أي النموذج الرأسمالي والنموذج السوفيتي . ويبدو ذلك واضحاً في أبنيتها المهنية وطابع التلوج الاجتماعي بوجه عام » ملاحظاً مع ذلك أن هناك اختلافات واسعة بينهما فيما يتعلق

بأنظمتها السياسية ومذاهبها الاجتماعية وسياساتها ، فضلاً عن الطريقة التي تشكل بها المستويات الاجتماعية العليا ، والتغيرات التاريخية التي مر بها البناء الاجتماعي لكل منهما ،

فالواجب إذن أن نميز في دراسة البناء الطبقي بين المجتمع الصناعي ، بنوعيه الرأسمالي والاشتراكي ، ومجتمع البلاد النامية أو بلاد العالم الثالث التي ينفرد كل منها - في داخلها - بنموذج خاص أو وضع معين نتيجة الظروف التاريخية ومراحل التطور التي قطعها اجتماعيا واقتصاديا .

ولا يمكن بالطبع أن تنفصل الدراستان ، لأنهما تستمدان وحدتهما من وحدة موضوعهما ، وهو دراسة الطبقات أو البناء الطبقي ، ولكنهما تتباينان من حيث الإطار الذي يدرس فيه هذا البناء ، أو خلفيته الاجتماعية الاقتصادية (١٧) .

- ٦ -

لعلنا لسنا في حاجة إلى أن نوكد - ونحن في ختام عرضنا لوضعية البناء الطبقي في البلاد النامية ، وقبل الانتقال إلى الكلام عن هذا البناء في مصر - نوكد أن دراسة الطبقات تمثل مطلباً نظرياً وآخر عملياً تطبيقياً في نفس الوقت . فالطبقات جزء من البناء الاجتماعي وتربطها به علاقات وثيقة . إذ ترتبط الطبقات بعلاقات دينامية بسائر النظم الاجتماعية الأخرى ، بالبناء

(١٧) يمكن أن نكتفي بهذا القدر من الملاحظات التي تكفي - في رأينا - لإثبات المبدأ الأساسي الذي نريد إبرازه والتأكيد عليه . ويمكن للقارئ أن يرجع إلى مزيد من التفاصيل من بعض جوانب الموضوع الأخرى . من هذا مثلاً تلك الفروق الموجودة بين ابور حوازية الصغيرة في العالم الثالث وفي البلاد الرأسمالية كما تنبأ بها ماركس (أنظر جمال مجدى حسين ، المرجع السابق ، صفحتي ٢٦ - ٢٧ ، وكذلك للفصل الثاني من كتابنا هذا) . وهناك أيضاً استعراض الفروق بين طبقة البروليتاريا في هذين النمطين من أنماط المجتمعات (أنظر المرجعين السابقين) .

السياسى ، والتخطيط الاقتصادى ، والتنظيم البيروقراطى ، والنظام التربوى ... إلخ (١٨) . ولاشك أن تحليل البناء الطبقي للمجتمع كفيل بإلقاء الضوء على مختلف مكونات هذا المجتمع فى جوانبه المختلفة ، فهو عملية تشريح هامة لحسد كل مجتمع .

وقد أوضح بوتومور فى مكان آخر (١٩) العلاقة بين البناء الطبقي والتربية . وانتهى من استعراض النظام التربوى فى الهند إلى أن النظام التربوى قد عمل على إبقاء الهوية - بل وتعميقها - بين الطبقات العليا والسواد الأعظم من السكان ، وتضخم هذا الفصل بتحويله إلى فاصل فى اللغة وفى الثقافة العامة بين الفريقين (٢٠) ،

ويوسع بوتومور من نطاق هذا التعميم فيقرر : أن هذه الفروق - الطبقية - الموجودة فى النظام التربوى فى الهند قائمة فى كثير من المجتمعات ، « ففى كل مجتمع نظام للتدرج الاجتماعى ، وهناك بالتالى تباين مناظر لهذا التدرج داخل النظام التربوى نفسه . . . بل إن هذا هو الوضع الذى نجده فى بعض المجتمعات البدائية : إلخ » (٢١) ،

(١٨) وقد أشار السيد يس إلى أنه « بينما تظل الفئات أو الطبقات (داخل تدرج معين) فئات وصفية ، إستاتيكية ، فإن الطبقات الاجتماعية على ضوء المفهوم الذى نعتناه هى فئات تحليلية . وعلى ذلك يمكن القول أنها جزء من البناء الاجتماعى وتربطها به علاقات وثيقة . ودراسة الطبقات الاجتماعية بالتالى تؤدي إلى معرفة الديناميات الاجتماعية وكيف تعمل ، وهى تسمح بالانتقال من الوصف إلى التفسير فى دراسة المجتمعات » أنظر : السيد يس : « مشكلة التدرج الاجتماعى فى علم الاجتماع المعاصر » . مقال غير منشور على الآلة النسخة . القاهرة ١٩٧٢ . ص ٢١ .

(١٩) بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، الذى سبقته الإشارة إليه ، الفصل الخامس عشر ، التربية ص ص ٣٧٩ - ٣٩٧ .

(٢٠) المرجع السابق ، ٣٨٣ .

(٢١) المرجع السابق ، صفحتى ٣٨٣ - ٣٨٤ ، وبعد ذلك يستعرض بوتومور هذه =

وعلاوة على دراسة العلاقة بين النظام الطبقي والنظام التربوي استعرض بوتومو - في نفس المرجع - العلاقة بينه وبين النظام القانوني ، مؤكداً على نفس الاتجاه العام الذي نحاول إلقاء الضوء عليه هنا (٢٢) .

هذا يعنى الضرورة النظرية لدراسة الطبقات في المجتمع المعاصر . ولكن ما من شك في أن دراسة هذا الموضوع تمثل أهمية تطبيقية حيوية ، خاصة بالنسبة لبلاد العالم الثالث ، التي لازالت تخوض معركة التنمية ، وتحتاج إلى توجيه استثماراتها - المحلولة بالضرورة - لخدمة أكبر قطاع من الشعب . فلاشك أن استثمار طبقة معينة أو فئة طبقية بمقاييد السيطرة وتربيعها على رأس بناء القوة يمكن أن يؤدي إلى تعرض استثمارات التنمية لخدمة القطاع الذي تمثله تلك « الصفوة » الحاكمة ، وهو ما يؤثر بالقطع تأثيراً سلبياً على مصالح الطبقات والفئات الأخرى : خاصة تلك التي لا صوت لها في داخل المحافل الحكومية المستولة؛ ولا بد لها أن تصل إلى التأثير على واضعي السياسة في المجتمع . لذلك نهنا من قبل إلى دراسة الطبقات دراسة لازمة اكمل تخطيط وسابقة على أي خطة ومرشد لكل سياسة (٢٣) .

وقد أشار « كلير » في كتابه « نظام الوسط في البلاد النامية » بوضوح إلى تأثير البناء الطبقي للبلاد النامية في عملية التنمية ، وفي أسلوب إدارة الدولة الجديدة . ويحلل كلير بناء الفئة المسيطرة - المكونة من شرائح ثلاثة أساسية متحالفة مع بعضها - فيقول : « يجب علينا أن نشير هنا إلى أن غالبية الدول النامية حصلت على استقلالها السياسي بدون نضال مسلح حقيقي تشارك فيه الجماهير العريضة . ونتج عن هذا تكوين اجتماعي طبقي متميز للحكومات التي قامت في هذه الدول . فأدخلت السلطة صفوة قليلة مكونة من المثقفين

== الفروق بالتفصيل في المجتمعات التربوية المعاصرة ، ص ٣٨٤ وما بعدها .

(٢٢) أنظر بوتومو ، المرجع السابق ؛ الفصل الرابع عشر ، القانون ، ص ٣٦٢ -

٣٧٨ ، خاصة صفحة ٣٧٢ .

(٢٣) أنظر محمد الجوهري ، المقال السابق الإشارة إليه ، بمجلة الكاتب . صفحة ٥٣ .

(الموجودين فى هذه البلاد والذى يختلف حجمهم باختلاف درجة تطور هذا البلد أو ذاك) . بالإضافة إلى مجموعة من موظفى الجهاز الإدارى الاستعمارى والبيروقراطى ، ومجموعة من العسكريين ، وتحالف هذه القوى الثلاث بالاعتماد على طبقة البورجوازية الصغيرة فى المدينة والريف » (٢٤) .

وعن البورجوازية الصغيرة فى المدن والريف يلاحظ كبير أنها تمثل - كما أشرنا - أهم القواعد الاجتماعية للفئة الحاكمة . وقد حدث من الناحية الاقتصادية أن تهيأت لهم الظروف المناسبة للمحافظة على وضعهم حتى وإن لم يحققوا تجديد الإنتاج المستقل باستمرار فى إطار التشكيلات الاقتصادية الموجودة (٢٥) .

أما عن الوضع الاجتماعى للفئة الحاكمة فيتميز - فى رأى كبير - « بأنه لا يقتصر على تحكمها فى رأس مال القطاع العام فحسب ، بل يمتد إلى جميع رؤس الأموال المتجمعة فى القطاعات الاقتصادية الأخرى . وعلينا أن نأخذ فى اعتبارنا أن جزءا كبيرا من هذه الإمكانيات تستغله الفئة الحاكمة لصالحها فى الغالب ولصالح سكان المدن بدرجة أقل . ويتمثل هذا فى المبالغ الضخمة المرصودة فى الميزانية العامة للدولة لتطوير المجالات غير الإنتاجية والرغبة فى الاحتفاظ الإدارى الضخم للحكومة والجيش » (٢٦) .

ولعل هذه الإشارات العاجلة أن تلتقى الضوء بما فيه الكفاية على أهمية التشريع الطبقي للمجتمع فى جوانبه العلمية التطبيقية وفى زيادة قوتنا على توجيه استثمارات التنمية لصالح جماهير الشعب العريضة ، وتصحيح مسار هذه العملية إذا أثبتت الدراسة - ذات المنظور الطبقي - فساد هذا المسار أو انحرافه .

(٢٤) أنظر : جمال مجدى حسنين ، عرس كتاب « نظام الوسط فى البلاد النامية » تأليف كبير ، مقال غير منشور على الآلة النسخة ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، صفحتى ٤ - ٥ .
 (٢٥) المرجع السابق ٢ صفحة ٦ .
 (٢٦) جمال مجدى حسنين ، صفحتى ٦ - ٧ .

تخطيط أولى للبناء الطبقي في المجتمع المصري

١ - خصوصية الوضع الطبقي المصري :

تربيا على كل ماسبق لانستطيع أن نتقبل أيا من التصنيفات التي وضعت على « مقام » مجتمع غير مجتمعنا المصري . وحتى لو أخذنا أجزاء من تلك التصنيفات السابقة فلا يمكن التسليم بها كنتائج نهائية ، وإنما كفروض يجب أولا التأكيد من صلاحتها اميريقيا . فجميع التصنيفات الغربية - شرقية كانت أو عربية - لا تأخذ في اعتبارها خصوصيات مرحلة التطور الاقتصادي والإجتماعي التي يجتازها مجتمعنا . وهي غير مستطبعة ذلك لأننا لم نتوصل في مضمار دراسة الطبقات - ولا في أى حقل آخر من حقول اللوماسة الاجتماعية - إلى تعميمات هذا الشمول بعد .

فإن تصنيف البناء الطبقي للمجتمع المصري يجب أن ينبع من دراسة الواقع المصري . على أن هذا الالتزام « الأكاديمي » لا ينفى ولا يستطيع أن يتجاهل طبعاً الالتزام بتوجيه نظري محدد منذ البداية ، وهو ما نؤكد اليوم على أهميته في كل دراسة في علم الاجتماع :

والسمة العامة المميزة للمجتمع المصري الذي نحن بصدد دراسته أنه مجتمع انتقالي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . فهو لم يعد يعرف مرحلة الاقطاع يشكلها الكلاسيكي ، ولم يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام الرأسمالي . هذا فضلا عن أن مرحلة التغير الاشتراكي لازالت - برغم الإنجازات العظيمة التي تحققت - تخطو خطواتها الأولى من أجل تغيير صورة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في المجتمع .

لذلك يلزم أن نضع في اعتبارنا هذا الوضع الخاص بأن نفصل معالجتنا للطبقات في المدينة عن الريف ؛ هذا على الرغم من أن أحدهما لا يتميز بسمة

نوعية مميزة من أشكال علاقات الانتاج الثابتة النمطية فلا يعرف الريف لإقطاعاً، ولا تعرف المدينة رأسمالية وإنما الأشكال التي تصادفها هنا وهناك عبارة عن أشكال مهجنة لاهى هذا ولا ذاك .. بالإضافة إلى أن القرارات الاشتراكية (تأسيس القطاع العام ، والتأميمات بأنواعها ، والاصلاح الزراعى ، وتنظيم قطاع التجارة .. إلخ) كانت بمثابة عمليات جراحية في البناء الطبقي للمجتمع المصرى لم تنبئ بعد آثارها على جسم المجتمع بشكل محدد ولم تتصد دراسة علمية رصينة لقياس تلك الآثار . ولعل هذا الوضع الخاص يجعل المعالجة الطبقات فى المجتمع المصرى المعاصرة قحة خاصة وأهمية ملحة سواء على المستوى القومى (حيث لانعرف نحن أنفسنا سوى القليل فى هذا المضمار) أو على مستوى البحث السوسولوجى المقارن ، وهو اليوم مطلب بارز من مطالب البحث السوسولوجى المعاصر .

على أن نأكدنا على ضرورة مراعاة خصوصية مرحلة التطور الاقتصادى الاجتماعى التى نعيشها لاتنفى أننا نلتزم محمداً أساسياً عند تصنيف الطبقات فى المجتمع المصرى ، وهو محدد يتسق مع الإطار النظرى السابق تطويره فى القسم الأول من هذه الورقة . فنحن سنأخذ فى اعتبارنا موقع الجماعات المتشابهة المقاربة من وسائل الإنتاج . فنميز أساساً بين من يملكون ومن لا يملكون ، واضعين فى اعتبارنا الوظيفة الاجتماعية للملكية . فليست ملكية الأسرة للفئان الواحد أو ما دون ذلك من الأرض بملكية حقيقية وفقاً لهذا المفهوم . ذلك لأنها لا يمكن أن تمثل أساساً لإشاعة الأسرة المذكورة ، وبالتالي فلا يمكن أن تفيد فى حماية أصحابها من الاستغلال الذى يمكن أن يقع عليها من أصحاب الملكيات الأكبر .

وهنا نصل إلى مزيد من تحديد دور ملكية وسائل الإنتاج كعيار للتصنيف الطبقي ، فالواقع أنه يجب الالتفات إلى أثر الملكية - عقاراً كانت أو رأس مال - فى تمكين صاحبها من استغلال من لا يملكون . وكذلك الالتفات إلى تعرض

من لا يملكون للوقوع فريسة الاستغلال^٣ بسبب افتقارهم إلى الأساس الاقتصادي لوجودهم الاجتماعي .

بعد ذلك سوف نضطر إلى تصنيف هؤلاء وأولئك إلى طبقات (يمكن أن نسميها فرعية ولكننا لن نفعل) حسب نصيبها من الثروة الاجتماعية ووضعها في نسق علاقات الإنتاج ، ونصيبها من السلطة ... إلخ ذلك من الاعتبارات . فنحن إذا اقتصرنا على تصنيف السكان إلى طبقتين فقط فسوف نحصر أنفسنا في قالب غير مرن ومخالف للواقع بسبب ما أشرنا إليه من خصوصية المرحلة التي يجتازها مجتمعنا . ولن نعمل إلى التمييز بين طبقات رئيسية وأخرى فرعية لعدم توفر الشروط الموضوعية التي تبرر لنا ذلك . وإنما سنعتبر كافة الجماعات الاقتصادية (وتضعيفاتها السياسية والثقافية وغيرها) في الريف والمدن طبقات .

٢ - اعتبارات أولية بشأن التقسيم المقترح :

هذه بعض الاعتبارات الأولية التي راعيناها عند رسم الخطوط العامة للتقسيم المقترح للبناء الطبقي في مصر ، وبلونها سيتعلم فهم بعض جوانب هذا التقسيم ، نوردها في النقاط التالية :

(أ) أن كل التحديدات التالية سواء بالنسبة للريف أو المدينة لا تمثل رأياً نهائياً ، وإنما هي تخطيط أولى - انطباعي في أساسه . وهذه حقيقة لم نعرف بها أي من الكتابات السابقة . ولكنه تنظيم علمي للانطباعات بمعناها الواسع ، فقها ثمرة استقرار البيانات الإحصائية والدراسات السابقة عن البناء الطبقي للمجتمع المصري ريفه وحضره . واتفاقاً منا على قصور هذا كله عن إصدار الحكم النهائي على تحديد فئات البناء الطبقي المصري فلأنها يمكن أن تكون بمثابة فروض للبحث الذي نحن بصددده ، والذي مستكمل له أفضل إمكانيات البحث في بلادنا .

(ب) أن أى تصنيف للطبقات فى المجتمع المصرى يجب أن يأخذ فى اعتباره
 الهوية الاقتصادية والاجتماعية (وخاصة الثقافية) التى تفصل بين
 الريف والمدينة . وهى هوية لها آثارها على شكل الطبقات هنا
 وهناك وعلى مبادئها المميزة وعلى فاعلية المحددات التى تستخدم
 فى تصنيفها . وإلى أن تضيق تلك الهوية وتختفى فلا مناص من
 معالجة البناء الطبقي منفصلا فى كل من الريف والمدينة . وهو أمر
 نعتقد أن غالبية الدراسات السابقة حول نفس الموضوع قد أخذته
 فى الاعتبار والزمّت به .

(ج) لم نستخدم فى التقسيم التالى المقترح مصطلحي بورجوازية
 وبروليتاريا . وليس علم استعمالنا لهذين اللفظين صادراً عن
 تعصب قوى أو شئ من هذا القبيل . وإنما رغبة فى تجنب
 استخدام مصطلحات ترتبط تاريخياً بفئات ذات مواصفات
 ومعالم معينة ليست متحققة فى المجتمع المصرى . كما أن معظم
 الكتاب المصريين المهتمين بالموضوع قد أدركوا ضرورة هذا
 للحفاظ العلمى فانحنوا موقفاً مشابهاً وشاع فى الآونة الأخيرة
 الكلام عن « الطبقة الوسطى » و « الطبقة العاملة » .

(د) أننا فى تحليلنا لكل طبقة فى الريف أو المدن قد أطلقنا فى الاسم
 الموضوع أمامها فى الواقع اسم أبرز فئة تدخل فيها . ولكننا ألحقنا
 بها كل من فى مستواها أو من فى حكمها ، ولذلك يضيف
 القارئ عبارة (ومن فى حكمهم) إلى جانب اسم كل طبقة من
 الطبقات المقترحة .

(هـ) إن تحديد طبقة كبار الملاك الزراعيين بخمسين فداناً لا يعنى أن هذا
 هو أقصى ثروة يمكن أن تمتلكها أسرة ريفية مصرية . فثانون
 الإصلاح الزراعى الأخير يسمح للأمرّة الواحدة بتملك مائة فدان ،

هذا من ناحية • ومن ناحية أخرى يمكن أن تجمع نفس هذه الأسرة إلى جانب ملكية المائة فدان ملكية مواش ، وآلات زرعية ، وورش ، وروؤس أموال في المدينة أو في الريف ، وغير ذلك من وسائل الاستغلال الرأسمالى • وهذه كلها عناصر لا يمكن أن تتكشف إلا من خلال الدراسة الميدانية المقترحة والتي سيرد عنها الكلام فيما بعد •

(و) أن العبرة الأساسية في عدد الأفدنة المحدد أمام الطبقات في الريف لا تنصب على الملكية (بمفهومها القانوني) وإنما على الحيازة (من إيجار أو ملكية أو وضع يد أو غير ذلك) • وهى أمور نترك تماماً صعبة تحديدها تحديداً سليماً يرتكن إليه من واقع الإحصائيات فقط • والدراسة الميدانية كفيلة بالقاء الضوء عليه •

٣ - التقسيم المقترح :

(أ) البناء الطبقي في الريف المصرى :

ويضم الطبقات التالية :

- ١ - كبار الملاك الزراعيين (ومن في حكمهم) ، وتضم من يحوزون من ٢٠ إلى ٥٠ فداناً علاوة على كبار الموظفين •
- ٢ - متوسطو الملاك الزراعيين ، وتضم من يحوزون من ١٠ إلى ٢٠ فداناً ، علاوة على أصحاب الورش الكبيرة (التى تستخدم أكثر من خمسة عمال) وكذلك صغار ومتوسطى الموظفين •
- ٣ - صغار الملاك الزراعيين ، وتضم أصحاب الحيازات التى تتراوح بين ٥ و ١٠ أفدنة ، إلى جانب أصحاب الورش الصغيرة (التى تستخدم أقل من خمسة عمال) •
- ٤ - العمال الزراعيون ومن في حكمهم ، وتضم هذه الطبقة الفئات الآتية :

— صغار الحائزين (من ١ - ٥ أفدنة) •

— من يجوزون أقل من فلان (أشباه المعلمين) ،

— العمال الحكوميون •

— عمال الورش الحرفيون •

— العمال الأجراء •

(ب) البناء الطبقي في المدينة المصرية :

ويضم الطبقات التالية :

١ — الطبقة الوسطى الكبيرة وتضم :

— كبار الملاك العقاريين •

— أصحاب الشركات •

— طبقات المديرين ومن في حكمهم •

٢ — الطبقة الوسطى ، وتضم :

— أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أكثر من ٥ عمال) .

— متوسطو وكبار الموظفين ،

٣ — الطبقة الوسطى الصغيرة ، وتضم :

— أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أقل من ٥ عمال) .

— صغار ومتوسطو الموظفين •

٤ — الطبقة العاملة وتشمل :

— العمال الصناعيون المهرة •

— عمال الحكومة والقطاع العام •

— العمال الحرفيون •

— الحرف غير الماهرة والباعة الجائلون ومن في حكمهم •

تحددات أمام دراسة الطبقات الاجتماعية في مصر

أكدنا في أكثر من مكان من هذه الدراسة على خصوصية الوضع
الطبقي في المجتمع المصري المعاصر ، وهنا الظرف يطرح علينا عدة مشكلات
وتحددات يجب أن تلفت نظر الباحثين إليها فيما يلي :

مشكلة الوضع الطبقي للعمال الصناعيين المهرة

من هذا وضع فئة العمال الصناعيين المهرة داخل البناء الطبقي للمجتمع المصرى المعاصر . فهذه الفئة إن وضعت فى المدينة فى أدنى الهيكل الاجتماعى فلايعنى ذلك أنها اقتصادياً واجتماعياً تشغل أدنى مراتب البنيان الاجتماعى ، فهى فى كثير من الأحيان فى وضع قريب من وضع فئة صغار ومتوسطى الموظفين (بحكم الدخل) وهى ذات وضع مختلف إختلافاً شديداً عن العمال الزراعيين (بحكم الدخل) والمشكلات التى تواجه كل فريق منهما ، ودرجة الوعى ، وظروف العمل . الخ) . وهى فى وضع أكثر تميزاً من عمال الحكومة والقطاع العام كالسعاة وعمال النظافة والمرافق . الخ (بحكم الدخل ، وسلم الترقى ، وظروف العمل أيضاً وغير ذلك) فهذه الفئة أو الشريحة الطبقيّة تكوين فريد فى هذا المجتمع بالقياس إلى بقية عناصره ، وتحتاج إلى دراسة خاصة ، ويمكن أن نضطلع بلور خاص - لم تمارسه إلانادرأ - فى النضال الوطنى والاشراكى على السواء . ويبقى على وضعها داخل إطارنا العام للبناء الطبقي تحفظات « تستوجب دراسة متأنية فى المستقبل » :

٢ - مشكلة الوضع الطبقي للموظفين :

تتمايز بلادنا - منذ فترة - مرحلة خاصة ، وفريده تقترب فيها من بعض النواحي من كثير من البلاد النامية وهى البدء بتطوير قطاع الخدمات ، بسبب ما كان يعانيه المجتمع من تخلف ، وبسبب الآمال العريضة التى كانت الطبقات المحرومة تعلقها على الحكم الوطنى (كالتعليم ، والصحة .. الخ)

وأصبح وضع عمال الخدمات وموظفى الدولة يفرض علينا إلزام العناية الفائقة عند تصنيفهم داخل الطبقات المختلفة ، لأنهم لا يكونون طبقة مستقلة بالمفهوم الذى إلزمناه فى هذه الورقة . وهم يتباينون فيما بينهم تبايناً شديداً من حيث الأصول الطبقيّة . وهم يختلفون فيما بينهم كذلك من حيث السلطة

التي يمارسونها بسبب التفاوت في المستويات (من الوزير ورئيس مجلس الإدارة إلى أصغر موظف في الدرجة العاشرة) .

لذلك نلاحظ على تصنيفنا أن تسكين هذا القطاع العريض من أبناء المجتمع في طبقات حسب دخولهم فقط - وهو ما أثر من قبل في مناقشات هذه اللجنة - فيه تجاهل لما يمارسونه من سلطة بالفعل ، وما يتمتعون به بالقوة ، ، فيه تجاهل لما يربطهم من وعى خاص (ناشئ أساساً عن تشابه مشكلاتهم بسبب اشتغالهم جميعاً لدى صاحب عمل واحد وغير ذلك من العوامل) .

وحقاً لو أمكن تصنيفهم حسب دخولهم في المدينة المصرية ، فالأمر مستحيل كل الاستحالة ومحاف للواقع الذي نعرفه جميعاً في القرية . فالسلطة التي يتمتعون بها ، والقوة الشرائية الأعلى لدخولهم في البيئة الريفية ، مع انخفاض الأعباء الحضرية المرتبطة بالمتع الحضرية العديدة التي لا تنوافر أولم تكن متوفرة حتى عهد قريب في القرية (كالمواصلات ، ودور اللهو ، والتسليه بأنواعها ، والأدوات المنزلية المرتبطة بالكهرباء . . الخ) . كل تلك العوامل تعطي للموظف ذى الثلاثين جنياً في الشهر وضعاً في القرية يفضل وضع زميله في المدينة .

وهذه كلها أمور يجب أن تكون محل اهتمام الدوائيات الميدانية المقترحة

٣ - الإصلاح الزراعي والمجتمعات الحديلة في الأراضي المستصلحة :

بذلت بلانا على مدى العشرين سنة الأخيرة جهوداً لا يستهان بها في ميدان الإصلاح الزراعي ، سواء من حيث إعادة توزيع الإقطاعات التي آلت إلى الدولة وفق قوانين الإصلاح الزراعي الثلاثة ، أو استصلاح المزيد من أراضي الصحراء والأراضي البور . ومن المؤكد أن هذه السياسة قد أدت إلى إجراء بعض التعديلات على خريطة علاقات الإنتاج في القطاع الريفي من المجتمع المصري . والحاجة ماسة إلى تبين آثار هذه السياسة من خلال دراسة علمية هادئة تتجاوز مستوى الانفصالات والنوايا الطيبة .

كما أن مشكلة البناء الطبقي في مجتمعات الأراضى المستنة لم تحظ بعد بأى نوع من الاهتمام ، ويهنا هنا أن نلفت النظر بوجه خاص إلى تأثير العلاقات الطبقيّة القديمة على الظروف الجديدة ، هل استمرت تمارس تأثيرها القديم ، أم تعدلت ، وهل كان التعديل طفيفاً أم جذرياً ؟ إلى آخر ذلك من مشكلات - فهذه المجتمعات الجديدة تمثل تجربة اجتماعية فريدة يحسن أن نفيد منها الاستفادة الكاملة على المستوى العلمى - خاصة وأنها لن تتكرر كثيراً إذا أخذنا فى اعتبارنا أن توسعنا فى الصحراء محدود بكليات المياه العذبة اللازم توافرها لزراعة تلك الأراضى -

٤ - الإحصائيات والدراسة الميدانية :

اعتمدت معظم الدراسات التى قدمت محاولات لتحديد التكوينات الطبقيّة داخل المجتمع المصرى حتى الوقت الحاضر على إحصائيات عن الملكية العذرية ، أو عن الدخول وما إلى ذلك . سواء فى ذلك دراسة جمال مجدى حسين ، أو دراسة محمود حسين أو محمود عوده (٢٧) . وقد توهمت تلك الدراسات جميعاً أنها تلتزم بذلك محكات موضوعية فى دراسة البناء الطبقي للمجتمع المصرى (أو لقطاع منه هو الريف عند جمال حسين وعند محمود عوده) ، مفضلة ما تنطوى عليه تلك الإحصائيات على ما فيها من أخطاء ونقص ، من قصور فى التعبير الكامل عن البناء الطبقي لأى مجتمع ، فليست لدينا ، ولا يمكن أن توجد هكنا جاهرة ، إحصائيات تربط بين حجم الملكية العقارية وبين حجم الاستثمارات فى الصناعة أو التجارة ، ولا بين الدرجة التى يشغلها الفرد فى السلم الوظيفى (أعنى فى الكادر الحكومى أو فى وظائف القطاع العام) بين الملكيات العقارية والاستثمارات الأخرى . وحتى لو لحأنا إلى بيانات الضرائب بأنواعها فلن تغنيننا ، هذا إذا تيسر أصلاً تحقيق ذلك عملياً ، فكثير من الإيرادات تتلفق إلى جيوب شرائح عديدة من

(٢٧) محمود حسين، الصراع الطبقي فى مصر ١٩٤٥-١٩٧٠ ، دار الطليعة بيروت ١٩٧١
ومحمود عوده ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، القاهرة ، ١٩٧٢

المواطنين بعيداً عن أعين رجال الضرائب ليس في مجتمعنا فحسب ، ولكن في كل مجتمع .

لذلك يحتم هذا الوضع على كل من يتصلى للعاسة البناء الطبقي للمجتمع المصرى ، إجراء عديد من الدراسات المسحية للتشكيل الواقعى لممارسة الطبقة لقواتها الفعلية على الطبيعة :

ولا يمكن بطبيعة الحال أن تغطى تلك المسوح المجتمع المصرى بأسره ، فهذا هو الآخر اقتراح مستحيل فوق أنه غير لازم : ولكن يمكن الاعتماد على أسلوب المسح بالعينة ، وحيث تختار بعناية بعض نماذج من مجتمعات ريفية وحضرية نجرى عليها تلك المسوح بكل دقة واستفاضة : ليس بالإحصاء والأرقام وحدها ، ولكن من خلال تكامل الأدوات وسبل البحث الكمية والكيفية على السواء ، حيث يبنى الدارس أحكامه على أساس الأرقام التى يستخرجها بنفسه من الواقع الحى ، مضافا إليها معاشته الخاصة لهذا الواقع وتسجيل إنطباعاته عن ترابط هوامل القوة - أو الضعف - المختلفة في الواقع الملموس :

فقد تعطينا الإحصائيات الصماء الخاصة بقرية معينة بيانات مؤداها أن أعلى ملكية - وهو أمر متوقع طبقا لقوانين تحديد الملكية - لاثريد عن خمسين فدانا وأن عدد من يحوزون هذه الملكية في القرية لا يزيد عن خمسة عشر شخصا . بينما هناك عدد أكبر يحوز ملكيات تراوح بين ٢٠ و ٥٠ فدانا مثلا ، وقطاع عريض تقل حيازاته عن خمسة أفدنة . فإذا ما امتدنت إلى الإحصاءات وحدها ما خرجت بنفس الإنطباع العنيف عن حدة الفروق الطبقيّة في مجتمع تلك القرية . وهو الإنطباع الذى يمكن أن أخرج به من معاشة الواقع الملموس للحياة فيها . فقد أجد أن هؤلاء الملاك الكبار الخمسة عشر يتركزون جميعا ، أو أغليتهم ، في عائلة واحدة (كانت إقطاعية بالمعنى الرسمى ، فيما مضى) . ومن ثم فإن الوضع الطبقي لأحد أفراد تلك العائلة الكبيرة لا يتحدد في الواقع في ضوء هذا الرقم الأصم ولكنه يتحدد بملكية العائلة كلها ، وتاريخها وبعدها لتعلمين فيها ، وعدد كبار (م - ٤ - الطبقات الاجتماعية)

الموظفين فيها ٥٠٠ وباختصار بما تحوزه من سلطة ، وما يربط بين أفرادها من وعى يحدد في نفس الوقت موقفها من الجماعات الطبقية الأخرى في القرية . ولعل المعاشية تكشف لنا بعد ذلك أن العشرين أو الثلاثين شخصا للذين حلدتهم لنا الاحصاءات بأنهم من متوسطى الملاك (من ٢٠ - ٥٠ نمدا مثلا) يمثلون بوجوازية زراعية ذات طابع رأسمالى حديث . فقد تركز في أيديها ملكية حيوانات التسمين ، وآلات الطحن ، والورش الكبيرة ، والمعامل الزراعية (كاللبن أو السجاد مثلا) ، علاوة على ما تحوزه من نفوذ سياسى (في ضوء علاقتها بالتنظيم السياسى القائم ، إذ يمكن أن تكون لها اليد العليا فيه مثل هذه القرية التى قد يكون أبناء العائلة الأقطاعية معزولين فيها عن ممارسة العمل السياسى) . . الح ذلك من ملاسبات .

لذلك نكرر أن إجراء تلك الدراسات المسحية عامل حاسم في تحديد التشكيل الواقعى لممارسة الطبقة لقوتها الفعلية ، فتركز هذه الملكيات في عائلات معينة ، وتشعبات العائلة في المدينة وفي مراكز السلطة في الريف يلقى ضوء أكبر على قوتها الفعلية ويمنحها وضعاً طبقياً حقيقياً فوق وضعها الذى تحدده الاحصائيات ،

ولعلنا يمكننا أن تدلى فيما يلى ببعض الاقتراحات المحددة حول العينة خاصة ، وبعض الاعتبارات الأولية التى يجب مراعاتها عند اختيار وحدات تلك العينة . وهى جميعها اقتراحات مبدئية تختمل المناقشة الواسعة مع زملاء من فروع أخرى (كالإقتصاد والتاريخ ملا) وتتطلب مزيداً من التعديل والإحكام .

ففيما يتعلق بالعينة التى ستختار لتمثيل القطاع الريفى لدينا أساس طيب يتمثل في نتائج بحث تخطيط قرى الريف المصرى الذى أجرته وحدة بحوث الريف في المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . والمعروف أن هذا البحث كان قد ركز على عدة متغيرات أُجريت على أساسها التصنيف مهمنا هنا بصفة خاصة متغير ملكية الأرض (طبيعة توزيع الملكية) ونسبة المشتغلين بالزراعة.

ونرى أن يراعى في اختيار قرى العينة :

- دراسة بعض القرى التى كانت بها قطاعات كبيرة فى الماضى ، سواء للأُسرة المالكة السابقة أو للاقطاعيين أو لشركات الأراضى أو غيرها .

- دراسة بعض القرى التى كانت تتميز بتنوع الملكيات ، أى كانت فيها إقطاعات كبيرة أساساً علاوة على ملكيات عادية كبيرة (أقل من ٥٠ فداناً) ومتوسطة وصغيرة .

- دراسة بعض القرى التى تتميز أساساً بالملكيات الصغيرة ، كذلك التى نجد كثيراً منها فى محافظة المنوفية مثلاً ،

- مراعاة أن تمثل قرى العينة الوجهين القبلى والبحرى تمثيلاً مناسباً .

- ومراعاة الحالات الخاصة بقدر الإمكان ، كذلك القرى المخاضة للصحراء والواحات ومجتمعات الصيد فى شمال الدلتا وغير ذلك .

أما بالنسبة للعينة التى ستختار من القطاع الحضرى : فسوف تغطى وحدات العينة جميع المدن الكبرى بسبب تباین دلالة البناء الطبقي فى كل منها تبعاً لتباين أنشطة السكان الرئيسية والظروف التاريخية وما إلى ذلك من عوامل . وتضم هذه الفئة مدينتى القاهرة والإسكندرية ومحافظات القناة ، وبعض عواصم المحافظات - كما ستضم وحدات هذه العينة بعض نماذج من المدن (عواصم المراكز سابقاً) . ويراعى هنا أيضاً تمثيل جميع الحالات الخاصة : كالمدن التجارية والساحلية ، والصناعية ... الخ .

أما عن الجهاز الفنى الذى سيضطلع بعبء الدراسة الميدانية فسوف يضم إلى جانب الباحثين الميدانيين المدربين تدريباً عالياً (خاصة على مناهج الدراسة الانثروبولوجية) خبراء من ميادين علم الاجتماع ، والانثروبولوجيا ، والتاريخ ، والاقتصاد أساساً .

٥ - خاتمة :

تبيننا مراراً فى هذه الدراسة إلى أن التركيب الطبقي للمجتمع المصرى

يحتل بكثير من العناصر الخاصة التي تعطى لأي دراسة لهذا الموضوع أصالة خاصة ، ولاشك أن وعينا بهذه الخصوصية يحفزنا إلى التأني والتزام الحذر عند استعارة أى مخططات أو نظريات من الخارج للتطبيق على الواقع المصرى .

ولانبنى بذلك أن التطور الاجتماعى فى بلادنا يسير نهجا فريداً مختلفاً عن مسيرة التطور فى مائر المجتمعات ، ولكن لأن المرحلة التى يجتازها تطورتنا الاجتماعى اليوم خصوصياتها التى لا نجد لها نظيراً متطابقاً كل التطابق فى تاريخ المجتمعات الأخرى . أما الخطوط العامة للتطور فهى متشابهة بحكم ما بين التكوين الإنسانى من تشابه ، وبحكم ما يتم اليوم من ثورة فى عالم الاتصال تقرب بين من باعدت بينهم المسافات أو فجوات التطور . فأرجو ألا تتخذ هذه الدعوة إلى التأني على أنها مراجعة للأسس العامة التى أمتدنا بها طوال التحليل السابق :

القاهرة فى سبتمبر ١٩٧٢

محمد الجوهري

مقدمة المؤلف

(للطبعة الأولى)

هذه المقدمة في دراسة الطبقات الاجتماعية تختلف من نواحي عدة عن المقال الذي سبق أن نشرته بنفس العنوان في عام ١٩٥٥ ، والذي نفذ من السوق لسنوات طويلة . وقد انتهزت فرصة طبع صورة موسعة من المقال المذكور لكي أناقش بتفصيل أكثر النظريات السوسيولوجية في الطبقة ، وأضمن الدراسة مزيداً من المعلومات عن الفروق الطبقية ، وأخذ في اعتباري التغيرات التي طرأت خلال العقد المنصرم على الظروف الاجتماعية للبلاد الصناعية وعلى سياساتها الاجتماعية . وقد قادتني إعادة دراسة هذه المشكلات إلى بعض النتائج التي تختلف من بعض النواحي عن تلك التي كنت قد أنهيت عليها عام ١٩٥٥ . وقد حاولت في الفصل الأخير من هذا الكتاب أن أعرض بمزيد من التفصيل لرأى في الأهمية السياسية والثقافية للطبقات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية الحديثة .

ت . ب : بوتومور

مارس ١٩٦٥

مقدمة المؤلف

(للطبعة الثانية)

لقد قمت بالنسبة لهذه الطبعة بعمل تصويب في الحاشية رقم (١) من
الفصل الرابع . وفيما عدا هذا فالكتاب كما هو لم يتغير .

ت : ب : بوتومور

١٩٦٩

الفصل الأول

مقدمة

يعتبر تقسيم المجتمع إلى طبقات أو شرائح ، مرتبة في تدرج معين للأثروة ، والهيبة ، والقوة سمة بارزة تكاد تكون عامة من سمات البناء الاجتماعي ، التي لفتت انتباه المفكرين النظريين والفلاسفة الاجتماعيين في جميع العصور . ولقد ظل الناس طوال الشطر الأعظم من التاريخ البشري يتقبلون على وجه العموم هذا النوع من عدم المساواة كحقيقة واقعة لا سبيل إلى تغييرها . وكان الكتاب في العصور القديمة والوسيطة يملون دائماً ، في تناولهم لموضوع التدرج الاجتماعي ، إلى تقديم تبرير للنظام القائم . وكان هذا التبرير يستند في الغالب الأعم من الحالات على مناهج دينية في تفسير أصل المراتب الاجتماعية . ولعل هذا يبدوا بأجلى صورة في الأساطير الدينية الهندوسية التي تحكى ظروف تكون نظام الطوائف (الطبقات المغلقة) Caste system . ثم نلاحظ - من ناحية أخرى - أن الثورات المتفرقة التي قامت بها جماهير الفقراء والمضطهدين على مدى العصور المختلفة ، كانت في العادة عبارة عن هبات ضد ظروف كرهية معينة وليست ضد نظام الطبقات في مجموعة . هذا إلى أنها لم تؤد إلى تكون أى تصورات واضحة عن شكل بديل للمجتمع .

وفي العصور الحديثة فقط - وخاصة منذ الثورتين الأمريكيتين والفرنسية - أصبحت الطبقات الاجتماعية كتجسيد صاوخ لمبدأ عدم المساواة موضوعاً للدراسة العلمية . كما أصبحت الطبقات محل إداة من الجميع على أساس المذاهب الاجتماعية الحديثة . وأصبح المثل الأعلى الثورى للمساواة ، رغم تعدد التفسيرات التي وضعها له مفكرو القرن التاسع عشر ، أصبح يعنى على الأقل عداء للامتيازات الموروثة ولتدرج المراتب الأبدي الذي لا سبيل إلى تغييره . وقد شهد أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بعض الثورات التي

استهدفت على وجه الخصوص محاربة الامتيازات القانونية والسياسية التي تخلفت عن نظام الطبقات الاقطاعية. وقد أدت تلك الثورات إلى توسيع نطاق الحقوق المدنية والسياسية وإلى تحقيق درجة أكبر من تكافؤ الفرص . ولكنها خلقت في نفس الوقت تدرجاً اجتماعياً من نوع جديد يقوم مباشرة على إمتلاك الثروة . وقد تعرض هذا الوضع الجديد بلوره لهجوم المفكرين الاشتراكيين خلال القرن التاسع عشر، الذين اعتدوا أن المثل الأعلى للمساواة يعنى في النهاية تحقيق « مجتمع لا طبقي » .

وقد شهدت المائة العام الأخيرة حلول تغيرات كبرى في البناء الاجتماعي للبلاد الصناعية المتقدمة. ويمكن اعتبار تاريخ تلك الفترة إلى حد ما مؤشراً لنمو المساواة في مجالات جديدة من مجالات الحياة الاجتماعية، أو لنمو «المواطنة» Citizenship، كما وصفه بعض الكتاب (١). وقد اختفت على نحو ما رأسمالية الحرية المطلقة ، كما اختفى ملهب الحرية الاقتصادية المطلقة الذي كان أكثر تطرفاً من الواقع العملي. وأصبحت جميع البلاد الصناعية تعرف قدراً معيناً من التخطيط الاقتصادي المركزي . فأصبح البعض يحاول تنظيم توزيع الثروة والدخل، وأصبحنا نجد حرصاً من جانب الدولة — يختلف في درجة إحكامه — على توفير طاقة واسعة من الخدمات الاجتماعية . ولكن لازالت هناك مع ذلك فروق هامة بين النمطين الرئيسيين الموجودين من المجتمعات الصناعية ، وأعني المجتمعات الرأسمالية الغربية ، (٢) والمجتمعات ذات النمط السوفيتي في

(١) أنظر على وجه الخصوص :

T.H. Marshall, *Citizenship and Social Class* (1950).

(٢) سوف أستخدم مصطلحي « الرأسمالية » والمجتمع الرأسمالي كما يستخدمان عادة بين المؤرخين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع ، للإشارة إلى اقتصادي واجتماعي يوجد في مرحلة تاريخية معينة ، ويتميز أساساً بحرية السوق ، وحرية العمل (أعني أن الأفراد أحرار من الناحية القانونية ومضطرون — من الناحية الاقتصادية — إلى بيع قوة عملهم في سوق العمل) ، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بواسطة المشروعات الصناعية ، و من الممكن أن تتيح لنا هذه السمات — خلاصة على بعض السمات الثانوية — التمييز بقدر كاف من الوضوح بين الرأسمالية وغيرها من أنماط المجتمعات ، كنظام الإقطاع ، أو المجتمع الاشتراكي : على أن هذا لايعني أن المجتمعات =

شرق أوروبا فقد شهدت المجتمعات الأولى حركة تدريجية ومحدودة نحو تحقيق « اللابكية ». وهى الحركة التى تعتبر على العموم سمة مميزة للعقدين الآخرين - ويعرفان بأسم عصر دولة الرفاهية - والى فتحت عن حلول تغيرات فى الدخول النسبية للجماعات المهنية المختلفة وفى معدلات الضرائب ، وعن زيادة فرص الحراك الاجتماعى للفرد ، وعن سبب لعله يعتبر أهمها جميعاً وهو الزيادة السريعة الأخيرة فى الدخل القومى الإجمالى وسوف نستعرض تلك التغيرات بتفصيل أكثر فى فصل لاحق من هذا الكتاب ، ولكن من الواضح تماماً أن هذه التغيرات لم ترق إلى القضاء على الطبقات الاجتماعية أو إلغائها . فالمجتمعات الصناعية الغربية لازالت مجتمعات رأسمالية ، بمعنى أن نظمها الاقتصادية تخضع لسيطرة المشروعات الصناعية الخاصة ، وأن هناك فروقا اجتماعية لازالت صارخة بين فئة ملاك المشروعات الصناعية وفئة العاملين بأجر .

أما المجتمعات ذات الطراز السوفيتى فتدعى - من ناحية أخرى - أن الطبقات الاجتماعية ، أو على الأقل البناء الطبقي التدرجى ، قد أخضعت بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. كما تدعى أنه يجرى حالياً بناء مجتمع اشتراكى لاطبقى . غير أن هذا الادعاء لم يوضع موضع التحقيق الوثيق فى يادى الأمر ، حتى ولا من جانب نقاد المجتمع السوفيتى ، الذين ركزوا اهتمامهم - خاصة خلال عهد ستالين - على الجوانب الصارخة للنظام الاجتماعى هناك ، مثل : كبت الحرية الشخصية ، وإنتشار القهر والإرهاب : والواقع أنه يبدو أن الكثيرين كانوا يحتفلون فى فترة من الفترات أنه من الممكن تفسير الديكتاتورية السياسية نفسها - من ناحية التناقض بين الحرية والمساواة - كنتيجة لمحاولة فرض حالة من المساواة غير طبيعية على أفراد المجتمع .

لرأسدية الحالية قد ظلت على حالها دون تغير منذ أصولها الأولى ، أو أنه لا يمكن أن توجد أشكال مختلفة أو انتقالية من المجتمعات وسوف نتناول بمزيد من التفصيل بعضاً من هذه المشكلات فى فصول الكتاب التالية :

ولكن هذا كله بدا غير مقنع عندما أدرك الناس أن هناك قدراً كبيراً من عدم المساواة الاجتماعية في المجتمعات ذات الطراز السوفيتي . وقد تركزت المناقشات في الدراسات الحديثة على ظهور « طبقة حاكمة جديدة » في تلك المجتمعات ، وكذلك على عقد المقارنات بين خصائص جماعات الصفوة في المجتمعات الغربية والسوفيتية .

والهدف الرئيسي لهذا الكتاب أن يتبين كيف أدت الحركات الرامية إلى تحقيق المساواة الاجتماعية ، والتي بدأت مع ثورات القرن الثامن عشر؛ إلى التأثير على التدرج الاجتماعي في المجتمعات الصناعية . وأن يتبين كذلك كيف تأثرت تلك الحركات - بلورها - بتطور الصناعة الحديثة ونموها . ويتطلب هذا منا في المقام الأول أن نقوم بدراسة طبيعة الطبقات الاجتماعية الحديثة . ثم يتطلب ، ثانياً ، دراسة مقارنة لتغيرات التدرج الاجتماعي التي تمت في النمطين الرئيسيين من أنماط المجتمع الصناعي ، ومحاولة منا لتفسير هذه التغيرات . ثم نعود ، في الختام ، إلى المقابلة بين أفكار المساواة والتدرج الاجتماعي . هل المساواة مثل أعلى ممكن تحقيقه في ظل ظروف المجتمع الصناعي المعقد ؟ وبالعكس : ماهي أنواع ودرجات عدم المساواة التي لا مفر منها ، أو ممكن تقبلها ، أو حتى يمكن أن تكون مرغوبة ، في مثل هذا المجتمع ؟

إن عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية لا يمكن أن يعتبر مطابقاً لعدم المساواة البشرية بوجه عام . ذلك أن هناك أشكالاً أخرى من عدم المساواة ، وأنواعاً أخرى من الامتيازات والسيطرة ، علاوة على تلك الأشكال الناشئة عن الفروق بين الطبقات الاجتماعية . فيمكن أن نأخذ في بعض المجتمعات بعض أنواع عدم المساواة الراجعة إلى فروق عنصرية ، أو لغوية ، أو دينية بين أبناء المجتمع . ثم هناك لا مساواة بين المجتمعات وبعضها ، كذلك الفروق التي نراها اليوم واضحة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة ، وهي الفروق التي ترجع بلورها إلى الغزو ، وإلى الفروق في الحجم وفي الموارد الطبيعية . وإلى بعض الفرص والأخذاء التاريخية المعينة . كما أن الحقوق السياسية

لا تتحدد دائماً من خلال عضوية الفرد لطبقة معينة ، كما يؤكد الماركسيون في بعض الأحيان . فالقوة السياسية نفسها يمكن أن تخلق طبقات اجتماعية جديدة ، وحقوق ملكية جديدة ، وامتيازات جديدة ،

ولكنه يظل صحيحاً - مع ذلك كله - أن تقسيم المجتمع إلى طبقات اجتماعية متميزة يعد من أبرز مظاهر عدم المساواة في العالم الحديث ، وأن هذا التقسيم كان في أغلب الحالات مصلاً لأنواع أخرى من عدم المساواة ، وأن السيطرة الاقتصادية لطبقة معينة كانت في أغلب الأحوال أساساً لسيطرتها السياسية . لذلك ترتبط الطبقة - بعمق - بكثير من المسائل الحيوية للسياسة الحديثة والسياسة الاجتماعية .

الفصل الثاني

طبيعة الطبقة الاجتماعية

لا زال الجدل دائراً بين علماء الاجتماع حول نظرية الطبقة الاجتماعية، أو حول موضوع التلوج الاجتماعي بشكل عام. ويستخدم المصطلح الأخير للإشارة إلى أى نظام تدرجى للجماعات الاجتماعية أو الشرائح الاجتماعية فى مجتمع ما. وقد حدد علماء الاجتماع الأشكال الأساسية للتدرج الاجتماعى بوجه عام بأنها : الطائفة : والطبقة الإقطاعية ، والطبقة الاجتماعية ، وجماعة المكانة . ويتميز كل نمط من أنماط التلوج الاجتماعى هذه بأنه مركب . وهناك كثير من المسائل التى لم تحسم بعد؛ المتعلقة بالأساس الذى تقوم عليه كل من الطائفة والطبقات الإقطاعية ومحات كل منهما . وهو ما يصدق على الطبقات وعلى جماعات المكانة بنفس القدر (١) . على الرغم من أن تعريف الطبقة أكثر يسراً ، وغالباً ما يمكن تعيين حدودها بشكل أوضح. ويرغم هذه الصعوبات ، فإن هناك بعض السمات العامة للتدرج الاجتماعى التى لا خلاف عليها بين الدارسين (٢)

(١) قارن عرضاً ممتازاً للدراسات الحديثة عن الطائفة عند شرفاس وآخرين : « الطائفة » فى

M.N. Srinivas et al. "Caste" Current Sociology, vol. VIII

(3) 1959.

وعن التدرج الاجتماعى فى المجتمعات الإقطاعية ، أنظر :

Marc Bloch. Feudal Society

(وقد صدرت الترجمة الإنجليزية فى لندن عام ١٩٦١) ، الفصل السادس .

(٢) يمكن لقارىء أن يرجع إلى بعض المصادر الأخرى - الترجمة أو المؤلف -

باللغة العربية :

١ - جورج جوفيتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية، ترجمة أحمد رضا محمد رضا،
مراجعة الدكتور عز الدين فوده ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

نلاحظ أولاً أن نسق المراتب لا يمثل جزءاً من نظام طبيعي لا يتغير للأشياء وإنما هو نتاج بشرى ، وهو يخضع للتغيرات التاريخية . ويمكن أن نقول بتحديد أكثر إن الفروق الطبيعية أو البيولوجية - من ناحية - والفروق في المراتب الاجتماعية - من ناحية أخرى - تنتمي إلى نوعين مختلفين من الظواهر . وقد أشار « روسو » إلى الفروق بمنتهى الوضوح في فقرة مشهورة من كتابه عن « أصل وأساس عدم المساواة بين البشر » يقول فيها : « أرى أن هناك نوعين عن عدم المساواة بين البشر ، الأول - وأسميه الطبيعي والفيزيقي - لأن الطبيعة هي التي أوجدته ، ويقوم على الفروق في العمر ، والصحة ، والقوة الجسدية ، والقدرات العقلية أو الروحية . والثاني وهو ما أسميه اللامساواة الأخلاقية أو السياسية ، لأنها تقوم على نوع من الاصطلاح الاجتماعي ، وتستند إلى موافقة الإنسان . ويتكون النوع الأخير من الإمتيازات المختلفة التي يتمتع بها بعض الناس على حساب الآخرين ،

٢ - بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري ، وعلياء شكرى ، ومحمد علي محمد ، والسيد محمد الحسني ، الكتاب الرابع من سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ، ص ص ٢٧١ - ٣٢٠ .

٢ - دكتور محمد الجوهري ، (منهج في دراسة بناء المجتمع المصري) ، مقال بمجلة الكتاب ، أغسطس ١٩٧٢ . ويقدم هذا المقال إطاراً نظرياً لدراسة لبناء الطبقي في المجتمع المصري المعاصر .

٤ - ماكيفر ويلج ، الجزء الثاني ، ترجمة الدكتور السيد محمد العزاوي ، وفؤاد اسكندر ، ويوسف ميخائيل أسعد ، مكتبة النهضة المصرية (بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر) ، القاهرة ، ١٩٧١ . وهذا الجزء كله يدور حول موضوع التركيب الاجتماعي ، ولكن معالجة الطبقات الاجتماعية بالتخصيص ص ص ٦٣٨ - ٦٩٦ . ومعالجة الموضوع في هذا الكتاب ذات طابع تقليدي محافظ ، وهي نموذج معبر للاتجاهات المحافظة - الأمريكية غالباً - في تناول الموضوع ، ولا ترقى إطلاقاً إلى أسلوب بوتومور أو جورفيتش .

(المترجم)

كمزيد من الثروة أو مزيد من التشريف أو مزيد من القوة ، أو على الأقل الاستحواذ على وضع ينتزع منه طاعة الناس له . (٢)

وقد أقر هذا التمييز معظم الكتاب المحدثين في موضوع الطبقات الاجتماعية . وهكذا يلاحظ ت . هـ . مارشال أن : « نظام الطبقات يعلم أفراد المجتمع أن يراعوا بعض الفروق ويتجاهلوا فروقاً أخرى عند ترتيب الناس في تسلسل معين للجداوة الاجتماعية » (٣) . وإن كان يقال في بعض الأحيان — مع التسليم بهذا التمييز — أن نظام الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة يعمل في الواقع بطريقة تضمن التطابق التقريبي بين تدرج القدرات الطبيعية والفروق في المكانة المعترف بها اجتماعياً . وكثيراً ما تردد هذا القول (٤) ، ولكنها لا تستند إلى وقائع تؤيدها تأييداً مقنعاً . حقيقة إننا نسلم على العموم بأن عدم المساواة في الدخول يعتبر أحد العناصر الهامة في التدرج الطبقي . ولكن هناك إلى جانب ذلك العديد من البحوث التي أثبتت أن عدم المساواة في الدخول يرجع إلى حد كبير إلى التوزيع غير المتكافئ للثروة عن طريق الميراث ، ولا يرجع أساساً إلى الفروق في الدخول

(2) J.J. Rousseau, A Dissertation on the Origin and Foundation of the Inequality of Mankind, Everyman edition, p. 160.)

(3) T.H. Marshall, "The Nature of Class Conflict" in Citizenship and Social Class (1950) p. 115.

(٤) ونصادفها على الخصوص في نظريات (الصفوة) عند باريتو Pareto وموسكا Mosca التي انتقدتها في كتاب (الصفوة والمجتمع) (١٩٦٤) . Elites and Society .

هذا وقد ترجم الكتاب المذكور إلى اللغة العربية، أنظر : بوتومور ، الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري ، وعلياء شكرى ، ومحمد هل محمد ، والسيد محمد الحسيني ، الكتاب السادس في سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، القاهرة ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ .

(المترجم)

(م هـ - الطبقات الاجتماعية)

المكتسب الذى قد يفترض أنه يرتبط إلى حد ما بالقدرات الطبيعية أو الولادة (هـ) . وتؤكد الدراسات الحديثة لموضوع الاختيار التعليمى والمهنى عدم وجود هذا التطابق بين تدرج القدرة (الطبيعية) وتدرج الوضع الاجتماعى ، إذ توضح أن القدرة الفكرية والعقلية - مثلاً - لا تقابل دائماً بالدخل العالى أو المكانة الاجتماعية الرفيعة ، كما أن افتقار الشخص إلى تلك القدرة لا يقابل دائماً بالعكس ، أى بدخل منخفض أو بمكانة اجتماعية منخفضة . والواقع أنه قد يكون من الأدق وصف نظام الطبقات الاجتماعية بأنه يعمل من خلال وراثة الملكية ، إلى حد كبير ، ليشتمل لكل فرد أن يحتفظ بوضع اجتماعى معين يتحدد على أساس مولده وبغض النظر عن قدراته الخاصة . وهناك بعض العوامل الاجتماعية ، التى ستعرض لها فيما بعد ، التى تؤدى إلى تلطيف هذا الوضع ، ولكنها لا تقضى عليه .

والنقطة الثانية التى تجمع عليها المؤلفون بوجه عام هى أن الطبقات الاجتماعية - على خلاف الطوائف أو الطبقات الإقطاعية - جماعات أكثر تميزاً بالطابع الاقتصادى . فهى لا تقوم ، ولا تندعم ، بفعل أى قواعد قانونية أو دينية خاصة . وأن عضوية الفرد فى طبقة معينة لا تنفى عليه أى حقوق مدنية أو سياسية معينة . وتترتب على هذه النقطة أن حدود الطبقات الاجتماعية أقل قابلية للتحديد الدقيق . حقيقة أن الطبقتين الاجتماعيتين الرئيسيتين ، وهما البورجوازية (الطبقة الوسطى) والطبقة العاملة ، يمكن تحديدهما بسهولة نسبياً فى معظم المجتمعات ، ولكننا يجب أن نذكر كثيراً من الشرائح الوسطى ، التى يشار إليها من قبيل التبسيط باسم « الطبقات الوسطى » ، والتى يصعب تعيين حدودها بدقة ، كما أن العضوية فيها لا يمكن أن تحدد بأى

(هـ) أنظر على سبيل المثال :

H. Dalton, Some Aspects of the Inequality of Incomes in Modern Societies (1920) .

طريقة سهلة بسيطة (٥) .

ونلاحظ فضلا عن هذا أن عضوية الطبقات الاجتماعية الحديثة تتميز

(٥) يجب أن نلاحظ أن هاتين الطبقتين تمثلان الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع الرأسمالي فقط ، أما الأشكال الاجتماعية الاقتصادية السابقة على الرأسمالية أو المداصرة لها ، فتتميز بالطبع بوجود طبقات أخرى ، ذات صفات ومشخصات مختلفة . ذلك أن أشكال الملكية الخاصة لأهم وسائل الإنتاج السائدة في كل نظام من النظم الاجتماعية المتتابعة تاريخيا هي التي تحدد طبيعة وشكل الطبقات الرئيسية الموجودة في ذلك المجتمع . فنجد مثلا في المجتمع العبودي لأن الطبقتين الرئيسيتين كانت السادة والعبيد ، وفي المجتمع الإقطاعي السادة الإقطاعيون وأرقاء الأرض (أو الاقنان) ، وفي المجتمع الرأسمالي الرأسماليون (البورجوازيون) والبروليتاريا (الطبقة العاملة) .

ثم هناك علاوة على الطبقات الرئيسية طبقات أخرى فرعية . ولكنها تقوم على أسس أخرى من طبيعة ثانوية . فنجد من أمثلة تلك الطبقات الفرعية ملاك الأرض أو الفلاحين في ظل المجتمع الرأسمالي . ويمكن أن نقول عن تلك الطبقات بصفة عامة أنها تمثل إما رواسب طبقات رئيسية عفا عليها الزمن ، أو مخائر لطبقات رئيسية سوف تتفح ملامحها ومشخصاتها في المستقبل . ومن الممكن علاوة على كل هذا أن تنقسم كل طبقة في داخلها إلى طبقات أو أقسام فرعية ...

فإذا كان الوضع بهذا التعقيد بالنسبة للمجتمع الصناعي الرأسمالي الذي يتكلم عنه بوتومود (وهو الذي توجد فيه هاتان الطبقتان الرئيسيتان) فإنه بالقطع أكثر تعقيدا بالنسبة للمجتمع الذي يعيش مرحلة انتقالية من مراحل تطوره الاقتصادي الاجتماعي . والنموذج الحى القريب لذلك هو مجتمعنا المصري .

فالسمة العامة المميزة للمجتمع المصري أنه مجتمع انتقل من التناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . فهو لم يعد يعرف مرحلة الاقطاع بشكلها الكلاسيكي ، ولم يعرف بعد السيطرة الكاملة للنظام الرأسمالي . هذا فضلا عن أن مرحلة التغير الاشتراكي لازالت - رغم الإنجازات الدفنية التي تحققت - تتخطو خطواتها الأولى من أجل تغيير صورة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية في المجتمع .

وقد رتبنا في مقالنا عن الطبقات بعضا من النتائج على هذا الوضع يجب الالتفات إليها عند دراسة البناء الطبقي في المجتمع المصري ، ويحسن أن يرجع القارئ إلى :

دكتور محمد الجوهري : منهج في دراسة بناء المجتمع المصري ، مجلة الكاتب ، أغسطس

١٩٧٢ ، مارس ٢٨ - ٥٦ .

(المترجم)

بأنها أقل ثباتاً في العادة من عضوية الأنماط الأخرى من الجماعات التدرجية ، حقيقة أن الفرد يولد في طبقة اجتماعية معينة -- تماماً كما يولد في طائفة أو طبقة إقطاعية -- ولكن من الأمور الضعيفة الاحتمال أن يظل في نفس المستوى الاجتماعي الذي ولد فيه ، على خلاف الفرد في مجتمع الطائفة أو الطبقة الإقطاعية . ففي خلال حياة الفرد يستطيع هو - أو أسرته - أن ترتفع أو تنخفض في سلم التدرج الاجتماعي . فإذا ارتقى مستواه الطبقي ، فهو ليس بحاجة إلى صك نبالة ، أو إلى أى نوع من الاعتراف الرسمي ، يؤكد به وضعه الطبقي الجديد . فيكفيه أن يصبح أكثر ثراء ، أو أن يضطلع بدور اقتصادي أو مهني معين ، أو يكتسب حتى بعض السمات الثقافية الثانوية للشريحة الاجتماعية التي سينتقل إليها .

وبرغم وضوح الأساس الاقتصادي للطبقات الاجتماعية ، فإن هذه الحقيقة يمكن تفسيرها بطرق عديدة مختلفة ، مما يترتب عليه ظهور عديد من الآراء المتباينة أشد التباين حول أهمية الطبقات في الحياة الاجتماعية وحول العلاقات بين الطبقات . ولعله من المفيد أن نبدأ استعراض تلك الآراء المتعارضة بمناقشة تفسير كارل ماركس ، ذلك لأنه يؤكد بقوة الأساس الاقتصادي للطبقات ، كما يؤكد على العلاقات المتناقضة بينها ، ولأن الدراسة النقدية لمفاهيم ماركس سوف تلقي الضوء على معظم المشكلات الحيوية المتصلة بطبيعة الطبقات الاجتماعية ،

نلاحظ أولاً أن ماركس لم يقدم إطلاقاً نظرية منهجية متكاملة في الطبقات على الرغم من أنه يمكن أن يقال بحق (كما لاحظ لينين) أن كل ما كتبه ماركس كان متصلاً بموضوع الطبقات على نحو أو آخر . والنقطة التي بدأ عندها ماركس يقدم عرضاً متماسكاً لنظريته هي بالضبط حيث توقف مخطوط المجلد الثالث من كتابه رأس المال دون أن يكتمل ، وذلك بعد صفحة واحدة كان قد بدأ يركز فيها على الصعوبات التي واجهت نظريته في الطبقات ، والواقع أن ماركس قد تبني فكرة معينة عن الطبقة كانت مستخدمة على نطاق

واسع من قبل المؤرخين والمفكرين النظريين الاجتماعيين (بما فيهم الاشتراكيين الأوائل) في الوقت الذي بدأ فيه دراساته السوسيولوجية ، ثم وجه بعد ذلك مزيد عنايته لمحاولة موازنة فكرته هذه مع الإطار العام لنظريته في التغير الاجتماعي ، واستخدامها في تحليل تطور نظام اجتماعي معين ، هو الرأسمالية الحديثة . وقد أشار هو نفسه إلى ذلك عندما كتب في إحدى خطاباته القديمة يقول : « ... الواقع أنه ليس لي أى فضل في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث ، ولا وجود الصراع بينها . فقبل بكثير استطاع بعض المؤرخين البورجوازيين وصف التطور التاريخي لهذا الصراع بين الطبقات ، كما قام بعض الاقتصاديين البورجوازيين بتفصيل الطبقات اقتصادياً » (٦) واستطرد ماركس شارحاً لإسهامه الخاص في دراسة الموضوع وهو أنه أوضح أن وجود الطبقات يرتبط بمراحل تاريخية معينة من مراحل تطور الإنتاج ، وأن صراع الطبقات في المجتمعات الرأسمالية الحديثة سوف يؤدي إلى إنتصار الطبقة العاملة وسيكون إلذاناً بمجتمع اشتراكي لاطبقى .

لذلك نجد أن السمات المميزة لنظرية ماركس هي فهم الطبقات الاجتماعية في ضوء نظام الإنتاج ، وفكرة التطور الاجتماعي من خلال الصراع الطبقي الذي سينتهي إلى نمط جديد من المجتمعات بلا طبقات . وكما قال ماركس : « ... إن مجموع ما يسمى تاريخ العالم ليس سوى ما تخلقه الإنسان نفسه بواسطة العمل البشري » (٧) . فالإنسان يخلق (ويعيد خلق) نفسه بمعنى فيزيقي وبمعنى ثقافي أيضاً . ويقول ماركس في مقدمة كتابه « نقد الاقتصاد السياسي » : « يدخل الناس في الإنتاج الاجتماعي الذي يصنعه الناس في علاقات محددة لأمناص منها ولا تخضع لإرادتهم الخاصة . وتقابل علاقات الإنتاج هذه مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج المادية عندهم . ويكون مجموع علاقات الإنتاج هذه البناء الاقتصادي للمجتمع ،

(٦) من خطاب له إلى J. Weydémeyer بتاريخ ٥ مارس ١٨٥٢ .

(٧) Economic and Philosophical Manuscripts (1844).

وهذا البناء هو بمثابة الأساس الواقعي الذي تنهض عليه الأبنية الفوقية السياسية والقانونية، والذي تقابله أشكال محددة من الوعي الاجتماعي . فطريقة إنتاج الحياة المادية تحدد الطابع العام لعمليات الحياة الاجتماعية ، والسياسية ، والروحية (٨) .

فالطبقات الاجتماعية قد نشأت مع أول توسع تاريخي لقوى الإنتاج بحيث تجاوزت المستوى اللازم لمجرد الإعاشة ، بما في ذلك توسيع تقسيم العمل خارج نطاق الأسرة ، وتراكم فائض الثروة ، وظهور الملكية الخاصة للموارد الإقتصادية . لذلك كانت علاقات الأفراد — المتفاوتة — بأدوات الإنتاج المملوكة ملكية خاصة هي التي تمثل أساس قيام الطبقات الاجتماعية . وقد حدد ماركس بعض المراحل الهامة في التاريخ البشري ، أو بعض الأشكال الرئيسية للبناء الاجتماعي . وقد كتب في مقدمة كتابه « نقد الاقتصاد السياسي » يقول : « يمكننا على وجه الإجمال أن نحدد الأساليب الآسيوية ، والعتيقة ، والإقطاعية ، والبورجوازية الحديثة في الإنتاج باعتبارها مراحل تقدم التكوين الإقتصادي للمجتمع » . وقد أشار — هو وإنجلز — Engels — في موضع آخر إلى : الشيوعية البدائية ، والمجتمع العتيق (العبودي) ، والمجتمع الإقطاعي (نظام القنانة) ، والرأسمالية الحديثة (العمل المأجور) ، باعتبارها تمثل الأشكال التاريخية الرئيسية للمجتمع . وتتميز إشارات ماركس إلى نمط المجتمع الآسيوي بأهمية وطرافة خاصة ، لأن هذا النمط يقع خارج سلسلة التطور التي مرت بها المجتمعات الغربية ، ولأنه يبدو بذلك أنه يسلم بإمكانية قيام طبقة حاكمة في هذه الحالة تتكون من كبار الموظفين الذين يتحكمون في الجهاز الإداري (٩) . إلا أنه لم يتابع دراسة هذا الموضوع في مؤلفاته اللاحقة .

(8) Contribution to the Critique of Political Economy (1859). Preface.

(٩) قارن حول هذا الموضوع المقال الهام الذي كتبه جورج ليشتهيم :

George Lichtheim, «Marx and the Asiatic mode of Production» St Anthony's Studies No. 14 (1963).

ونتم التغيرات التاريخية من أحد أنماط المجتمعات إلى الآخر بواسطة الصراعات الطبقة وانتصار طبقة معينة على الطبقات الأخرى . ويعكس الصراع الطبقي نفسه عدم إمكان الموائمة بين أساليب مختلفة في الإنتاج ، ويتوقف انتصار طبقة معينة - وما يلي ذلك من إعادة تشكيلها للمجتمع - على ظهور أسلوب في الإنتاج أحدث وأكثر تفوقاً ، يكون في صالح الطبقة الجديدة أن يسود مآثر الأساليب الأخرى . ونقول كلمات ماركس في هذا الصدد : « لا يمكن أن ينحصر أى نظام اجتماعي قبل أن تتطور جميع القوى المنتجة التي يمكن أن تجد لنفسها متسعاً فيه . ولا يمكن أن تظهر علاقات إنتاج أحدث وأرقى قبل أن نكون الظروف المادية لوجودها قد نضجت في أحشاء المجتمع القديم » (١٠) .

على أن ماركس لم يكن يقدم نظرية بسيطة ساذجة في الحتمية التكنولوجية أو الاقتصادية . بل على العكس من ذلك ، كما أكد في نقده لفلسفة التاريخ عند هيجل Hegel ، إذ يقول : « ليس « التاريخ » هو الذي يستخلم الناس كأداة لتحقيق أهدافه الخاصة ؛ كما لو كان فرداً معيناً . إن التاريخ ليس سوى النشاط الذي يبذله الناس لتحقيق أهدافهم » (١١) . لقد كان ماركس يؤمن

= وقارن كذلك ملاحظات ماركس عن المجتمعات قبل الرأسمالية ، وهي مأخوذة من مخطوطاته الأولى لكتابه « رأس المال » في :

Karl Marx, Pre-Capitalist Economic Formations, edited by E.J. Hobsbawm (1964).

ويرى هوبسباوم في المقدمة التي كتبها لهذا الكتاب أن هذه النصوص توضح أن ماركس لم يكن يحاول وضع نظرية تطويرية عامة . ولكن على الرغم من أننا يمكن أن نعلم بأن ماركس لم يكن مفكراً تطورياً على طريقة كولت أو سبنر الصاروخ ، فإنه من المبالغة في الاتجاه المضاد الادعاء بأنه لم يكن في ذهنه أى خطط تطوري على الإطلاق . وهناك عدد من المشكلات التي أحقق ماركس في حلها بوضوح في كتاباته . ومن هذه المشكلات الاجابة بدقة عما إذا كان الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية ، ثم نحو المجتمع الرأسمالي يمكن أن يعتبر حالات خاصة ، أو ما إذا كان من الممكن - وكيف - إدخالها في إطار تصور عام لتطور المجتمع البشري منذ بداياته الأولى .

(١٠) انظر كارل ماركس ، الموجع السابق .

(11) The Holy Family (1845)

بقوة (وإلا كانت كل نشاطاته الفكرية والسياسية الأخرى نوعاً من العبث) بأن انتصار الطبقة الحديثة الناشئة يتوقف على وعيها بموقفها وبأهدافها ، وكذلك على فاعلية تنظيمها السياسي ، وعلى وضعها الاقتصادي الفعلي . وهذا هو على وجه الخصوص وضع الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي ، وقد ناقش ماركس في عدة مناسبات مختلفة العوامل التي يمكن أن تؤثر على تطور وعيها الطبقي وعلى نصيحها السياسي . فدرس في كتابه « بوئس الفلسفة » (*) - على سبيل المثال - بشيء من الإسهاب تطور الطبقة العاملة ، وأضاف بعض الملاحظات النقدية حول الدراسات الامبيريقية الخاصة بهذه الحركة الاجتماعية ذات الأهمية القصوى . ويقول في هذا : « لقد أجريت كثير من البحوث لتتبع المراحل التاريخية التي مرت بها البورجوازية ، ابتداء من الكميونة حتى تكونها كطبقة . ولكن عندما يتعلق الأمر بمسألة التوصل إلى فهم واضح للاضرابات ، والإتحادات ، وغيرها من الأشكال التي تحاول البروليتاريا من خلالها - وعلى مرأى منا - تنظيم نفسها كطبقة ؛ نجد البعض وقد استولى عليه خوف وهيب ، بينما يبذل آخرون إزدراء وتعالياً » . لذلك يعتبر من أهم سمات نظرية ماركس في الطبقات أنها تحاول أن تأخذ في اعتبارها التفاعل بين الموقف الواقعي للأفراد المشتركين في عملية الإنتاج ، من ناحية ، والتصورات التي يكونونها عن موقفهم وعن اتجاهات الحركة الاجتماعية والسياسية المتاحة لهم ، من ناحية أخرى . هذا وتفسح النظرية في تطبيقها على المجتمعات الحديثة مكاناً كبيراً لتأثير الأفكار والمذاهب الفكرية . ويرجع اقتناع ماركس بأن الطبقة العاملة سوف تنفصر خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً في صراعها ضد البورجوازية ؛ إلى اعتقاده بأن نظام الإنتاج بالمصانع الضخمة الحديثة سوف يساعد إلى أقصى حد على نمو الوعي الطبقي ، وعلى انتشار الأفكار الاشتراكية وتنظيم الحركة السياسية .

ولقد كان ماركس مهتماً بشكل خاص - شأنه في ذلك شأن غيره من

مفكرى القرن التاسع عشر الذين ساهموا في تأسيس علم الاجتماع - بدراسة أصول وتطور المجتمع الرأسمالى الحديث . وقد اختار أن يدوس تلك الأصول وهذا التطور في بلد واحد أساساً هو إنجلترا ، لأنها كانت في ذلك الوقت أعظم البلاد الصناعية تقدماً . وكان هدفه من ذلك أن يوضح للآخرين - كما يقول هو نفسه - « صورة مستقبلهم » . ولقد كانت نظرية ماركس مقنعة أشد الإقناع في تطبيقها على هذا المجتمع الإنجليزى في منتصف القرن التاسع عشر . وبدا أن مسار التطور الصناعى يؤكد القضية التى مؤداها أن المجتمع أخذ في الانقسام بشكل واضح إلى طبقتين رئيسيتين ، طبقة صغيرة من الرأسمالين الذين يزدادون ثراء ، وجماهير متزايدة ممن لا يملكون شيئاً والعمال الأجورين الفقراء . وأن الهوة الاجتماعية بين الفريقين تأخذ في الاتساع نتيجة لإنهيار الطبقات الوسطى (التى كانت تعنى عند ماركس فئة صغار المنتجين المستقلين وأصحاب المهن المستقلين) التى تحول أفرادها إلى مستخدمين لدى الغير . ثم كانت نشأة الحركة العمالية - كذلك - (ممثلة في النقابات ، والجمعيات التعاونية والأحزاب السيامية الاشتراكية) واندلاع الصراعات الثورية في جميع أنحاء أوروبا ، وخاصة في السنوات التى سبقت عام ١٨٤٨ ؛ كانت كلها بمثابة شواهد تؤيد نبوءة ماركس بنمو الوعى الطبقي عند الطبقة العاملة ، وظهور هذا الوعى في صورة مذاهب اجتماعية جديدة وأشكال جديدة من التنظيم السياسى :

وقد ظلت نظرية ماركس طوال الثمانين عاماً الماضية موضوعاً لنقد لا يعرف هوادة من ناحية ولدفاع عنيد من ناحية أخرى . وقد اهتمت تلك المناقشات بثلاثة جوانب أساسية من النظرية . أولها ذلك النقد الذى يعترض على الأهمية التى أولاها ماركس للطبقات الاجتماعية وللصراعات الطبقيّة في تفسير التغيرات التاريخية الأساسية في المجتمع البشرى . ويقال في هذا الصدد إن ماركس قد أهمل ، نتيجة اهتمامه الزائد بالطبقات ، علاقات اجتماعية أخرى على جانب كبير من الأهمية ، خاصة تلك العلاقات التى

تربط بين الناس داخل المجتمعات القومية . وقد أدى هذا إلى تشويه تصويره للتغير الاجتماعى من ناحيتين . إذ قاده هذا إلى التهور من شأن تأثير القومية والصراع بين الأمم فى التاريخ البشرى . ولعل ذلك كان من الأخطاء التى يمكن التماس العذر لها فى منتصف القرن التاسع عشر حيث كان هناك من المفكرين - مثل كونت وسينسر - من يعتقد أن الحرب سوف تختفى نهائياً من حياة الإنسان . إلا أن نمو المشاعر القومية والإمبريالية خلال الشطر الأخير من القرن التاسع عشر يمثل مشكلة خاصة أمام نظرية ماركس . إذ على الرغم من إمكان تفسير تلك المشاعر بأنها انتشار أفكار الطبقة الحاكمة ، فإن السؤال يظل مطروحاً كما هو : لماذا استطاعت مثل هذه الأفكار والمشاعر أن تؤثر على مثل هذا القطاع العريض من السكان فى الوقت الذى أخذت فيه الحركة العمالية تنمو بعنف ، وأصبحت المذاهب الماركسية تحظى بانتشار واسع وشهرة بين الناس ؟

كما أن ماركس لم ينتبه بالقليل الكافى للجانب آخر من الإحساس المتزايد بالمجتمع القومى فى الأمم الأوروبية ، الذى كان مسئولاً عن تقييد نمو للصراعات الطبقيّة والتخفيف منها . فلقد كان من اليسير فى منتصف القرن التاسع عشر أن نميز بين « أمتين » داخل كل مجتمع ، تشارك إحداهما مشاركة كاملة وفعالة فى الشؤون القومية وتقوم على توجيهها ، بينما تمثل الأخرى المادة الخام التى يمارس عليها الساسة عملهم . كذلك كان من المعمل أن تتحسس الحركة الثورية العنيفة التى كانت آخذة فى التكون بين أبناء « الأمة » الخاضعة للمقهورة . ولكنه كان قد بدأ - حتى وماركس لا يزال على قيد الحياة - توسيع نطاق الحقوق السياسية والاجتماعية لكى تشمل جماعات جديدة من السكان ، وهو التطور الذى اتصل - ولكن بسرعة أكبر - خلال القرن العشرين ، والذى كان من نتيجته تغير العلاقات بين الطبقات . وقد لعبت المفاهيم الأخلاقية والاجتماعية الجديدة - التى تؤكد على المصالح البشرية المشتركة داخل الوطن الواحد - ، وكذلك فكرة

« المواطننة » ، دوراً في إحداث هذه التغيرات ، كما كانت في نفس الوقت إحدى نتائج تلك التغيرات .

ولقد بدأ فشل الصراعات الطبقيّة داخل البلاد الصناعيّة في الوصول إلى تلك الدرحة من الشدة التي كان يتوقعها لها ماركس ؛ بدأ بشكل مؤثر وحاد في عام ١٩١٤ ، عندما أجمعت كل الأحزاب الاشتراكية الأوروبية تقريباً - وكثير منها ذو عقيدة ماركسية - على تأييد الحرب التي شنتها حكوماتها . كذلك بدت نفس الظاهرة - ولكن ليس بنفس التأثير والحدة - في التغيرات التي طرأت على سياسة الطبقة العاملة خلال القرن العشرين ، حيث تحولت من الأفكار والأفعال الثورية إلى الأفكار والأفعال الإصلاحية . وقد يمكن القول في هذا الصدد أن رابطة القومية - الاجتماعية - قد أثبتت في هذه العملية أنها أكثر فعالية من رابطة الطبقة في خلق مجتمع متماسك .

والنقطة الثانية في النقد الذي وجه إلى ماركس هي أنه على الرغم من أن النظرية الماركسية قد أثبتت كفاءة معقولة في تفسير ظواهر العلاقات الطبقيّة في المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، فإنها لم تثبت نفس الكفاءة - ولا هي استخدمت بنفس النجاح - في تفسير عدد من أنماط التلوج الاجتماعي الأخرى . والواقع أن في النظرية الماركسية استخدامين متميزين لمصطلح « طبقة » يمكن أن يحلا لنا تلك المشكلة . (١٢) كثيراً جداً ما يستخدم ماركس مصطلح طبقة للإشارة إلى الجماعات الاجتماعيّة الرئيسية - المضطهدين والمضطهدين - التي تتصارع مع بعضها في كل عظم من أنماط المجتمع الإنساني فيما بعد المرحلة اللوغة في البدائية ، وذلك على نحو ما جاء في افتتاحية البيان الشيوعي : « إن تاريخ كل مجتمع إلى يومنا هذا ليس سوى تاريخ الصراع بين الطبقات » . إلا أن ماركس يترك في مكان آخر من مؤلفاته اللامح الميزة للطبقات الاجتماعيّة الحديثة : ففي كتابه

(١٢) يمكن للقارئ أن يجد أفضل عرض لفاهيم الطبقة المختلفة التي استخدمها ماركس في

نظريته عند :

الأيديولوجية الألمانية (*) يقابل بين نظام الطبقات ونظام الطبقات الإقطاعية ، ويلاحظ : « التمييز بين الفرد الشخصى والفرد الطبقي ، وأن الطبيعة العرضية لظروف حياة الفرد لم تظهر إلا بظهور الطبقة ، التي كانت هي نفسها من نتائج البورجوازية » . والواقع أن ماركس قد كرس نفسه أساساً للدراسة « الطبقة » بهذا المعنى الثانى ، كما أوضح مؤلفاته العلمية بما فيه الكفاية . ولذلك لم تتح له فرصة مواجهة الصعوبات التي يمكن أن تنشأ عن تطبيق نظريته العامة في الطبقات في تفسير أصول وتطور المجتمعات الإقطاعية ، أو نظام الطوائف ، أو الشكل الآسيوى من المجتمعات الذي حدده هو نفسه وصوره ملاحظه باختصار . فالتقد إذن ليس هو أن ماركس نفسه قد أخفق في اختبار نظريته بقدر كاف من الشمول . فقد صاغ فرضاً جديدة ومثيرة ، وحاول أن يطبقها بصرامة على النموذج الذي بدا له أنه بالغ الأهمية من الناحيتين النظرية والعملية ، وأعنى نموالرأسمالية الحديثة . أما النشل فهو فشل من جراء بعده من الماركسيين ، الذين أمسكوا - إلى حد كبير - عن اختبار مدى فائدة النظرية ونواحي القصور فيها عند تطبيقها على مواقف تاريخية أخرى .

أما الخط الثالث الذي سار فيه النقد - وهو الذي يهمننا هنا أكثر من أى شئ - فيوجه مباشرة إلى تصوير ماركس لنمو الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة . فقد تنبأ ماركس - بصفة عامة - بأن الهوة الاجتماعية الموجودة بين الطبقتين الرئيسيتين - البورجوازية والبروليتاريا - سوف تزداد اتساعاً ، ويرجع ذلك جزئياً إلى تزايد التناقض بين ظروف معيشة كل منهما (١٢) ويرجع كذلك إلى اختفاء الشرائح الوسطى من السكان ، وأن الوعي

(*) German Ideology

(١٣) على خلاف الاعتقاد الشائع بأن ماركس لم يؤكد أن مستوى المعيشة المادي للطبقة العاملة موفٍ بهاركية مع نموالرأسمالية . ذلك أن موقفه الأساسي في هذا الصدد هو أن مستوى معيشة البروليتاريا سوف ينحط بالقياس إلى مستوى معيشة البورجوازية ، إما بأن يظل جامداً على حاله في الوقت الذي يرتفع فيه مستوى معيشة البورجوازية ، أو بأن يرتفع بمعدل أبطأ . قارن عرضة الموجز لهذا الموضوع في : « العمل المأجور ورأس

الطبقى للبروليتاريا سوف ينمو ويتخذ طابعاً ثورياً وأن حكم البورجوازية سوف تعصف به فى النهاية ثورة الغالبية العظمى من السكان .

وقد وجهت ضد هذا الرأى حجج كثيرة اعتمدت على الملاحظة السوسبولوجية للتغيرات التى طرأت على بناء المجتمعات الحديثة . فيقال أولاً أن الهوة بين البورجوازية والبروليتاريا لم تتسع لعدة أسباب . ذلك أن إنتاجية الصناعة الحديثة - وخاصة خلال العقود القليلة الماضية - قد ارتفعت ارتفاعاً عظيماً بحيث أدت إلى رفع مستوى المعيشة العام بشكل ملحوظ . وحتى لو ظل توزيع الدخل بين الطبقات على حاله دون تغيير ، فإن من شأن ذلك أن يؤدى إلى رفع مستوى معيشة الطبقة العاملة إلى الحد الذى يمكن أن يشجع على وجود مطامح جديدة واتجاهات اجتماعية جديدة بعيدة كل البعد عن المطامح والاتجاهات التى تحبذ الأهداف الثورية . ثم يقال علاوة على ذلك بأن توزيع الدخل القومى قد تغير فعلاً لصالح الطبقة العاملة ، مما يؤدى إلى تدعيم هذه الاتجاهات - المعادية للأهداف الثورية - وتوكيدها . ولو أن المدى الذى بلغت عملية إعادة توزيع الدخل والثروة فى المجتمعات الحديثة لا زال موضع خلاف ، وسوف نشير فى الفصل التالى إلى بعض الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع . ولكن حتى القلق المعتدل من إعادة توزيع الدخل ، علاوة على الزيادة العامة فى الدخل ، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية ، وزيادة تأمين العمالة ، كل ذلك من شأنه أن يؤدى بوضوح إلى إحداث تغيير هام فى وضع الطبقة العاملة فى المجتمع . ولم يعد من الممكن أبداً فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين أن نتصور أن الطبقة العاملة فى البلاد الصناعية المتقدمة مغربة عن المجتمع ككلية ، أو كما تقول عبارة «اركس» ، «طبقة ضمن المجتمع المدنى وليست طبقة منتمية إلى المجتمع المدنى» .

ومن التغيرات الأخرى التى تمثل مشكلة بالنسبة للنظرية الماركسية نمو «الطبقات الوسطى الجديدة» . وليس من شأن هذا أن يعنى مباشرة فساد رأى ماركس بأن «الطبقات الوسطى» سوف تختفى تدريجياً فى المجتمعات

الحديثة : ذلك لأنه كان يشير إلى أعداد كبيرة من صغار المنتجين ، والحرفيين ، والعمال اليدويين ، وصغار الزراع ، والمهنيين الذين يعملون لحسابهم ، وكثيرين غيرهم ممن تم امتصاصهم فعلا كمتخدمين بالأجر في المشروعات الرأسمالية الكبيرة . ومع ذلك فلأنها لا تتناقض مع أحد آراء ماركس الأساسية ، وهى أن «الشرائح الوسطى» سوف تختفى ، وأنه سيظهر بناء طبقي مبسط يضم طبقتين رئيسيتين محددتين . وقد كتب في البيان الشيوعي يقول : « إن الذى يميز عصرنا الحاضر — عصر البورجوازية — هو أنه جعل التناحر الطبقي أكثر بساطة : فإن المجتمع ككل أخذ في الانقسام أكثر فأكثر ، إلى معسكرين كبيرين متعارضين ، إلى طبقتين كبيرتين ، تواجه إحداهما الأخرى مباشرة ، هما البورجوازية والبروليتاريا » .

وتضم الطبقات الوسطى الحليدة الموظفين الكتابيين ، وفئة المشرفين ، والمديرين ، والفنيين ، والعلماء ، وكثيرين من أولئك الذين يعملون في توفير هذه الخدمة أو تلك (كخدمات الرفاهية الاجتماعية ، والترويح ، وقضاء أوقات الفراغ) . وقد كان ظهورها نتيجة التنمية الاقتصادية ، وهى تعبر عن زيادة تعقد التدرج الاجتماعى في المجتمعات الصناعية الحديثة . ثم هى تدخل — أو تعيد إدخال — عنصر هام من العناصر التى يقوم عليها التدرج ، وهو الهيبة الاجتماعية القائمة على المهنة ، والاستهلاك ، وأسلوب الحياة . وقد فعل ذلك ماكس فيبر Max Weber — الذى كان أول من قدم بديلا شاملا متكاملًا للنظرية الماركسية — بأن ميز أولًا بين مختلف أشكال التدرج التى تتعايش مع بعضها في المجتمعات الحديثة وهى : التدرج الطبقي ، الذى أولاه ماركس اهتمامه الأكبر ، والتدرج على أساس الهيبة الاجتماعية أو الاحترام . كما درس توزيع القوة السياسية في المجتمع كظاهرة مستقلة ، وهى التى اعتبرها ماركس نتيجة من نتائج التدرج الطبقي وحده تقريباً . ومن الأمور الواضحة في نظر فيبر أن التدرج على أساس الهيبة — الذى يسمح بتكوين جماعات مكانة — يرجع في الأصل إلى الجماعات قبل

الرأسمالية التي كانت تحظى بالاحترام الاجتماعي، كمختلف عناصر طبقة النبلاء، والمهن المتعلمة، وكبار الموظفين، أما الطبقات الوسطى الجديدة في المجتمعات الصناعية المتقدمة فتميز على الأقل ببعض هذه الملامح نفسها التي تؤسس ادعاءاتهم بمكانة اجتماعية معينة على خصائصهم التعليمية والثقافية، وعلى طبيعة المهن التي يمارسونها، وعلى أسلوبهم الخاص في الحياة.

ونلاحظ أن التدرج على أساس الهيبة يؤثر على النظام الطبقي - كما يفهمه ماركس - من ناحيتين هامتين. أولاً: أنه يقحم بين الطبقتين الرئيسيتين مجموعة من جماعات المكانة التي من شأنها أن تملأ الهوة الموجودة بين الطرفين المتباعدين في البناء الطبقي. ثانياً: أنه يقدم تصوراً جديداً تماماً للتدرج الاجتماعي ككل، وبمقتضاه يبدو هذا التدرج كمتصل Continuum من مراتب مكانة أقل وضوحاً وتحديداً، التي تتحدد وفقاً لمجموعة من العوامل المختلفة، وليس وفقاً لعامل الملكية وحده، وهو تصور لا يتفق وفكرة تكون طبقات اجتماعية ضخمة ووجود صراع أساسي بين الطبقات. فالعلاقات بين جماعات المكانة بمستوياتها المختلفة علاقات تنافس، وليست علاقات صراع. ومع نمو الطبقات الوسطى عددياً، التي تمثل نسبة متزايدة من مجموع السكان، أخذت هذه الفكرة عن التدرج الاجتماعي كمتصل من مراتب الهيبة (أو المكائات) - دون أي فواصل حادة بينها، وبالتالي

(*) نود أن نلفت نظر القارئ إلى المضمون الأيديولوجي لهذه الآراء - فهي في تصورنا أكثر من مجرد خلاف «أكاديمي» حول عدد الطبقات أو الشرائح الاجتماعية، وإنما هي محاولة لتقديم بديل للتصور الماركسي للطبقات والصراع الطبقي. فطمس هذا الوضع في معالم البناء الطبقي يؤدي آلياً إلى إلغاء فكرة الصراع الطبقي أو تهويمها. وكذلك فهذا من قبل إلى أن أي محاولة جادة لتناول الطبقات لن تخرج، إذا أعنتها النظر، عن إنتاج أحد الموقنين - الماركس أو البورجوازي - منطلقاً لها. راجع مقالنا في الطبقات المنشور في مجلة الكاتب، عدد أغسطس ١٩٧٢.

بدون وجود صراعات واضحة بين الجماعات الاجتماعية الرئيسية - أخذت تؤثر بشكل متعاظم على الفكر الاجتماعى ، وكان إنتشارها بمثابة إختبار لنمو الوعي الطبقي . ويتروى على هذا أنه على حين إعتبر ماكس فيبر أن التدرج على أساس المكانة يتعايشان إلى جوار بعضهما فى المجتمعات الحديثة ، وأن أهمية كل منهما النفسية تتذبذب تبعاً للتغيرات التى تطرأ عن التكنولوجيا وعلى الظروف الاقتصادية ، على حين كان هذا رأى ماكس فيبر وجدنا بعض علماء الاجتماع المعاصرين ينتهون إلى أن جماعات المكانة قد أصبحت اليوم أكثر أهمية من الطبقات الاجتماعية بكثير فى نسق التدرج الاجتماعى ككل .

وقد أيد هذه النتيجة رأيان آخريان . يؤكد أحدهما أن كمية الحراك الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية قد تعاظمت بحيث أصبحت قادرة على أن تمنع حدوث تركيز الطبقات وثباتها بالمعنى الذى كان يقصده ماكس ، بل وأن تقننا - على خلاف آراء ماكس - بقبول صورة التدرج الاجتماعى كسلسلة متتابعة من مستويات الهبة ، أو كسلم ذى درجات متلاصقة يستطيع الأفراد صعوده أو هبوطه تبعاً لقراراتهم (١٤) . إلا أن مقدار ومدى الحراك الاجتماعى قد قلته العلماء بطرق متعارضة ، كما هو الحال بالنسبة لقضية توزيع الدخل ، ومشتير فيما بعد إلى بعض نتائج البحوث الحديثة المتعلقة بهذا الموضوع :

(١٤) نلاحظ أن هذا الرأى متضمن فى النظرية الوظيفية للتدرج الاجتماعى التى عرضها كنجزى دافيز K. Davis وويلبرت مور W. E. Moore فى مقالهما : « بعض أسس التدرج » :

“Some Principles of Stratification” in American Sociological Review. April, 1945.

كما دافع عنها - إلى حد ما - سيمور ليبست ورايهارت بندكس فى كتابهما :

الحراك الاجتماعى فى المجتمع الصناعى

S. M. Lipset and R. Bendix, Social Mobility in Industrial Society, Berkeley, 1959.

أما الرأى الثانى الذى يؤيد هذه النتيجة، والذى يرجع فى نهاية الأمر إلى تميز فيبر بين التدرج الطبقي وتوزيع القوة السياسية، فقد مرّضه ألف دارندورف بمنتهى القوة فى كتابه المعنون الطبقة والصراع الطبقي فى المجتمع الصناعى (*) . ومؤدى القضية الأساسية عند دارندورف أن التزامن بين الصراع الاقتصادى والصراع السياسى - والذى يمثل أساس نظرية كارل ماركس - لم يعد قائماً فيما أسماه « مجتمعات ما بعد الرأسمالية » . ويقول دارندورف عن المجتمع الرأسمالى: « . . . إن خطوط الصراع الصناعى والسياسى كانا متطابقين . ثم عاذا طرفا العملية الصناعية - وهما رأس المال والعمل - ليلتقيا من جديد ، كبورجوازية وبروليتاريا ، على مسرح الأحداث السياسية . . . ومن القضايا المحورية فى هذا التحليل أن الصناعة والمجتمع قد انفصل عن بعضهما فى مجتمع ما بعد الرأسمالية على خلاف الوضع الذى كان قائماً فى المجتمع الرأسمالى . وأخذت هذه الظاهرة تزايد وضوحاً، وهى أن العلاقات الاجتماعية فى المجال الصناعى - بما فيها الصراع الصناعى - لم تعد تسيطر على المجتمع ككل ، وإنما تظل مقصورة ، فى أنماطها ومشكلاتها ، على الميدان الصناعى وحده . فالصناعة والصراع الصناعى قد أصبحا معزولين عن سائر النظم فى مجتمع ما بعد الرأسمالية ، أعنى أنهما محصوران داخل حدود مجالهما الفعلى فاقدين بذلك تأثيرهما على سائر ميادين المجتمع الأخرى » . (المرجع السابق ، صفحة ٢٦٨) . على أن إذا وضعنا الآراء على محك الاختبار الإمبريقي وجدنا أن دحضها ليسر بكثير من دحض آراء ماركس التى أرادت أن تحمل عملها . فقد أثبتت عديد من الدراسات أن الصراعات السياسية الرئيسية فى البلاد الصناعية الأوروبية - وبدرجة أقل فى الولايات المتحدة - ترتبط أوثق الارتباط بالصراعات الصناعية دائماً ، وأن هذه الصراعات تعبر عن المصالح المتعارضة للطبقات الاجتماعية الرئيسية . على أن إنتقادات دارندورف لماركس يمكن أن تكون أكثر إقناعاً فى صياغتها غير المتطرفة ، عندما يقول مثلاً إن فى المجتمع جماعات

(*) R. Dahrendorf, *Glass and Class Conflict in Industrial Society*.

متصارعة أخرى علاوة على الطبقات الاجتماعية قد تكون لها في بعض الأحيان أهمية فائقة : وعندما يقول أيضا إن الارتباط بين الصراع الصناعي والصراع السياسى لا يمكن أن يؤخذ ببساطة كقضية مسلم بها ، وإنما يجب أن يدرس في كل حالة على حده . وأخيراً عندما يقول إنه بنمو المجتمعات الصناعية الرأسمالية طرأت بعض التغيرات الهامة على طبيعة الصراعات السياسية نفسها ، التى لم يكن للماركس من سبيل للتنبؤ بها بوضوح أو أخذها في الاعتبار .

وعلاوة على الانتقادات التى أشرنا إليها ، والتى تعترض على تصوير ماركس للعلاقات بين الطبقات ، هناك نوع آخر من النقد الذى يطعن في صحة تحليله للطبقتين الرئيسيتين - وهما البورجوازية والبروليتاريا - بسبب ما تعرضت له من تغيرات خلال القرن العشرين . فيقال إن البورجوازية لم تعد بعد جماعة مغلقة متأسكة ومستمرة . فقد خضع بناؤها ، وتكوينها ، وبنائها للتغيرات العميقة بمرور الوقت ، وذلك بسبب إتساع نطاق الملكية الخاصة ، وتفتت الثروات الكبرى ، وزيادة الحراك الاجتماعى ، وغيرها من التغيرات التى طرأت على المجتمع . هذا فضلاً عن أنه لم يعد من الممكن الإصرار على أن البورجوازية طبقة مهيمنة . أولاً : لأنها لم تعد جماعة متأسكة ، وثانياً : لأن تعقد المجتمعات الحديثة وتباينها يجعل من الصعب على أى جماعة واحدة أن تستأثر بالسلطة بمفردها . وأخيراً : لأن الانتخابات العامة تضمن بقاء القوة السياسية في نهاية الأمر في أيدي جماهير الشعب .

أما التغيرات التى طرأت على ظروف الطبقة العاملة فيبدو أنها كانت أكثر إضراراً بالنظرية الماركسية من تلك الإنتقادات جميعاً . لقد توقع ماركس للطبقة العاملة أن تصبح أكثر تجانساً ، لأن الفروق في الأجر سوف تنصاع ، هذا إذا لم تزل تماماً ، بسبب الاستخدام الأكثر تركيزاً للآلات : كما توقع لها أن تصبح أقوى عدداً ، لأن الكثيرين من أبناء الطبقة الوسطى القديمة سوف ينحدرون إلى مستوى العمال بأجر . وتوقع لها كذلك أن تصبح أكثر توحداً وأكثر وعياً طبقياً نتيجة زيادة تشابه ظروف

الحياة والعمل التي تعيش في ظلها ، ومهولة الاتصال بين منظمات الطبقة العاملة ، وانتشار المذاهب الاشتراكية . وتوقع لها أخيراً أن تصبح قوة ثورية بسبب إزدياد التناقض بين ظروفها وأوضاعها المادية وظروف وأوضاع البورجوازية ، وإدراكها أن التغيير الجذري للمجتمع هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يكفل حياة بشرية معقولة للغالبية العظمى من الناس . وقد لاحظ النقاد في هجومهم على هذه الآراء أن الطبقة العاملة الحديثة لا زالت تتميز بقدر كبير من التباين من ناحية مستويات المهارة ، على الرغم من أن الفروق في الأجر آخذة في التضاؤل باستمرار . ولاحظوا أيضاً أن إزدياد تخصص المهن قد خلق نسق مكانة أكثر تعقيداً بكثير عما كان موجوداً قبلاً ، كما خلق أنواعاً عدة من المصالح التي تخص كل منها قطاعات بعينها . وأن نمو الطبقات الوسطى قد قلل نسبة العمال الصناعيين إلى مجموع السكان ، فقلل بالتالي من تأثيرهم الاجتماعي . وأن إزدياد الحراك الاجتماعي قد أضعف من تضامن الطبقة العاملة . وأن التحسن العام الذي طرأ على مستويات المعيشة قد أدى إلى « تبرجز » (*) الطبقة العاملة ككل ، التي تحاول الآن استعارة معايير الطبقة الوسطى وأغماطها في الحياة .

ومن المؤكد أنه لا مناص من تقبل جانب من هذا النقد في أى تصوير واقعى للطبقة العاملة في المجتمعات الصناعية المعاصرة ، ولو أن التغيرات التي حدثت ما زالت تحتل كثيراً من التفسيرات . وأكثر القضايا إثارة للخلاف في هذا الشأن مسألة « تبرجز » الطبقة العاملة التي كثيراً ما عرضت بطريقة سطحية ساذجة . ولم يتعرض لها بالتحليل الدقيق إلا جولد ثروب ولوكوود

(*) (تبرجز) embourgeoisement أى محاولة اكتساب صفات وخصائص

الطبقة البورجوازية والتشبه بها .

مؤخراً ، (١٥) اللذان لاحظا ترتيباً على بعض الدراسات الحديثة عن المجتمع البريطاني : « ... أنه قد تكونت صورة - يمكن القول بأنها مقبولة على وجه العموم - عن نسق التدرج بأنه أصبح يزداد دقة في تسلسل درجاته ، كما أصبح أقل تطرفاً وأقل صراحة في نفس الوقت . إلا أنه قد ترتب على التقدم الاقتصادي الذي حدث مؤخراً - ولازال مستمراً ومتزايداً - دخول عامل جديد في الموضوع ، وهو وصول الطبقة العاملة إلى مستوى « الوفرة » ... وقد إدعى بعض الكتاب أن الطبقة العاملة - أو على الأقل قطاع منها أكثر ثراء - تسير الآن في طريق فقد هويتها كشرريحة اجتماعية ، وهي في طريقها إلى الاندماج في الطبقة الوسطى ... ولا بد أن يعنى هذا وقوع تغير في البناء الطبقي أشد سرعة وأبعد أثراً من أى عامل آخر يمكن أن يترتب على الاتجاهات العلمانية في التوزيع المهني ، أو في التوزيع الشامل للدخل والثروة ، أو في معدلات الحراك الاجتماعي بين الأجيال » . ثم ينتقل المؤلفان بعد ذلك إلى تحديد ودراسة ما يسميانه الجوانب الاقتصادية والعلاقية (نسبة للعلاقات) والمعارية للتغيرات التي طرأت على حياة الطبقة العاملة . فيشير إلى أن كثيراً من الدراسات قد بالغت في تقدير التقدم الاقتصادي للطبقة العاملة بالنسبة للطبقة الوسطى ، لأن تلك الدراسات لم تأخذ في اعتبارها العوامل المتصلة بذلك التقدم ، كالأمن الاقتصادي ، وفرص الترقى ، والامتيازات الهامشية بأنواعها المختلفة . أما الجانبان الآخران وهما الجانب العلاقي (أى مدى تقبل أبناء الطبقة الوسطى للعمال البلويين على قدم المساواة في علاقات اجتماعية رسمية وغير رسمية) ، والجانب المعيارى (أغنى مدى اكتساب العمال البلويين نظرة جديدة ومعايير سلوكية جديدة تشبه نظرة ومعايير

(15) John H. Goldthrope, David Lockwood, (Affluence and the British Class Structure) . The Sociological Review, XI (2) July, 1963, pp. 133-6r.

الطبقة الوسطى) ؛ فيكاد يمكن القول بأنهما لم يدرسا على الإطلاق . ولكن الشواهد المتاحة تؤكد أن المحوة بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى لازالت واسعة جداً . ويرتب على هذا أن النتائج السياسية التي تترتب على ما يسمى « بجزء » الطبقة العاملة أو الرأي القائل بأن البلاد الصناعية الحديثة قد أصبحت مجتمعات طبقة وسطى ، (مثل نهاية الأيديولوجيا ونهاية الصراع الطبقي) ، هي موضع شك لا حد له .

وقد توصلت دراسة فرنسية حديثة - أجراها « ميرج مالبه » (١٦) إلى بعض النتائج التي تكمل النتائج التي انتهى إليها جولد ثروب ولوكوود . فقد أقام مالبه تمييزاً عاماً بين موقف العامل في مجال الاستهلاك والإنتاج . ففي مجال الاستهلاك « لم تعد الطبقة العاملة تعيش في عزلة . فقد أدى بها مستوى معيشتها وطموحها في المتع المادية إلى الخروج من الأحياء الخاصة بها التي كانت تحصر نفسها داخلها في بداية التصنيع . ولم يعد العامل يعتبر نفسه عاملاً بعد أن يخرج من المصنع » . أما في عملية الإنتاج نفسها ، فتجد على العكس من هذا « أن السمات الأساسية التي تميز الطبقة العاملة عن سائر الشرائح الاجتماعية الأخرى لازالت كما هي لم تتغير » (١٧) فالسمات المميزة للطبقة العاملة ونظرتها - في مجال الصناعة - قد ظلت كما هي أو تعرضت للتغيير بسبب منظمات المصنع والتقنيات : ويلاحظ مالبه ، من واقع دراسته لثلاثة مشروعات صناعية ، أن « الطبقة العاملة الجديدة » قد دفعت دفعاً ، نتيجة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية ، إلى الإضطلاع بمسئولية أكبر عن تنظيم الإنتاج ، وذلك من خلال ممثليها النقابيين . وهكذا دفعت دفعاً إلى أن تعتبر نفسها ، وربما بوضوح أكبر ، الجانب الذي يحتمل أن يسيطر على توجيه الصناعة بدلاً من الملاك الرأسماليين الحاليين .

(١٥) Serge Mallet, La Nouvelle classe ouvrière (Paris, 1983).

(١٧) المرجع السابق ، صفحة ٩

ونعرض في النهاية لأحد الانتقادات الموجهة إلى النظرية الماركسية والذي يرجع بشكل مباشر إلى الخبرات الاجتماعية والسياسية للبلاد ذات الطراز السوفيتي . ولعل كلمات عالم الاجتماع البولندي - المرحوم « ستانيسلاف أو سوفسكي » - تعبر أفضل تعبير عن هذا النقد : « هناك أسباب أخرى لفقدان مفهوم الطبقة الذي كان شائعاً في القرن التاسع عشر - سواء الليبرالي أو الماركسي - جانباً كبيراً من صلاحيته في العالم الحديث . ففي المواقف التي تخضع فيها تغيرات البناء الاجتماعي - إلى حد يقل أو يزيد - لتحكم السلطات السياسية ، فإننا نكون بعيدين أشد البعد عن الطبقة الاجتماعية كما عرفها ماركس ، أو لستر وارد ، أو فيلين ، أو فير . أي بعيدين عن مفهوم الطبقات كجماعات تتحدد تبعاً لعلاقاتها بوسائل الإنتاج أو - كما يقول البعض الآخر - تبعاً لعلاقاتها بالسوق . ونكون بعيدين عن مفهوم الطبقات باعتبارها جماعات تنشأ عن التنظيمات الطبقة التي تتكون تلقائياً . ففي المواقف التي تستطيع فيها السلطات السياسية أن تغير صراحة وبشكل فعال البناء الطبقي في المجتمع ، وحيث تصحح الإمتيازات موجهة أساساً للحصول على مكانة اجتماعية ، بما في ذلك الحصول على نصيب أكبر من الدخل القومي ، ويكون منح هذه الإمتيازات بمقتضى قرار تتخذه السلطات السياسية - وحيثما يندرج جانب كبير من السكان ، أو حتى الغالبية العظمى منهم ، تحت تدرج من ذلك النوع المعروف في التسلسل الهرمي البيروقراطي . . عندئذ يصبح مفهوم الطبقة الذي كان معروفاً في القرن التاسع عشر نوعاً من المفارقة التاريخية ، وتفسح الصراعات الطبقة مكانها لأشكال أخرى من التناحر الاجتماعي » . (١٨) ويلاحظ هذا الكلام بمنتهى الوضوح الاتحاد السوفيتي والمجتمعات التي تنتمي إلى نفس الطراز ، الذي أدى فيه حكم الحزب الواحد ، الذي لا يواجه أي معارضة منظمة ،

(18) Stanislaw Ossowski, Class Structure in the Social Consciousness, p. 184.

إلى ترتيب الدخول والمراتب بطريقة تتميز بكثير من عدم المساواة . وإن كان يصدق كذلك إلى حد ما على المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، التي اكتسبت فيها الدولة قدراً من الإستقلال عن الطبقات الاجتماعية وأصبحت اليوم مصدرراً لإحداث تغييرات في التدرج الاجتماعي من خلال ما تصدره من تشريعات اجتماعية .

ولاشك أن النظرية الماركسية - في صورتها الأكثر صرامة - لا تستطيع أن تدرك مثل هذه الحالات . فلم يتنبأ ماركس بأن ديكتاتورية البروليتاريا - كما كان يتصورها - سوف تتحول في الواقع إلى ديكتاتورية حزب واحد ، وربما إلى نظام بيروقراطي يتحكم فيه فرد واحد كما لم يتنبأ ماركس بأن حركة الطبقة العاملة في البلاد الرأسمالية سوف تساهم في خلق شكل جديد للمجتمع - هو دولة الرفاهية - وقد يكون إنقلاباً أو دائماً ، ولكنه ليس إشتراكياً على أى حال ، ولكن يوجد فيه قدر من رقابة الدولة بشكل أساسى على الاقتصاد والظروف الاجتماعية ، ولها بالتالى تأثير مناظر على نظام التدرج الاجتماعي .

على أن الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الماركسية ، والآراء البديلة التي عرضت ، والتي تعتمد أساساً على تمييز ماكس فيبر بين التدرج الطبقي والتدرج على أساس الهوية ، لا ترقى جميعها إلى أن تكون نظرة جديدة شاملة تستطيع أن تحل محل نظرية ماركس . وإنما هي تقدم لنا حصراً - يتفاوت في درجة منهجيته - للمشكلات البارزة مثل : طبيعة التدرج الاجتماعي في المجتمعات السوفيتية ، وما طسراً على التدرج الاجتماعي من تعديلات في المجتمعات الرأسمالية ، والأهمية النسبية لكل من الملكية الخاصة ، والانتخاب التعليمي ، والتباين المهني ، والقوة السياسية في خلق الفروق الاجتماعية والحفاظ عليها ، ومدى الحراك الاجتماعي وعدم المساواة في توزيع الدخل وما يترتب على ذلك من نتائج . كما قدمت

تلك الانتقادات والأفكار البديلة إطاراً تصورياً يحاول التمييز بشكل أكثر دقة بين كل من الطبقات الاجتماعية ، وجماعات المكانة ، وجماعات الصفوة ، وبين العناصر الاقتصادية والسياسية وغيرها من عناصر التدرج الاجتماعي . ولعلنا يمكن أن نقدر - بشكل أفضل - قيمة هذه المفاهيم الجديدة والمراجعات النقدية لنظرية ماركس إذا ما انتقلنا - فيما يلي - إلى الإستماعة بها في دراسة التغيرات التي طرأت على البناء الطبقي في بعض المجتمعات الحديثة .

الفصل الثالث

الطبقات في المجتمعات الصناعية

هناك وجوه شبه عديدة بين النموذجين الأساسيين للمجتمع الصناعي ؛ أى النموذج الرأسمالى والنموذج السوفيتى . ويبدو ذلك واضحاً فى أبنيتهما المهنية وطابع التخرج الاجتماعى بوجه عام . ومع ذلك فهناك إختلافات واسعة بينهما فيما يتعلق بأنظمتها السياسية وملكاهما الاجتماعية وسياساتهما ، فضلاً عن الطريقة التى تشكل بها المستويات الاجتماعية العليا ، والتغيرات التاريخية التى مرت بها البناء الاجتماعى لكل منهما . وقد يكون من الأفضل أن نبدأ هذا الفصل بتناول كل من هذين النموذجين من المجتمعات تناولاً منفصلاً مستقلاً ، على أن نعقب ذلك بعقد مقارنة بينهما .

فى منتصف القرن التاسع عشر كانت إنجلترا تمثل البناء الطبقي الذى تتجسد فيه كل ملامح المجتمع الرأسمالى الحديث . ولقد وقع لاختيار ماركس على إنجلترا بوصفها النموذج الذى يمكن أن يعينه على دراسة تطور الرأسمالية وتشكل الطبقات الأساسية (البورجوازية والبروليتاريا) ، على الرغم من أنه قد ربط هذا النموذج بتحليله لأحداث الثورة الفرنسية ، ذلك التحليل الذى قاده إلى إقامة تصور للصراع الطبقي والثورة . ولقد سجل ديزرائيل Disraeli — الذى لم يكن بطبيعته كاتباً ثورياً — فى كتاباته العديدة تشكل « أمتين أودولتين » داخل المجتمع الإنجليزى ، محملاً بذلك من الأخطار الناشئة عن التفاوت الشاسع بين أصحاب المشروعات الصناعية والعمال الصناعيين ، مما قد يؤدى إلى إضعاف موقف حزب المحافظين نتيجة لتحول العمال عنه وتأييدهم لليبراليين . ويبدو أن النسق الطبقي فى إنجلترا قد تميز ببعض الملامح المحددة التى نشأت — كما يقول تاوونى Tawney — عن « الربط بين احقية التفاوت

الشاسع في الثروة، والعاطفة النابعة من الأساطير المرتبطة بالأرستقراطية بوجه عام (١). ومن خلال هذه الظروف (التي لا تزال بحاجة إلى دراسات تاريخية مستفيضة) ظهرت في إنجلترا مثاليات عديدة لعل أبرزها الدور الذي تلعبه مدارس التعليم العام في تدعيم التضامن بين أفراد الشعب وتذويب الفوارق بين الطبقات. غير أن هذه المثاليات قد ارتبطت أيضا بظهور اتجاهات تقوم على التقليل من شأن الطبقات الوسطى، وتثبيت أركان التفاوت الاجتماعي، ذلك التفاوت الذي كان يضمن - كما يقول ماثيو أرنولد Arnold - وجود فروق اجتماعية محددة واضحة لأي ملاحظ خارجي.

ولكن ما هي التغيرات التي طرأت على النسق الطبقي في إنجلترا خلال القرن الماضي؟ لعل أول ما يمكن أن يقال إن التفاوت في الثروة قد خفت حدته بفضل التغيرات التي أدخلت على نظام توزيع الملكية والدخل، وبفضل الارتفاع بمستوى المعيشة بوجه عام. ففي نهاية القرن التاسع عشر كان هناك فقر مدقع منتشر في مناطق مختلفة من إنجلترا. ولقد أوضح مسح تشارلز بوث Booth لمدينة لندن - (٢) والذي أجري في الفترة من ١٨٨٧ حتى ١٨٩١ - أوضح أن أكثر من ٣٠٪ من السكان كانوا يعيشون في حالة فقر. كما توصل رونتري Rowntree في دراسة له عن الظروف الاجتماعية في مدينة يورك York إلى نتائج مماثلة لتلك التي توصل إليها بوث بالنسبة للندن. (٣) وفي الطرف الثاني من التسلسل الاجتماعي (أي الطبقات العليا)، إتضح - خلال السنوات من ١٩١١ حتى ١٩١٣ - أن ١٪ من السكان كانوا يملكون ٦٨٪ من مجموع الملكيات الخاصة ويحصلون على ٢٩٪ من إجمالي الدخل القومي.

(1) R. H. Tawney, *Equality* (4 th edn. 1952) p. 57.

(2) Charles Booth, *Life and Labour of the people in London* (1902).

(3) B. Seebohm Rowntree, *Poverty : A Study of Town Life* (1901).

والواقع أن الهجوم على التفاوت الاقتصادي لم يحدث إلا في وقت قريب جداً. فعلى الرغم من أن ضريبة العقارات قد فرضت في نهاية القرن التاسع عشر إلا أنها لم تصل إلى نسبة ٨٠٪ « بالنسبة للعقارات التي تزيد قيمتها على مليون جنيه » إلا في سنة ١٩٤٩. ومع أن معدل الضريبة هذا قد فرض بعض القيود على ذوى الملكيات العقارية الكبيرة ، إلا أن بعضهم قد تفنن في الهرب من هذه الضريبة ومضاعفة رؤوس أموالهم مما أبطل المفعول الذي كانت ستحدثه هذه الضريبة التصاعدية. ففي السنة المالية ١٩٤٦/١٩٤٧ كان ١٪ من السكان لايزالون يملكون ٥٠٪ من مجموع الملكية الخاصة. ومن المحتمل جداً ألا تكون هذه النسبة قد تضاعفت منذ ذلك التاريخ ، ذلك لأن الطبقة الثرية التقليدية لا تزال تحتفظ بمعظم ثروتها. ولقد عبر أنتوني سامبسون Sampson عن ذلك بقوله : - « ... إن الديمقراطية - بوجه عام - أغنى بكثير مما تبدو عليه. فزيادة الديمقراطية إتسعت حرية التصرف. وعلى الرغم من أن قصور الأرمستراطين قد تضاعفت - إلى حد كبير - في مدينة لندن ، إلا أن الريف الإنجليزي لا يزال مليئاً بأصحاب الملايين الذين هم الآن أكثر ثراء مما كانوا عليه في أى وقت مضى » (٤). ويكاد ينطبق ذلك تماماً على الأسر الثرية التي تكاد تختكر النشاطات التجارية والصناعية .

وتتأثر عملية توزيع الدخل بعوامل عديدة أخرى غير تلك المتعلقة بعملية توزيع الثروة. ومن بين هذه العوامل حالة العمالة ، والمساهمات الجماعية ، والسياسة الاجتماعية العامة ، وفرض الضرائب. والواقع أن الضرائب المفروضة على الدخل تعد - في حد ذاتها - وسيلة أساسية لإعادة توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء : ففي سنة ١٩١٣ كان الذين يحصلون على دخول تزيد على ١٠٠٠ ر. جنيه سترلينغ يدفعون فقط ٨٪ من إجمالي دخلهم كضريبة مباشرة ، بينما ارتفعت هذه النسبة إلى ٧٥٪ في سنة ١٩٤٨. ولقد أشار تاوني Tawney في ختام طبعة سنة ١٩٥٢ من كتابه المساواة Equality إلى أن عدد الدخول التي

تزيد على ٦٠٠٠ جنيه سنوياً (بعد دفع الضرائب) قد انخفض انخفاضاً شديداً ؛ وأنه بينما كان معدل الذين يحصلون على دخول تزيد على ١٠,٠٠٠ جنيه يفوق معدل الذي يحصلون على دخول تنحصر فيما بين ٢٥٠-٤٩٩ جنيه بما يزيد على ثمانية وعشرين ضعفاً ، إلا أن هذا المعدل قد انخفض في سنة ١٩٤٨ إلى ثلاثة عشر ضعفاً .

ولا يستطيع العائد الضريبي - برغم ذلك - أن يقدم لنا صورة كاملة عن توزيع الدخل . فلقد أوضح تيتمس Titmuss - في أدق دراسة أجريت حتى الآن في هذا الموضوع (٥) - الدور الذي يلعبه التأمين على الحياة ، ومعاش التعاقد المعفى من الضرائب ، والتسهيلات التعليمية والمالية التي تحصل عليها الطبقة العليا في المحافظة على ثروات هذه الطبقة ونموها . والواقع أننا نفتقد في الوقت الراهن البيانات الأساسية التي تمكننا من التوصل إلى أحكام دقيقة تتعلق بالتغيرات التي طرأت على توزيع الدخل خلال القرن العشرين . ويكاد معظم دارسي هذه المشكلة يخلصون إلى نتيجة واحدة مؤداها ، أنه خلال الفترة المنحصرة فيما بين سنتي ١٩٠٠ و ١٩٣٩ حدث إعادة توزيع ضئيل في الدخل لصالح المأجورين ، وأنه بنهاية هذه الفترة تمكن ١٠٪ من السكان من الحصول على حوالي نصف الدخل القومي ، بينما تلقت النسبة المتبقية من السكان (٩٠ ٪) النصف الآخر ، وأن إعادة التوزيع في الفترة المنحصرة فيما بين سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٩ قد حولت ١٠٪ من إجمالي الدخل القومي من الملاك إلى المأجورين . غير أن التفاوت ما لبث أن اتسع وتعمق مرة أخرى ابتداء من سنة ١٩٤٩ و الملاحظ أن هذه النسب قد استخرجت من واقع إحصاءات الضريبة المفروضة على الدخل ، مع أن هناك مصادر أخرى للدخول خاصة بالطبقة العليا ويتمين أخذها في الاعتبار .

هذا وقد توصل كل من روثري وبوث - بعد إجراء دراستهما الحقلية - إلى أن هناك سيئين أساسيين لانتشار الفقر هما : العمالة المؤقتة والظروف الصحية السيئة . ويعود تحسن ظروف حياة الطبقة العاملة في بريطانيا فيما بعد الحرب العالمية الثانية إلى تحقيق العمالة الكاملة والنهوض بالخدمات الصحية (٦) . وفضلاً عن العمالة الكاملة فلقد أدى ارتفاع مستوى أجور الطبقة العاملة ، وخلق الإحساس بالأمان الاقتصادي لديها ، إلى تلاشي فئة الخدم . ولاشك أن ذلك - في حد ذاته - يعد واحداً من أعظم المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة خلال القرن العشرين (٧) .

ومن الممكن أن نذهب أيضاً إلى أن الخدمات الاجتماعية بوجه عام قد لعبت دوراً بارزاً في مجال تذويب الفوارق الاجتماعية بين الطبقات ، إذا ما قورنت بالنور الذي لعبته في المجال الاقتصادي . ولقد عبر عن ذلك ثاوني بقوله :

« هناك قصور في الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية التي يحصل عليها أفراد الطبقة العاملة . ويتعين النهوض بهذه الخدمات حتى تتلاشى حدة الفروق بين أفراد هذه الطبقة وأفراد الطبقات العليا . وإذا ما تم التمسك بهذه الخدمات فستكون الحكومة قد قدمت للطبقة العاملة عملاً يفوق في قيمته رفع مستوى أجورها » (٨) .

(٦) هذا وقد أكد روثري أهمية هذه العوامل في المسح الاجتماعي الثالث الذي أجراه عن مدينة يورك . أنظر :

B Seeborn Rowntree and G. R. Lavers, Poverty and the Welfare State (1951).

(٧) وقد لاحظ ماركس في المجلد الأول من مؤلفه رأس المال Capital أن الزيادة الساحقة في عدد الخدم (والذي وصل إلى أكثر من مليون في سنة ١٨٦١) قد عكست بوضوح التمدد المتزايد بين الطبقات ، فالطبقة الغنية تحصل على الثروة ومغريات الحياة ، والطبقة الفقيرة لا تملك سوى الفقر والخضوع .

وواقع الأمر أن الخدمات الاجتماعية لا تستطيع وحدها أن تسهم في إيجاد مساواة حقيقية بين كل المواطنين ؛ ذلك لأنه حالما يحصل الفرد على الخدمة ، فإن مستواه ما يلبث أن يرتفع ليخلق بعد ذلك تفاوتاً من نوع جديد . والحق أن الإفادة التي حققها الطبقة الوسطى من التوسع في الخدمات الاجتماعية لا تقل - بأي حال من الأحوال - عن الإفادة التي حققتها الطبقة الدنيا منه . ومع ذلك فيتعين أن نضع في اعتبارنا حقيقة أساسية هي ؛ أن مستوى الخدمات الطبية المجانية قد تحسن الآن تحسناً ملحوظاً إذا ما قورن بما كان عليه حينما كانت هذه الخدمات تقدم فقط للقراء والمعوزين . ولقد طرأ على مجال التعليم تقدم مماثل منذ أن صدر قانون التعليم في سنة ١٩٤٤ ، على الرغم مما اتضح من صعوبة تذويب الفوارق بين الطبقات في هذا المجال ؛ وعلى الرغم أيضاً مما قد يؤدي إليه انتشار التعليم في المدارس الخاصة من صعوبة النهوض بمستوى التعليم في المدارس العامة .

ويقودنا ذلك إلى استنتاج مؤداه ؛ أن التقدم العام الذي طرأ على الظروف الاقتصادية للطبقة العاملة البريطانية خلال العقود الأخيرة يرجع أساساً إلى النمو السريع في النخل القوي ؛ ذلك النمو الذي أتاح بدوره التوسع في الخدمات الاجتماعية . لذلك فمن التعسف القول بأن هذا التقدم قد نتج عن إعادة توزيع الثروة أو الدخول بين الطبقات المختلفة . ومع ذلك فلا يزال الفقر المدقع منتشرأً بين قطاعات من المجتمع الإنجليزي . بيد أن أهميته الآن - بالنسبة للملاقات بين الطبقات المختلفة - تختلف إختلافاً أساسياً عن أهميته خلال القرن التاسع عشر . فالفقر خلال القرن التاسع عشر كان يشمل طبقات بأسرها ، ولم يكن هناك توقع بأن تخف حدة هذا الفقر في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي . لقد فصل الفقر فصلاً حاسماً بين الطبقتين الأساسيتين متيحاً بذلك فرصة لحركات ثورية . أما الآن فقد اختلفت صورة الفقر في بريطانيا (وفي غيرها من البلدان الصناعية المتقدمة) ، فلم يعد شاملاً مدقماً ، لأنه قد أصبح مقصوراً على جماعات معينة (كالمسنين وعمال

بعض المهن والمناطق الذين تخلفوا عن ركب التقدم التكنولوجي (منعزلة أو غير متجانسة لا تستطيع أن تشكل بذاتها حركة اجتماعية راديكالية . والواقع أن هذه الجماعات « المغبونة » تقف على طرف نقيض من غالبية الطبقة العاملة التي تتمتع - بالفعل - بمستوى معيشة أعلى مما كانت عليه في فترات سابقة ، بل ، أعلى أيضاً من مستوى معيشة بعض جماعات الطبقة في الوقت الحاضر .

ونستند قضية « البرجزة » (التي أشرنا إليها باختصار في الفصل السابق) - في جوانبها الواقعية - إلى الإرتفاع بمستوى معيشة العمال اليلويين وبعض موظفي الياقة البيضاء (*) ، وتغير أوضاعهم الاقتصادية النسبية بوجه عام مما يؤثر بالتالي على النسق الطبقي . ولقد أولى علماء الاجتماع خلال العقود الثلاث الماضية إهتماماً شديداً بدراسة الحراك الاجتماعي : بينما لم يهتموا بنفس الدرجة بدراسة التغيرات التي تحدث داخل الطبقات ذاتها . والسبب في ذلك يكمن في تصورهم للحراك الاجتماعي بوصفه الوسيلة الأساسية لمواجهة الانقسامات

(*) مصطلح الياقة البيضاء مشتق من اللغة الدارجة في الولايات الأمريكية ، حيث يشير عموماً إلى العاملين في مهن غير يدوية في مقابل اليدويين أو العمال بصفة عامة والذين يطلق عليهم عبارة ذوى الياقة الزرقاء Blue collar workers . وعندما يستخدم مصطلح الياقة البيضاء بدقة ، فإنه يشير إلى المراتب الدنيا من الطبقة الوسطى . ومع ذلك فقد يستخدم المصطلح للإشارة إلى الطبقة الوسطى بوجه عام . ففى دراسة من - رايت ميلر Mills عن الطبقة الوسطى الأمريكية ، مجده يصمن الياقة البيضاء كل الذين لا يملكون مشروعات ، بحيث أصبح هذا المصطلح يشير أيضاً إلى الإداريين وأصحاب المهن الفنية العليا فضلاً عن العاملين في مهن البيع و الكتيبيين أنظر :

C. Wright Mills, White Collar, New York - Oxford Univ -
sity Press, 1951.

(المترجم)

الطبقة. وبامتطاعتنا تلخيص نتائج الدراسات الحديثة (٩) التي تناولت الحراك الاجتماعي على النحو التالي: أن الحراك الاجتماعي قد ازداد بزيادة النمو الاقتصادي الذي شهدته المجتمعات الصناعية، وإن كانت زيادة الحراك الاجتماعي تعود - أساساً - إلى التغيرات التي طرأت على البناء المهني، أي أنها تعود إلى تساع نطاق مهن الباقية البيضاء والمهن الفنية العليا والمهن اليدوية. ولعل ذلك هو السبب الذي دفع ميلر Miller إلى القول بأنه يتعين على علماء الاجتماع أن يولوا مزيداً من الاهتمام «للمحرك الهابط» downwar mobility، الذي

(٩) أنظر على وجه الخصوص D.V. Glass (ed.), *Social Mobility in Britain* (1924). وتمثل هذه الدراسة الشاملة - والتي استندت أساساً إلى مسح بالمينة أجرى على مستوى قومي - نموذجاً لدراسات لاحقة أجريت في دول أخرى. ولتعرف على الدراسات المقارنة التي تناولت بتحليل نتائج البحوث الحديثة في هذا الموضوع أنظر:

S.M. Lipset and R. Bendix, *Social Mobility in Industrial Society* (1959) and S.M. Miller, «Comparative Social Mobility», *Current Sociology*, IX (1, 1960).

(*) لكي نفهم المقصود بالحراك الهابط، يتعين توضيح المقصود بمصطلح الحراك الاجتماعي بوجه عام. فالحراك الاجتماعي هو انتقال فرد أو جماعة من مستوى اجتماعي اقتصادي معين إلى مستوى آخر. وبهذا المعنى فإن دراسة الحراك الاجتماعي تقتضي وجود مستويات اجتماعية اقتصادية متدرجة في نظام تسلسل. وعند دراسة اتجاهات الحراك الاجتماعي يتم التمييز بين شكلين أساسيين هما: الحراك الاجتماعي بين الأجيال *Intragenerational Social Mobility* والحراك الاجتماعي داخل الجيل الواحد *Intergenerational Social Mobility* ويمكن التعرف على الشكل الأول من خلال مقارنة بين الوضع الاجتماعي الذي يحتمله الإنسان بذلك الذي يحتمله الأب والجد. ويكون محك هذا للتماثل أو للتباين بين الأوضاع الاجتماعية التي يحتملها الأبناء والأجداد، فكلما ازداد التباين، أشار ذلك إلى قدر ملحوظ من الحراك الاجتماعي. وإستناداً إلى المستويات الاجتماعية المتدرجة يمكن قياس اتجاهات الصعود والهبوط في الحراك

الذى يشير إلى التبادل الحقيقى فى الأوضاع المهنية والاجتماعية ، والذى يمكن أن يكون - بحق - « مؤشراً أفضل يكشف عن مدى سيولة البناء الطبقي فى المجتمع ، خاصة إذا ما قارناه بالحراك الصاعد » (١٠) upward mobility

وهناك سمة أخرى هامة هى ؛ أن الحراك الاجتماعى يتم غالباً بين المستويات الاجتماعية المتلاصقة أو المتقاربة ؛ كأن يحدث - مثلاً - من المستويات العليا من الطبقة العاملة إلى المستويات الدنيا من الطبقة الوسطى . والواقع أن الحركة من الطبقة العاملة إلى الطبقة العليا - فى أى مجتمع - تعد حركة محدودة ضيقة النطاق وعلى الأخص فى بريطانيا (١١) . وتبدو هذه السمة واضحة بشكل ملحوظ فى الدراسات التى تتناول الالتحاق بصفوات مهنية معينة ككبار الموظفين ومديرى المشروعات وذوى المهن الفنية العليا ذات التقاليد الراسخة كالطب والمحاماة . ولقد أوضحت دراسة أجريت فى بريطانيا على مديرى الشركات العامة الكبرى أن أكثر من نصف هؤلاء المديرين قد بدأوا حياتهم المهنية متمتعين بمزايا عديدة منها الارتباط بمشروعات ناجحة تابعة لأحد أفراد الأسرة ، كما أوضحت الدراسة أن

= الاجتماعى بين الأجيال . فإذا حقق الجيل اللاحق مستوى اجتماعياً أعلى من الجيل السابق ، فإن ذلك يشير إلى حراك اجتماعى صاعد بين الأجيال ، وإذا كان المستوى الاجتماعى للجيل السابق أعلى من المستوى الاجتماعى للجيل اللاحق ، فهذا يعنى حراكاً اجتماعياً هابطاً بين الأجيال . يمكن اكتشاف من الحراك الاجتماعى داخل الجيل إذا ما عقدت مقارنات بين الأوضاع الاجتماعية العديدة التى شغلها الفرد خلال حياته المهنية . هذا وتقتضى دراسة إتجاهات الصعود والهبوط فى هذا الشكل من الحراك للانس إلى تقوم عليها دراسة إتجاهات الصعود والهبوط بالنسبة للحراك الاجتماعى بين الأجيال ، وإلى أشرنا إليها قبل قليل .

(المترجم)

(10) S. M. Miller, op cit. p. 59.

(11) S. M. Miller, op. cit. p. 40.

(م ٧ - الطبقات الاجتماعية)

٤٠٪ كانوا أبناء لآباء لديهم ملكيات زراعية كبيرة أو يشغلون مهناً فنية علياً أو أوضاع أخرى تنتمي إلى نفس هذا المستوى الاجتماعي (١٢) . كذلك كشفت دراسة أخرى أجريت على كبار الموظفين المدنيين أن ٣٠٪ منهم قد أتوا من أسر تنتمي إلى الطبقتين العليا والعليا الوسطى ، بينما أتى ٣٪ فقط من أسر العمال اليدويين شبه المهرة وغير المهرة (١٣) . ومع ذلك فلقد أشارت الدراسة الأخيرة إلى أن فرص الالتحاق بالخدمة المدنية قد اتسعت - إلى حد ما - خلال العقود الثلاث الماضية ، وأن ذلك قد ينطبق أيضاً على مهن فنية عليا عديدة .

ولاشك أن إتساع نطاق الفرص التعليمية يمثل العامل الحاسم الذي دفع إلى زيادة الحراك الاجتماعي . ففي بريطانيا زادت معدلات الحراك الاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لسيادة اعتقاد مؤداه ، أن الإصلاحات التعليمية قد أتاحت فرصاً جديدة واسعة لتحقيق حراك اجتماعي صاعد . والمؤكد أن فرص الحراك الاجتماعي قد ظلت حتى بداية الحرب العالمية الثانية مقلدة نتيجة للقيود التي كانت مفروضة على الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي (١٤) . وبمصادور قانون التعليم في سنة ١٩٤٤ ظهر لأول مرة نظام عام للتعليم الثانوي ، كما إزدادت فرص أبناء الطبقة العاملة في الالتحاق بالمدارس الثانوية الخاصة (١٥) . كذلك إزدادت فرص أبناء الطبقة

(12) G. H. Copeman, *Leaders of British Industry : A Study of the Careers of More than a Thousand Public Company Directors* (1955).

(13) R.K. Kelsall, *Higher Civil Servants in Britian* (1955)

(١٤) أنظر البيانات الواردة في :

L. Hogben (ed.), *Political Arithmetic* (1939)

(١٥) أشار دافيد جلاس Glass في مقدمة كتابه الحراك الاجتماعي في بريطانيا Social Mobility in Britan إلى أنه خلال الفترة المنحصرة فيما بين سنتي ١٩٣٠ و ١٩٥١ -

العاملة في الالتحاق بالجامعات والحصول على منح لإكمال دراساتهم . ومع ذلك كله ، فلا تزال بريطانيا بعيدة كل البعد عن تكافؤ الفرص في مجال التعليم . فإنتشار المدارس الخاصة - التي يطلق عليها إسما مضللا هو المدارس العامة - قد أمهم في المحافظة على الامتيازات التعليمية والمهنية التي تحصل عليها أسر الطبقة العليا . وعلى الرغم من أن فرص أبناء الطبقة العاملة في الالتحاق بالمدارس الحكومية قد إزدادت ، إلا أن الطبقة الوسطى - قد تمكنت من الاستفادة من الفرص التي أتاحتها المدارس الخاصة والجامعات (١٦) . وحتى لو أضفنا إلى نسبة الحراك الاجتماعي الذي يحدث عن طريق التعليم تلك النسبة التي تعبر عن الحراك الاجتماعي الذي يحدث نتيجة لإنساع نطاق سهر الطبقة الوسطى الجديدة (حيث لا تلعب فيها المؤهلات التعليمية الدور الأساسي) ، فإننا لانستطيع القول - حيفئذ - بأن حركة الأفراد داخل تسلسل الاجتماعي قد إتسمت وازدادت زيادة ملحوظة ؛ ذلك لأن الغالبية لغالبية من أفراد المجتمع سوف يظلون متمين لطبقاتهم الأصلية التي انتسبوا إليها بالميلاد .

ومن الأمور التي تدعو إلى التساؤل ما إذا كان المعدل العالي للحرارة الاجتماعية يمكن أن يؤثر تأثيراً كبيراً على النسق الطبقي ، بمعنى أن يضعف

حدث في منطقة هيرتفوردشاير Hertfordshire ان ارتفعت نسبة أطفال العمال اليدويين في المدارس الخاصة من ١٥ ٪ إلى ٤٣ ٪ (أنظر أيضاً البيانات الواردة في :

J.E. Floud, A.H. Halsey and F.M. Martin, Social mobility and Educational Opportunity (1956) .

(١٦) انظر .

Appendix Two (B), The Report on Higher Education (Cmd. 2154)

ولقد ورد في هذا التقرير أن نسبة طلبة الجامعة الذين ينتمون إلى أسر الطبقة العاملة قد ظلت ثابتة (٢٥ ٪) في الفترة فيما بين سني ١٩٢٨ - ١٩٤٧ ، وكذلك سنة ١٩٦١ .

الحواجز بين الطبقات أو يقرب الشقة بينها . ويبدو أن عكس ذلك هو الصحيح ؛ ذلك أن الطبقة العاملة (في مثل هذا الموقف الذي ينسم بمعدل حراك عال) قد تضم أولئك الذين أخفقوا في تحقيق صعود اجتماعي برغم للفرص المتاحة لهم ، وأولئك الذين لم يتمكنوا من الاحتفاظ بمستوياتهم الاجتماعية العليا بسبب فشل شخصي . ومن المتوقع أن تتخذ هذه الطبقة - المؤلفة من أفراد عاجزين محيطين - موقفا متميزاً يفرض عليها الدخول في صراع مع بقية طبقات المجتمع . وباستطاعتنا أن ندلس هذا الموقف في بريطانيا وغيرها من المجتمعات الصناعية ، وخاصة لدى الأجيال الحديثة .

ولعل أهم وأخطر جوانب الحراك الاجتماعي تلك الانطباعات والتصورات التي يكونها أفراد المجتمع عنه . فطبقاً لنظم الحراك الاجتماعي ومداه قد يبدو المجتمع أمام أفرادهم كما لو كان مجتمعاً مفتوحاً مرناً مليئاً بالفرص ، وقد يبدو في نظر أفرادهم جامداً أو مغلقاً لا يتيح فرصة التحرك . وإذا ما تناولنا الموقف في بريطانيا ، لاحظنا أن كل ضروب السلوك والمنظمات القديمة (كالأرستقراطية ، والمدارس العامة ، وإختلاف طريقة الحديث واللهجات . . الخ) قد حدثت من تحقيق الحراك ، وكونت تصوراً عاماً عن المجتمع الإنجليزي بوصفه مجتمعاً مغلقاً جامداً . والواقع أن أية زيادة طرأت على معدل الحراك الاجتماعي خلال العقدين الماضيين كانت متواضعة وتدرجية ومقطعة بحيث يستحيل معها أن تظهر نظرة جديدة للمجتمع . وقد تكون الحواجز الطبقة قد أصبحت أكثر ضعفاً ومرونة وخاصة بالنسبة للمستويات الاجتماعية الدنيا . مما قد يشير إلى اتساع نطاق الفرص - وعلى الأخص في مجال الإستهلاك - بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان . بيد أن ذلك لا يعني أن المجتمع قد قطع شوطاً كبيراً في طريق « اللابكية » ، كما لا يعني أن الفرد قد أصبح لديه فرصاً أعظم في إختيار أسلوب حياته بغض النظر عن ثروته أو وضعه الاجتماعي الموروث .

وإذا ما قارنا بين القبول العام لأيديولوجية المساواة في الولايات المتحدة

والمجتمعات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر لاحظنا إختلافاً ملحوظاً . فأمريكا لم تشهد نظاماً إقطاعياً يحدد المراتب الاجتماعية ولم تعرف أرستقراطية معينة يمكن أن تكون نموذجاً لتسلسل اجتماعي جديد . ولاشك أن حرب الإستقلال الأمريكية قد تركت تأثيراً بعيداً على الثورات الأوروبية في نضالها من أجل تقويض الأنظمة القديمة . وعلى النقيض من الدول الأوروبية نجد الولايات المتحدة الأمريكية تشهد - في بدايات القرن التاسع عشر - تشتتاً واسعاً في الملكية ، فحوالي ٨٠٪ من السكان العاملين (باستثناء الزوج) كانوا يملكون وسائل الإنتاج التي يعملون بها . ولقد كانت أمريكا - وقتئذ - مجتمعاً مؤلفاً - أساساً من صغار المزارعين وصغار التجار وأصحاب المشروعات الصغيرة ، مما شجع البعض على وصف هذا المجتمع بأنه يعبر عن « ديمقراطية حقيقية في مجال الملكية » (١٧) . ولا يعني ذلك أن التفاوت في مجال الثروة لم يكن واضحاً في المجتمع الأمريكي ، بل يعني أن هذا التفاوت لم يكن حاداً بالدرجة التي كان عليها في أوروبا ، وأنه لم يؤدي في أمريكا - باستثناء الولايات الجنوبية - إلى ظهور تفاوت في المراتب الاجتماعية كذلك الذي لا تزال نعرفه المجتمعات الأوروبية التي تنقسم بوجود أرستقراطية قوية . ولقد اعتقد دى توكفيل De Tocqueville أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل مجتمعاً مثالياً يتجه نحو تحقيق المساواة ، مجتمعاً « تنجبه فيه الثروة إلى الإختفاء ، في الوقت الذي تزداد فيه أعداد الطبقة الوسطى » .

ويتسعم الإحساس بالإلتزام إلى مجتمع قائم على المساواة بوجود إمكانية الحركة السهلة في ظل تسلسل قائم على الثروة لا يزال في مراحله الأولى . ولقد كانت أمريكا في نظر الكثيرين « أرض الفرص الحقيقية » ، لأنها

(17) G. Wright Mills, White Collar : The American Middle Class (1951).

كانت تمثل "بلداً واسعاً غير مكتشف وغير مستغل" ، يستطيع فيه المرء -
أو هكذا يبلو- أن يحقق نجاحاً اقتصادياً ، وأن يجد لمواهبه مجالاً خصباً
لتعبير عنها :

ولقد حطمت التغيرات الاقتصادية التي مرت بها أمريكا خلال القرن
الماضي معظم الأسس التي استندت إليها أبديولوجية المساواة . فما لبث
مجتمع صغار الملاك والمنتجين المستقلين أن تحول إلى أسطورة بعد انتهاء
الحرب الأهلية . وخلال ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر - وهي الفترة
التي شهدت خلالها أمريكا نمواً صناعياً سريعاً وثورة هائلة في وسائل
الاتصال - شهدت الولايات المتحدة ظهور المنظمات الصناعية والتجارية
الضخمة ، مما ساعد بالتالي على تعميق التفاوت في الثروة . وخلال هذه
الفترة أيضاً بدت الانقسامات الطبقية في البلدان الأوروبية واضحة قوية
بشكل يستحيل تغافله . وفضلاً عن ذلك إزداد وعى الطبقة العليا في أمريكا
بوجودها فسمعت إلى تكوين أرسنقراطيات جديدة ، كما إزدادت مظاهر
الطبقة الاجتماعية في كل وجوه الحياة . ولم يكن ذلك كله ليحدث دون أن
تصبح الإرتباطات الأسرية هي العامل الأساسي في اكتساب كل من الثروة
والوضع الاجتماعي . وفي الوقت الذي إزدادت فيه قوة الطبقة العليا ،
سمعت الطبقة العاملة إلى إكتساب مزيد من القوة من خلال نقاباتها ومنظماتها
السياسية . ولقد بذلت الطبقة العاملة في الفترة المنحصرة فيما بين تسعينات
القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين جهوداً جبارة لربط نقاباتها
في إطار حركة اشتراكية واسعة ؛ بيد أن جهودها لم تدم طويلاً ولم تحرز نجاحاً
بذكر .

، تستطيع الإحصاءات المهنية أن تنكس بوضوح التغيرات الأساسية
التي طرأت على النظام الاقتصادي . ففي بدايات القرن التاسع عشر كان
٨٠٪ من السكان البيض العاملين يديرون مشروعات خاصة (منتجين)

مستقلين) ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٤١٪ في سنة ١٨٧٠ ، حتى وصلت في سنة ١٩٤٠ إلى ١٨٪ فقط . ولقد عبر س . وايت ميلز عن ذلك بقوله :

« تحولت الولايات المتحدة خلال القرن الماضي من دولة مؤلفة من صغار الرأسماليين إلى دولة مؤلفة من عاملين مأجورين . ومع ذلك ظلت الأيديولوجية التي لاءمت صغار الرأسماليين قائمة » .

وبغض النظر عن القصور الذاتي الذي تتسم به المذاهب الاجتماعية ، فإن هذه أسباباً عديدة لاستمرار هذه الأيديولوجية . وأحد هذه الأسباب أن تركيز الملكية لم يصاحبه زيادة في حجم الطبقة العاملة أو انخفاض في مستوى المعيشة . ففي سنة ١٨٧٠ بلغت نسبة العمال الصناعيين بالنسبة لمجموع السكان العاملين ٢٨٪ ، ثم ارتفعت إلى ٣١٪ في سنة ١٩٤٠ . أما نسبة المأجورين ككل بالنسبة لمجموع السكان فقد بلغت ٥٣٪ في سنة ١٨٧٠ ، ثم ارتفعت إلى ٥٧٪ في سنة ١٩٤٠ . ومع ذلك فلقد ازدادت — خلال نفس الفترة — نسبة العاملين الذين يتقاضون مرتبات زيادة ملحوظة (من ٧٪ إلى ٢٥٪) . وبتزايد حجم طبقة الباقية البيضاء الجديدة ظهر نوع جديد من الحراك الاجتماعي يختلف عن ذلك الذي حققه المهاجرون الأول إلى الولايات المتحدة .

والملاحظ أن تركيز الثروة والدخل في أيدي قلة قليلة من الناس لم يدم طويلاً في أمريكا إذا ما قارناها بعدد من البلدان الأوروبية . فلقد بذلت جهود مضنية في الولايات المتحدة — شأنها شأن البلدان الصناعية الأخرى — من أجل إعادة توزيع الثروة والدخل عن طريق فرض مزيد من الضرائب التصاعدية والمطالبة بفرض ضرائب حكومية وأخرى على عائد رأس المال . ولاشك أن النمر الآلة صامد السريع الذي شهدته أمريكا بعد الحرب الأهلية ، فضلاً عن ارتفاع مستويات المعيشة ، واتساع نطاق الطبقات الوسطى ،

قد تركت تأثيراً بالغاً على البناء الطبقي . ومع أن ذلك قد حدث في كثير من البلدان الأوروبية ، إلا أنه كان أكثر وضوحاً في الولايات المتحدة . فبينما لم تحدث مثل هذه التغيرات في بريطانيا سوى تعديلات طفيفة على النسق الطبقي الذي لا يزال يتصف بالحمود والتأثير على الحياة السياسية ، نجد هذه التغيرات ذاتها تحدث في أمريكا ردود فعل قوية تمثلت في تأكيد أيديولوجية المساواة ، كما نجدها تبرز وعياً طبقياً معيناً بدا أوضح ما يكون في سياسة الولايات المتحدة خلال ثلاثينيات هذا القرن .

ولا يمكن تفسير الظروف السائدة الذكر في ضوء معدل الحراك الاجتماعي العالي الذي شهدته الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة ، كما لا يمكن تفسيره في ضوء التقدم السريع في مجال إعادة توزيع الثروة والدخل . ولقد أوضحت دراسات عديدة أن معدل الحراك الاجتماعي في الولايات المتحدة لا يفوق نظيره في بعض المجتمعات الصناعية الأخرى التي عرفت وعياً طبقياً أشد نضجاً من ذلك الذي شهدته الولايات المتحدة (١٨) . وتستند هذه الدراسات إلى تحليل الحركة الواسعة من المهن اليدوية إلى المهن غير اليدوية . ومع أن الحركة من المستويات اليدوية إلى مستوى الصفوات قد تبدو واسعة في الولايات المتحدة إذا ما قارناها بالدول الصناعية الأخرى (١٩) ، إلا أن ذلك لم يحدث بشكل ملحوظ في أية فترة سابقة خلال القرن الحالى . ولقد أوضح وليام ميلر Miller أن الأصول الاجتماعية للناجحين من رجال الأعمال الأمريكيين (خلال العقد الأول من القرن العشرين) لم تكن المستويات الدنيا في المجتمع ، بل كانت - في الغالب - الأسر التي تمتلك مشروعات كبيرة والجماعات المهنية الفنية العليا (٢٠) . وبالمثل كشفت دراسة دقيقة عن الطبقات

(18) See especially, S.M. Lipset and R. Bendix, *Social Mobility in Industrial Society* (1959).

(19) S.M. Miller, op. cit. p. 58.

(20) William Miller, 'American Historians and the Business Elite', in William Miller (ed.) *Men in Business* (new edn, 1962).

الاجتماعية في مدينة فيلادلفيا عن أن أفراد الأمر العليا القديمة غالباً ما تختل الوظائف القيادية في المجال الاقتصادي (٢١) .

هذا وقد خضعت فكرة الحد من تفاوت الدخل لجدل شديد خلال هذا القرن سواء في بريطانيا أو الولايات المتحدة . ولقد إستند مناصرو الحد من تفاوت الدخل في الولايات المتحدة إلى الدراسات الإحصائية للدخل القومي التي قام بها مسميون كوزنتس (٢٢) Kuznets . غير أن جبرائيل كولكو Kolko أوضح مؤخراً (٢٣) أن الجانب الهام من هذه الدراسات يتناول فقط فئة محدودة من الأثرياء لا تزيد على ٠.٥٪ من المجموع الكلي للسكان ، كما أن هذا الجانب لا يتناول التغيرات التي طرأت على دخل فئات أو جماعات أخرى .

وتشير تقديرات كولكو (والتي إستند فيها إلى الدراسات التي تناولت الدخل الفردية قبل فرض الضرائب عليها والتي أجراها المجلس الصناعي القومي في الفترة فيما بين سنتي ١٩١٠ و ١٩٣٧ ، ومركز بحوث المسح فيما بين ١٩٤١ و ١٩٥٩) إلى أنه فيما بين سنتي ١٩١٠ و ١٩٥٩ كانت مشاركة العشر الأعلى من الدخل الفردية في الدخل القومي مشاوكة محدودة (حيث كانت في حدود ٣٠٪ خلال العقد الماضي) بينما زادت مشاركة العشرين الثاني والثالث زيادة فعلية ، أما مشاركة العشرين الدينين فقد هبطت هبوطاً ذريعاً (من ٨٣٪ من الدخل القومي إلى ٤٪ فقط) . ولقد سجل كولكو ملاحظة - سبقت أن ألباها تيمس Titmuss في دراسة له حول هذا

(21) E. Digby Baltzell, An American Business Aristocracy (new edn. 1962)

(22) See especially his : Shares of Upper Income Groups in Income and Savings (1953).

(23) Gabriel kloko, Wealth and Power in America (1962).

الموضوع - مؤداها ؛ أن التقديرات التي تستند إلى الدخول قبل فرض الضريبة عليه ، لا تدخل في اعتبارها بعض الدخول الخاصة التي تحصل عليها الطبقة العليا والتي تسهم بالتالي في تعميق التفاوت بين الطبقات الاجتماعية .

وباستطاعتنا أن نذهب بعد ذلك إلى أن هناك عوامل محددة يبدو أنها تلعب الدور الأساسي في إضعاف الوعي الطبقي . ومن هذه العوامل التصور التقليدي عن المجتمع الأمريكي بوصفه مجتمعاً يتيح فرصاً للحراك لحدودها ، فضلاً عن زيادة الرخاء بوجه عام . بيد أن ذلك لا يعني أن المجتمع الأمريكي يشهد - بالفعل - معدلًا عاليًا جدًا للحراك الاجتماعي أو أن ثمة حركة اجتماعية قوية متجهة نحو تحقيق مزيد من المساواة الاقتصادية (٢٤) . وهناك بالإضافة إلى ذلك عوامل أخرى تلعب دوراً بارزاً في إضعاف تطور حركة الطبقة العاملة التي تقوم على فكرتي المصالح الطبقيّة والاشتراكية بوصفها بديلاً عن النظام الرأسمالي القائم . ومن بين هذه العوامل موقف الزوج بوجه عام وموجات الهجرة المتعاقبة إلى الولايات المتحدة . ويشكل الزوج - بالفعل - بروتيناريًا أمريكية متميزة ، فهم يتقاضون أقل الدخول ، كما يقومون بأحط أنواع الأعمال ، فضلاً عن أنهم يشكلون جماعات ذات هبة اجتماعية ضئيلة للغاية . ووجود مثل هذه الجماعة الكبيرة - التي تنصف بالتجانس النسبي والخضوع لإستغلال الطبقات الأخرى - يعني في حد ذاته أن كل أمريكي أبيض (حتى ولو كان

(٢٤) حول مدى الفقر ونطاقه أنظر :

Gunnar Myrdal, Challenge to Affluence (1963) chap.

وأنظر أيضا : Michael Harrington, Other America (1962)

ويؤكد المؤلف الأخير حقيقة إنتشار انتشار بين قطاعات معينة من السكان كالمستأجرين والمهجرين والصنوبرية والعمال ، وأن هذا الفقر لم يحط حتى الآن بدراسة حقيقية .

من ذوى الدخول الضئيلة جداً) يتمتع بهيبة اجتماعية تفوق - في نظره -
الهيبة الاجتماعية التى يمنحها المجتمع للفرد الزنجى . وفصلاً عن ذلك فقلنا
ساعد تدفق الهجرة إلى الولايات المتحدة على ارتفاع مكانة العامل الأمريكى
العادى ، ذلك لأن جماعات المهاجرين تضطر إلى الالتحاق بأدنى المستويات
المهنية ، مما يتيح فرصة التقدم الاجتماعى للأمريكيين البيض الذين تمكنوا
من ضمان فرص مهنية حقيقية . والمحقق أن الزوج أو أية جماعة مهاجرة
لاستطيع أن تشكل بروتياريا حقيقية قادرة على تحدى النظام القائم فى
المجتمع الأمريكى . وعلى الرغم من أن نضال الزوج المستमित من أجل
الحصول على الحقوق الاقتصادية والمدنية والسياسية الكاملة يشبه فى كثير
من جوانبه الكفاح الذى عرفته أوروبا خلال فترة مبكرة من أجل الحصول
على حق التصويت وإصدار التشريعات العمالية ، إلا أن الزوج فى نضالهم
يكفحون من أجل إحراز قبول المجتمع لهم ثم تقبلهم - بعد ذلك - للقيم
السائدة فى هذا المجتمع . ولاشك أن نجاح الزوج والأقليات العنصرية
الأخرى فى نضالها سوف يضعف من أهمية التفسيرات العنصرية فى المجتمع
الأمريكى ، وسوف يزيد بالتالى ظهور التفاوت الاجتماعى ويعمق الوعى
بالمصالح الطبقية .

ويبدو أن العوامل المعوقة لتطور الحركة العمالية فى أمريكا تمارس
أيضاً تأثيرها فى بريطانيا . وأهم هذه العوامل : الارتفاع المستمر فى
مستويات المعيشة ، وزيادة الثباين فى البناء المهنى ، ووجود نمط من التدرج
الاجتماعى يزداد تعقداً يوماً بعد يوم ، والانخفاض النسبى فى عدد المهن
اليدوية ، واتساع نطاق الفرص التعليمية . والواقع أن هذه العوامل تلعب
دوراً هاماً فى كل الناحيات الرأسمالية الغربية وعلى الأخص فى فرنسا وألمانيا
وبعلايا ، تلك المجتمعات التى شهدت من قبل إنقسامات وصراعات طبقية
أشدّ عمقاً من تلك التى شهنتها بريطانيا . وبالمثل تلعب هذه العوامل دوراً
هاماً فى الناحية الاسكتلندية التى حققت قديراً من الرفاهية الاجتماعية

وتكافؤ فرص لم تحققه دول أخرى . والنتيجة الفعلية لذلك كله هي احتواء الصراعات التي يمكن أن تهدد بناء المجتمع ككل ، وإحلال مشكلات المصالح السياسية بمشكلات جديدة تتعلق بالتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي والتحديث . وسوف نتناول في موضع لاحق ما إذا كانت التغيرات التي طرأت على الظروف والاتجاهات الاجتماعية هي التي أسهمت في تماسك البناء الاجتماعي في البلدان الغربية أم أنها العامل الأساسي الذي سيمهم في تقويض هذا البناء ، على أن نعقب ذلك بتحليل للنتائج السياسية الأخرى المترتبة على ذلك .

ولنتقل الآن إلى دراسة تطور الطبقات في المجتمع السوفييتي بوصفه نموذجاً لمجتمع صناعي جديد . فالرأسمالية الحديثة — طبقاً لنظرية ماركس — تمثل « آخر أشكال التناقض الكامن في عملية الإنتاج » . وفي ذلك كتب ماركس يقول في مؤلفه « يوتس الفلسفة The Poverty of Philosophy » :
« أن الشرط الحقيقي لتحرير الطبقة العاملة هو إلغاء كل الطبقات ... وسوف تستبدل الطبقة العاملة — خلال مجرى تطورها — المجتمع البشري القديم برابطة تلغي الطبقات ونهى عداواتها » .

وعلى الرغم من أن الثورة التي حدثت في الاتحاد السوفييتي لم تكن ثورة في مجتمع صناعي متقدم ، إلا أنها زعمت أنها تحاول إقامة مجتمع سبتولي تقويض دعائم الرأسمالية على نحو ما تنبأ ماركس . ولقد زعمت ثورة الاتحاد السوفييتي أيضاً أنها تحاول إقامة مجتمع لاطيقي يخفى فيه تسلسل الطبقات ، وتنتهى سيطرة الطبقات على بعضها البعض . ويستند هذا الزعم إلى حقيقة أساسية هي : أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج قد أُنغيت . والواقع أن العلماء الاجتماعيين في الاتحاد السوفييتي لم يبدلوا جهوداً تذكر لتحليل الأسس الاجتماعية والسياسية للمجتمع اللاطيقي ؛ حيث ظلوا لفترة طويلة -- وعلى الأخص بعد سنة ١٩٣٠ -- منشغلين بإقامة تفرقة دقيقة بين « المجتمع اللاطيقي classless » ومجتمع المساواة « بالمعنى الغربي

egalitarianism. ولقد علوا الشكل الأخير من المجتمعات « تحريفاً من صنع البرجوازية الصغيرة » ؛ لذلك نجد دائرة المعارف السوفيتية - التي صدرت خلال فترة حكم ستالين - تصر بشدة على أن الاشتراكية والمساواة الغربية يختلفان إلى أبعد مدى ولا تربطهما أدنى رابطة (٢٥). ولقد صاحب الهجوم الأيديولوجي على نزعة « المساواة » الغربية تغير ملحوظ في سياسة الحكام السوفيت خلال الثلاثينيات ، وعلى الأخص فيما يتعلق بزيادة التفاوت في الأجور والمرتبات ، وتقديم حوافز مالية للعمال المهرة والعلماء والفنيين والمديرين الصناعيين والمثقفين . ولقد استمر العمل بهذه السياسة خلال فترة الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تلتها . وكنتيجة لذلك زاد تفاوت الدخل في الاتحاد السوفيتي حتى أصبح مماثلاً لما هو قائم في البلدان الرأسمالية . ففي سنة ١٩٥٣ كان الدخل السنوي للعامل غير الماهر يتراوح فيما بين ٣٥٠٠ - ٥٠٠٠ روبل ، بينما كان الدخل السنوي لمدير مصنع هام يتراوح فيما بين ٨٠٠٠ - ١٢٠٠٠٠ روبل . وإذا ما قارنا بين أعلى لدخول وأدناها ، لاحظنا أن الأولى تزيد على الثانية بما يقدر بثلاثين ضعفاً ، وهو فرق يقل قليلاً عما هو سائد في بريطانيا أو الولايات المتحدة . ومع ذلك فلماذا ما أخذنا في الاعتبار تأثير الضرائب ، لاحظنا أن هذا الفرق يزداد في الاتحاد السوفيتي عنه في بريطانيا أو الولايات المتحدة ؛ ذلك أن الضريبة على الدخل في الاتحاد السوفيتي ليست تصاعدية تماماً ، كما أن الضرائب - بوجه عام - تخضع لنظام تنازلي ، طالما أن الجزء الأكبر من الميزانية يأتي عن طريق الضرائب المفروضة على الطعام والمنسوجات والاستهلاك الجماعي . وهناك عاملان آخران أسهما في تعميق التفاوت في الدخل الأول ؛ إلغاء الضريبة التصاعدية على الإرث في سنة ١٩٤٣ ، والذي

(٢٥) ومن الجانب الآخر نجد إيثراكي إنجليزى يقول : « إن عدم وجود مساواة يعنى عدم وجود اشتراكية » . انظر :

الإمتيازات الممنوحة للمستويات الاجتماعية العليا في مجال التعليم والإسكان ، وفي التردد على محلات بيع خاصة ، وإقتناء سيارات وسلع أخرى نادرة ، فضلا عن الجوائز والمنح التي يحصل عليها أفراد هذه المستويات الاجتماعية .

ومن الممكن تفسير سياسة تعميق التفاوت في الدخول في ضوء متطلبات التصنيع السريع خلال الثلاثينيات ، وفي ضوء الإحتياجات التي فرضتها الحرب وما ترتب عليها من حركة تشييد واسعة النطاق . ومع أن هذا التفسير لا يفسر كل الظروف التي مر بها الاتحاد السوفيتي ، إلا أن باستطاعتنا القول إنه بإستكمال مرحلة التصنيع السريع في الاتحاد السوفيتي ضعفت الرغبة في تحقيق مزيد من المساواة . ولقد أيدت ذلك دراسة حديثة (٢٦) أجريت حول هذا الموضوع ، حيث أوضحت أنه منذ سنة ١٩٥٦ والسياسة السوفيتية تؤكد رفع الحد الأدنى للأجور ، وأن برنامج المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي قد أقر أنه خلال العشرين عاماً القادمة « فإن التفاوت بين الدخول العليا والدخول الدنيا سيصل إلى أقل حد ممكن » (٢٧) . وتحاول الدراسة بعد ذلك - مستندة إلى الإحصاءات السوفيتية التي توافرت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة - البرهنة على أن التفاوت في الأجور قد تلاشى بشكل ملحوظ إبتداء من سنة ١٩٥٦ . فبينما كان معدل أجر المهندس الفني يعادل ضعفين ونصف معدل أجر العامل اليدوي " الثلاثينيات : لم يكن هذا المعدل يزيد في سنة ١٩٦٠ بأكثر من ٥٠ ٪ . وتتوصل الدراسة بعد ذلك إلى نتيجة هامة مؤداها ، أن التفاوت في معدلات الأجور قد خفت حدته وضاق نطاقه منذ سنة ١٩٥٦ . وأن ثمة زيادة ملحوظة قد طرأت على الحد الأدنى للأجور في الوقت الذي ضعفت فيه أهمية نظام الأجر بالقطعة » (٢٨) .

(26) Murray Yanowitch, «The Soviet Income Revolution», Slavic Review, XX III (4), December, 1963.

(27) op. cit p. 684.

(28) ibid, p. 682.

ولقد ذهب البعض إلى أنه برغم مظاهر التفاوت الاجتماعي التي عرفها الاتحاد السوفيتي خلال بعض فترات تاريخية الحديث ، إلا أن ذلك لا يعني أنه (أى الاتحاد السوفيتي) قد شهد نمو طبقة جديدة . ولقد حاول كاتب فرنسي متعاطف مع المجتمع السوفيتي صباغة هذه القضية على النحو التالي :
 ٢ قد يتوهم البعض - إستناداً إلى التفاوت الشديد في مجال الأجور - أن الاتحاد السوفيتي لم يقض على الطبقات ... إن ما يبدو لي واضحاً هو أن الطبقات - على نحو ما توجد في البلدان الغربية - ليست موجودة في الاتحاد السوفيتي ؛ فالسيطرة التي تمارسها طبقة معينة (والتي تستند فيها إلى ملكية الثروة ، وفرض الحواجز ، والمعارضة المنظمة) لم تعد قائمة في الاتحاد السوفيتي . ولعل إنتشار التعليم وتشجيع السلطات للعناصر التي لم تستطع أنه تأخذ مكانها الصحيح في مجتمع منجز ، لمن العلامات المشجعة على أن الاتحاد السوفيتي يتجه بحق نحو إقامة « مجتمع لا طبقي » ... وعلى من يحاول أنه يناقش قضية وجود أو عدم وجود طبقات في الاتحاد السوفيتي أن يكون واعياً كل الوعي بأن الطبقات العليا في هذا المجتمع مفتوحة لأفراد الطبقات الدنيا ، وأن الإمتيازات التي تتمتع بها الطبقات العليا ليست إمتيازات دائمة أو مستقرة أو جامدة (٢٩) .

ويحاول بعض الباحثين البرهنة على الإختفاء التدريجي للطبقات الاجتماعية في الاتحاد السوفيتي بتأكيد حقيقة إرتفاع معدل الحراك الاجتماعي وإختفاء الحواجز التي كانت تعوق تحقيق هذا الحراك . بيد أن وجهة النظر هذه عرضة لانتقادات عديدة . فليست هناك دراسة شاملة تناولت الحراك الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي بشكل يسمح بالتعرف على معدلته ومقارنته بالمعدلات السائدة في مجتمعات أخرى (٣٠) . ومع أن الاتحاد السوفيتي قد

(29) Michel Gordey, Visa to Moscow (English trans. 1962).

(٣٠) رمن المصادر النادرة البيانات دراسة جامعة هارفارد عن المهاجرين السوفيت أنظر : -

شهد حراكاً اجتماعياً ملحوظاً خلال نصف القرن الماضي ، إلا أن تفسير ذلك لا يعود إلى الملامح المميزة للبناء الاجتماعي للاتحاد السوفيتي بقدر ما يعود إلى سياسة التصنيع التي انتهجها . فلقد خلق التطور الصناعي أوضاعاً اجتماعية عليا تتولى أمور الإشراف والتوجيه والرقابة . وآية ذلك أنه بينما تضاعف مجموع عدد السكان العاملين في الفترة فيما بين سنتي ١٩٢٦ و ١٩٣٧ ، تضاعف عدد المثقفين أربع مرات خلال نفس الفترة . (ويشمل المثقفون هنا الموظفين ، وذوى المهن الفنية العليا والعلمية ، والمديرين ، والكتابيين) وفضلاً عن ذلك ، زادت نسبة العاملين في بعض المهن زيادة لافتة ، فخلال الفترة السابقة الذكر تضاعف عدد المهنيين ثمان مرات كما تضاعف عدد العلميين ست مرات تقريباً (٣١) .

هذا ولا تزال أعداد العاملين في مهن الياقة البيضاء في تزايد مستمر ، وإن كان معدل هذه الزيادة في الاتحاد السوفيتي - شأنه شأن المجتمعات الصناعية الأخرى - يميل إلى الهبوط بإقتراب المجتمع من مرحلة النضج الصناعي (وذلك إذا ما استثنينا - في الوقت الحالي - النتائج الممكنة التي ستحدثها الآلية) وسعيه (أى المجتمع) إلى ربط معدل الحراك وربطاً مباشراً بالسياسات الاجتماعية المخططة التي تهدف إلى تشجيع حركة الأفراد بين المستويات الاجتماعية المختلفة . وخلال السنوات الأخيرة من حكم ستالين

A. Inkeles and R.A. Bauer, *The Soviet Citizen : Daily Life in a Totalitarian Society* (1959).

ومع أن هذه الدراسة لاتدعية لمشكلة ، إلا أنها تشير إلى أن معدل الحركة من المهن اليدوية إلى المهن غير اليدوية ليس عالياً جداً في الاتحاد السوفيتي إذا ما قورن ببعض المجتمعات الغربية ، وإن كان معدل الحركة من المهن اليدوية إلى مستوى « الصفوة » يعد عالياً بصفة خاصة في الاتحاد السوفيتي (لتعرف على هذه الفوارق) أنظر :

S. M. Miller, *op. cit*

(31) See S.M. Schwartz, *Labour in the Soviet Union* (1952).

يوادر تشير إلى أن الحراك الاجتماعي ينخفض لقيود عديدة في الوقت الذي ازدادت وتأكدت الإمتيازات التي كانت تحصل عليها المستويات الاجتماعية العليا . ومن الخطوات التي إتخذت في هذا المجال (في سنة ١٩٤٠) فرض مصروفات على التعليم العال وعلى السنوات الثلاث الأخيرة من التعليم الثانوى . ولقد أسهم ذلك في ظهور ميل لإختيار أفراد المستويات العليا من بين خريجي الجامعات . وفضلا عن ذلك تدعمت مكانة المستويات العليا في الأوضاع القيادية بظهور قوانين التوريث الجديدة وتقوية الروابط الأسرية .

وبرغم ذلك فقد ظلت المستويات العليا من المجتمع السوفييتى مفتوحة نسبياً للموهوبين والناهين من أفراد المستويات الاجتماعية الدنيا ، بل ولقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة محاولات عديدة للحد من القيود المفروضة على الحراك وعلى الأخص في مجال التعليم . ولقد حظيت هذه المحاولات بتأييد الحركة العامة المتجهة نحو الحد من الإمتيازات وخلق مزيد من المساواة الاقتصادية ، وخلال الفترة التي شهد فيها الاتحاد السوفييتى إنتاجا نحو تعميق التفاوت الاجتماعى ، ظهرت عوامل أخرى عديدة أسهمت في تحقيق مساواة إجتماعية على نطاق واسع . ولم يحدث أن عرف الاتحاد السوفييتى ما يسمى « بطبقة رجال الأعيان » ، ذلك لأن المكانة الاجتماعية قد أصبحت تستند إلى المهنة إستناداً مباشراً (أى إسهام محدد يقدمه الشخص للمجتمع بغض النظر عن القيمة النسبية المخلوعة على هذا الإسهام) ، وهذا في حد ذاته كفيلاً بتضييق نطاق الآثار الاجتماعية المترتبة على الفروق الاقتصادية بين الأفراد . ومن واقع خبرة المجتمعات الغربية ، يبدو واضحاً أن هناك إحساساً قوياً بالفروق الاجتماعية المستندة إلى الملكية والإرث ، وأن مثل هذه

(32) See Alex Inkeles, « Social Stratification and Mobility in the Soviet Union », American Sociological Review, August, 1920.

الفروق تحدث نتائج أكثر سلبية من تلك التي تحدثها الفروق في الدخول التي يحصل عليها الأفراد نتيجة للأعمال المباشرة التي يؤدونها . فضلاً عن ذلك فهناك عامل هام يخفف من حدة الانقسامات التي يحدثها تفاوت الدخول في الاتحاد السوفييتي هو ، أنه إذا كان بعض العمال المهرة يحصلون - بالفعل - على دخول عالية ، إلا أن بعضاً آخر منهم يستطيعون تحسين أوضاعهم الاجتماعية عن طريق النشاط الذي يقومون به في الحزب . يضاف إلى كل ما سبق أن الفروق الاجتماعية والثقافية العميقة بين البدوين وغير البدوين ليست واضحة في الاتحاد السوفييتي وضوحها في المجتمعات الغربية (٣٣).

والواقع أن الحقائق التي تناولناها لا تمثل في نظر عدد من العلماء الاجتماع أهم جوانب البناء الطبقي في المجتمع السوفييتي ، ذلك أنه مع التسليم بأن العلاقات الاجتماعية والملاطمية تسود مستويات معينة في المجتمع ، إلا أن النمط السوفييتي من المجتمعات يعرف صفوة حاكمة تشبه إلى حد كبير تلك التي تعرفها المجتمعات الغربية ، فضلاً عن إحتكار الصفوة الأولى للقوة وعدم خضوعها لأي ضرب من ضروب القهر . ولقد ذهب ميلوفان دجيلاس Djilas في مؤلفه الطبقة الحديدية The New Class إلى أن أعضاء

(٣٣) حرصت البحوث السوسيولوجية التي أجريت في البلدان الغربية على الفصل بين العمال البدوين وغير البدوين فيما يتعلق بنشاطات وقت الفراغ . والمعروف على ذلك في فرنسا أنظر على وجه الخصوص :

P.H. Chombart de Lauwe, *La Agglomeration Parisienne* (1952)

وفي إنجلترا :

T.B. Bottomore, « Social Stratification in Voluntary Organisations, » in D. V. Glass (ed). *Social Mobility in Britain* (1954)

ولقد أوضحت دراسات أمريكية ابتداء من دراسة ووبرت وهيلن ليند Lynds عن المدينتون Middletown حتى البحوث الحديثة التي تناولت الهيئات الطوعية - وجود هذه الظاهرة في المجتمع الأمريكي. غير أن هذا الفصل في طريقه إلى الزوال نتيجة لإرتفاع مستويات المعيشة . ومع ذلك فليست هناك شواهد عديدة تشير إلى وجود تغير عفيف في هذا المجال .

الحزب الشيوعي في هذه المجتمعات يشكلون طبقة حاكمة جديدة وأن هذه الطبقة - بتعبير دجيلاس - « تتألف من الذين يحصلون على إمتيازات خاصة ومخصصات مالية بفضل الإحتكار الإداري الذي يمارسونه (٣٤) ». كذلك نجد أوسوفسكى Ossowski - في مؤلفه الذي أشرنا إليه في موضع سابق - يؤكد أن التغيرات التي تطرأ على البناء الطبقي في العالم الحديث - وعلى الأخص في المجتمع السوفييتي - إنما هي وليدة قرارات تتخذها السلطات السياسية ، قرارات تحمل في مضمونها كل معاني القهر والقوة (٣٥) وإذن فالطبقات لم تعد تظهر تلقائياً من خلال النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد ، بل من خلال صفوة سياسية تفرض على المجتمع نمطاً من التدرج مستندة إلى تسلسل بيروقراطي جامد .

ويعد ريمون آرون Aron من أظهر الذين عبروا عن وجهة النظر هذه تعبيراً شاملاً ، وذلك في مقالين شهيرين نشرأ في سنة ١٩٥٠ (٣٦) ، وفي مؤلف حديث نسبياً بعنوان صراع الطبقات (٣٧) La Lutte de classes . ويؤكد آرون أعضاء الجماعة الحاكمة في المجتمع السوفييتي لديهم :

« . . . قوة مطلقة تفوق تلك التي لدى الحكام السياسيين في المجتمعات الرأسمالية الغريبة ، ذلك لأن القوتين السياسية والاقتصادية مركزتان في يد الجماعة الحاكمة في الاتحاد السوفييتي ، ولأن قادة النقابات وكبار الموظفين

(34) op. cit. p. 39.

(35) S. Ossowski, Class Structure in the Social Consciousness, pp. 184, 186. ¶

(36) Raymond Aron, "Social Structure and the Ruling Class," British Journal of Sociology, I (1) March, 1950, and I (2) June, 1950.

(37) Raymond Aron, La Lutte de classes (Paris, 1964). See especially Chapters IX and X.

والجبرالات والمديرين ينتمون جميعاً إلى حزب واحد ، ويشكلون معاً جزءاً من تنظيم مسيطر إلى أبعد حدود السيطرة . ومثل هذه الصفوة المتحدة تملك قوة مطلقة لاحتلالها (٢٨) .

أما العنصر الآخر الذى تسند إليه الطبقة الحاكمة السوفيتية فى ممارسة قوتها فهو ، الاحتكار الأيديولوجى الذى تمارسه من خلال مراقبتها للتفسيرات المختلفة للعقيدة السائدة المتمثلة فى الماركسية ، تلك التفسيرات التى تشكل تفكير الناس وآرائهم ، وتزودهم بالتبريرات المختلفة لسياسة الطبقة الحاكمة . ولقد حاول آرون المقابلة بين هذه الصفوة المتحدة فى الاتحاد السوفيتى من ناحية ، والصفوة المتقسمة أو الصفوات المتعددة فى البلدان الرأسمالية الديمقراطية من ناحية أخرى ، ثم سعى بعد ذلك إلى تفسير الفروق بينهما فى ضوء فكرة وجود أو عدم وجود طبقات وجماعات مصالح مستقلة فى المجتمع :

ويتفق العلماء الذين يشاركون آرون الرأى على أن المجتمع السوفيتى يشهد فصلاً عميقاً بين الصفوة الحاكمة وبقية السكان . فهل هم على حق فى زعمهم بأن ذلك يمثل علامة بارزة على وجود نسق طبقي جديد؟ أم أن ذلك لا يعدو أن يكون أحد ملامح حركة متجهة نحو تحقيق مجتمع لا طبقي حقيقى؟ أما المدافعون عن النظام السوفيتى فقد حاولوا تصوير الفترة الستالينية - التى ظهرت فيها إمتيازات المستويات الاجتماعية العليا ، والديكتاتورية السياسية ، وممارسة الحكم عن طريق العنف - على أنها خطىء تاريخى نتج عما يطلق عليه الآن « عبادة الشخصية » . بيد أن ذلك ليس فى حد ذاته تفسيراً للموقف ، ذلك أن « عبادة الشخصية » بحاجة هى الأخرى إلى تفسير ، لأن اجتماعها - بوقاة متالين - ناقض كل التوقعات التى رسمها الماركسيون للمجتمع اللاطبقي . واعتقد أن أى تفسير لهذا الموقف يجب أن يأخذ فى

إعتباره الظروف الاجتماعية الملائمة لظهور القادة الملهمين على نحو ما أوضحه ماكس فيبر . ونستطيع في حالة الاتحاد السوفييتي أن نشير إلى بعض الظروف منها ، انفصال الثورة المفاجيء عن الماضي ، والضعف والمطالبات التي فرضها الإنتظام والإمثال اللذان كان دورهما من أهم مقومات التصنيع السريع الذي تأخذ به دولة متخلفة اقتصادياً . وقد نحاول البحث عن الظروف العامة التي لامت ظهور صفوفه متحدة كما فعل آرون عندما ذهب إلى أن المجتمع اللاطبقي (أى المجتمع الذي تكون فيه كل المشروعات الاقتصادية مملوكة ملكية عامة وتخضع لإدارة جماعية) يؤدي بالضرورة إلى تركيز القوة في أيدي الزعماء السياسيين والمديرين الصناعيين ، وكما فعل أوسوفسكى حينما أوضح أن القوة السياسية قد أصبحت بالغة الأهمية في كل البلدان الصناعية وعلى الأخص في البلدان ذات النمط السوفييتي التي تتمكن فيها الصفوة السياسية من تشكيل وتغيير نسق التلوج الاجتماعي دون أن تتأثر هي نفسها بهذا التغيير .

والواقع أن الأفكار السابقة تتعارض مع تصور ماركس للعلاقة بين كل الملكية والطبقات الاجتماعية والقوة السياسية ، كما تناقض تحليله لكيفية تطور الطبقات في المجتمعات الحديثة . ولقد أدى اتساع نطاق النشاطات الحكومية في مجال التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية ، ونمو أحجام الأحزاب السياسية وتعاظم قوتها ، وزيادة التأثير الذي تمارسه أساليب الاتصال الحديثة ، أدى ذلك كله إلى وجود تفرقة أساسية في المجتمع بين الصفوة الحاكمة من ناحية (التي تضم الزعماء السياسيين والقادة العسكريين وكبار الموظفين ومديري المشروعات الاقتصادية الهامة) وجماهير السكان من ناحية أخرى . والواقع أن هذه التفرقة ليست قاطعة في الاتحاد السوفييتي ، ذلك لأن القادة السياسيين ينتمون إلى حزب ثوري النشأة ، قام على أسس تنظيمية دقيقة ، وتبنى أيديولوجية شاملة . ومع ذلك فعالمياً ما يكتنف هذه التفرقة بعض الغموض ، لأن المعتقدات التي تؤمن بها

« الصفوة » الحاكمة لا تعترف بوجود هذه التفرقة ، فضلاً عن أنها ترفض بحثها أو دراستها .

ولقد ظل هذا الوضع قائماً حتى فترة حديثة نسبياً . ومن العلامات المشجعة في الوقت الحاضر أن الحياة قد بدأت تدب فيما يطلق عليه « بالماركسية الأرثوذكسية » . ولم يعد الأمر مقصوراً على إعادة النظر في أفكار ماركس بروح نقدية خالصة ، بل تعدى ذلك حتى وصل إلى حد تحليل البناء الاجتماعي في المجتمعات السوفيتية تحليلاً واقعياً موضوعياً . وأحد النتائج المترتبة على ذلك أن مشكلات تركيز القوة قد أصبحت تخضع لمناقشة مفتوحة بعيدة عن الأهواء الذاتية ، كما بذلت محاولات عديدة لربط الملكية العامة والتخطيط المركزي بإنشاء مراكز محلية مستقلة تتولى صنع القرارات كما هو الحال في منظمات الإدارة المائية للعمال في يوغوسلافيا . وينظر كثير من الاشتراكيين (سواء كانوا ماركسيين أو غير ماركسيين) إلى التجربة اليوغوسلافية بوصفها خطوة واحدة على طريق تحقيق مجتمع لا طبقي نلريجي ، فيه تخفى الديكتاتورية السياسية والامتثال الفكري . وفضلاً عن ذلك فالتجربة اليوغوسلافية تكشف ، بجلاء عن أن ثمة روحاً تسامحية قد بدأت تسود دولة الكتلة الشرقية .

ولعلنا قد لاحظنا أن المجتمعات الرأسمالية تختلف فيما بينها اختلافاً ملحوظاً خاصة فيما يتعلق بأبنيتها الطبقية . لذلك يتعين علينا عند عقد أية مقارنة بين المجتمع السوفيتي والمجتمع الرأسمالي أن نسلم بوجود تباين ملحوظ بين هذين النمطين من المجتمعات . فثمة فروق جوهرية بينهما تتعلق بطبيعة الحراك الاجتماعي ومداه ، ومبلغ التفاوت الاقتصادي ، وموقف الطبقة العاملة ، ودرجة اتحاد الصفوة . ومثل هذه الفروق تميل إلى إتخاذ شكل متصل أكثر مما تميل إلى إتخاذ شكل قطبين متقابلين متعارضين . وتزداد هذه الحقيقة رسوخاً - والتي غالباً ما يرفضها

الأيديولوجيون المتطرفون في كل من المجتمعين - بتأكد الملامح المشتركة في المجتمعات السوفيتية الطابع والمجتمعات الرأسمالية ، تلك الملامح التي نجمت على التأثيرات المختلفة التي خضعت لها كل المجتمعات الحديثة بوجه عام وأهمها : التقدم السريع في مجال التصنيع ، ونمو حجم التنظيمات خاصة تلك تمارس نشاطات اقتصادية ، والدور المتزايد الذي تقوم به الحكومات في تشكيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ويعتقد بعض علماء الاجتماع أن التصنيع يؤدي في بعض الأحيان إلى إيجاد مزيد من المساواة في المجتمع . ويذهب هؤلاء العلماء - في تدعيمهم لوجه نظرهم هذه - إلى أن النمو الصناعي يضعف من الحواجز المفروضة على المراتب الاجتماعية ، ويخلق فرصاً جديدة لتحقيق الحراك الاجتماعي ؛ ويوسع نطاق التعليم على نحو يضمن مواجهة الاحتياجات العلمية والتكنولوجية الجديدة . وكنتيجة لذلك تخف حدة التناقض أو التفاوت بين المستويات الدنيا في المجتمع . وفضلاً على ذلك فلقد خلقت الصناعة الحديثة ظروفاً ملائمة لانتشار أفكار المساواة على نحو ما أشار إليه بوجليه Bouglé في مؤلف بعنوان أفكار المساواة (٢٩) Les idées égalitaires ، علاوة على أنها (أى الصناعة الحديثة) عاونت على ظهور جماعات كبيرة معقدة (كالأعمال الصناعيين) قادرة على تزعم حركات سياسية من شأنها تدعيم وانتشار الأفكار الديمقراطية .

وتبدو العلاقة بين التصنيع والتدرج الاجتماعي أوضح ما تكون في البلدان النامية المعاصرة . ففي بعض منها يكاد يصل الفرق بين حدى الغنى والفقر أضعاف ما هو قائم في البلدان الصناعية الرأسمالية : فضلاً عن أن

(39) C. Bouglé, Les idées égalitaires : Etude Sociologique
(Paris, 1925) .

الطبقات الغنية التقليدية في البلدان النامية قد شكلت عقبة في طريق التنمية الاقتصادية نتيجة لمقاومتها للتغير والحراك ، وصعبيها لاستغلال النصيب الأكبر من الدخل القومي الذي تحصل عليه في الاستهلاك الظاهر ونفورها من الاستثمار المنتج . وحينما تتمكن بعض هذه البلدان من تنفيذ برامج تصنيع ناجحة ، فإن ذلك يكون عادة على حساب ثروات وإمكانيات الطبقة العليا ، عن طريق فرض ضرائب عالية عليها ، وإتاحة الفرص أمام الموهوبين من أفراد المستويات الاجتماعية الدنيا للالتحاق بمهن الصفوة . ومن الطبيعي أنه يحدث عكس ذلك في مجتمع كالهند يسيطر عليه شكل من التدرج الاجتماعي يتصف بقدر كبير من الجمود ، فلقد قاوم البناء الطبقي في هذا المجتمع أية تغيرات جذرية ، مما أضعف من إمكانية تحقيق برامج تصنيع ناجحة ، بل وعرض مشروعات النمو الاقتصادي لخطر محقق .

ومن الخطأ البالغ الزعم بأن التصنيع يؤدي بالضرورة إلى خلق مجتمع المساواة . فالشواهد التي أشرنا إليها في مواضع سابقة تشير إلى أن المجتمعات الغربية الرأسمالية لم تعرف خلال العقود القليلة الماضية سوى تغير طفيف في مجال التفاوت الاقتصادي ، بينما إتسع نطاق هذا التفاوت في الاتحاد السوفيتي في الفترة المنحصرة فيما بين الثلاثينيات والخمسينيات كنتيجة لسياسة الخوافز التي كانت ضرورية لتحقيق تصنيع سريع . وفضلا عن ذلك فإن العوامل الأخرى التي لعبت دورها في هذا المجال - والتي أشرنا إليها من قبل - قد أسهمت بطبيعة الحال في تعميق التفاوت الاجتماعي ، وإيجاد حد فاصل بين الصفوة والجماهير . ولقد لعبت سياسة الترشيد التي تقوم عليها التنظيمات المعاصرة الكبيرة الحجم دوراً بارزاً في تدعيم هذا التفاوت ، لأنها خلقت جماعة صغيرة من المديرين تستند في قراراتها إلى مستشارين متخصصين . وكنيجة لذلك تجد هذه الجماعة تمارس من بعيد رقابة شاملة على أعداد كبيرة من العمال . ونستطيع أن نلمس هذه

الخصائص في تنظييات كبيرة من نوع آخر كالأحزاب السياسية . ومن العوامل الأخرى البارزة في هذا المجال لتساع نطاق الحكم المركزي وتزايد قوته ، بحيث أصبحت عملية صنع القرار مركزة في يد عدد قليل من الأفراد ، في الوقت الذي تقلصت فيه قوة الهيئات الطوعية المستقلة والمجالس المحلية المنتخبة .

ولا يعود الاختلاف الأساسي بين البلدان ذات النمط السوفييتي والبلدان الرأسمالية الغربية إلى مظاهر التدرج الاجتماعي في كل منها بقدر ما يعود إلى طابع الصفوات والآثار السياسية المترتبة عليها . ولقد سبق أن أوضحنا كيف أن مدى الدخول يكاد يكون متماثلاً في كلا النوعين من المجتمعات ، وأن الفروق الشاسعة بين الدخول تؤدي بالضرورة - في أي مجتمع - إلى فروق بين الجماعات المختلفة فيما يتعلق بأساليب حياتها وفرصها وهيبتها الاجتماعية . ومن الأمور المقررة أن البلدان ذات النمط السوفييتي قد شهدت في بداية الخمسينيات تفاوتاً متزايداً في الدخول ، في الوقت الذي خفت فيه حدة هذا التفاوت في المجتمعات الرأسمالية . ومع أن هذين الاتجاهين قد انعكسا في الوقت الحاضر ، إلا أن من الصعب التنبؤ بالنتائج التي ستترتب على ذلك . وبرغم ذلك فيبدو أن هناك تناقضاً أساسياً بين هذين النمطين من المجتمعات . ففي النمط السوفييتي يلاحظ أن التفاوت الاقتصادي لا يتوقف - إلى حد كبير - على الفروق في مقدار الثروة التي يمتلكها الأفراد ، بينما يتوقف التفاوت الاقتصادي في النمط الرأسمالي - إلى حد كبير - على مصادر دخل عديدة ، تسهم في تعميق الشعور بالوضع الطبقي . ويرتبط هذا الجانب بحقيقة مؤداها ، أن الفروق بين الجماعات الاجتماعية أقل وضوحاً وتأكيداً في المجتمعات ذات النمط السوفييتي . ومع أن تفاوت الدخول يؤدي إلى ظهور نوع من العزلة بين الجماعات ، إلا أنه من المحتمل جداً أن تكون المخالطة الاجتماعية بين ذوي المهن والدخول المختلفة أكثر يسراً في البلدان ذات النمط السوفييتي منها في المجتمعات

الرأسمالية . غير أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن الاتحاد السوفييتي يشهد فارقاً هاماً بين المدينة والريف ، بين العمال الحضريين والفلاحين . ولانعرف على وجه اليقين إلى أى مدى نجح الاتحاد السوفييتي في تخطي الهوة بين المدينة والريف ، ذلك لأن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لاتزال نادرة للغاية . ومع ذلك فلقد أشارت دراسات أجريت على بلدان إشتراكية أخرى كيوغوسلافيا وبولندا إلى أن هذه الهوة ما زالت قائمة وأن مداها يبدو واضحاً في مشكلات الثقيف التي يواجهها الفلاحون عندما يلتحقون بالأعمال الصناعية التي تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية .

وعلينا بعد ذلك أن نكون بالغى الحذر عند تفسيرنا للتناقض بين الصفوة الحاكمة المتحدة في البلدان ذات النمط السوفييتي والصفوات المتعددة في المجتمعات الرأسمالية الغربية ، إذ أن الوعي الكامل بأبعاد هذا التناقض يمكننا من تفادى وجهة نظر خاطئة مؤداها أن أحد هذين النمطين من المجتمعات يقوم على حزب حاكم واحد ، بينما لا يعرف الآخر جماعة حاكمة على الإطلاق . والواقع أن البلدان ذات النمط السوفييتي تميل - بشكل أو بآخر - إلى الاقتراب من النموذج المثالي للصفوة المتحدة ، تلك الصفوة التي تكبح جماح أية معارضة (سياسية كانت أو فكرية) ونزعها عن القوى الاجتماعية الأخرى . وبرغم ذلك فلقد شهدت هذه المجتمعات صراعات بالغة الحدة بين جماعات مصالح مختلفة ، كما زادت - خلال السنوات الأخيرة - فرص هذه الجماعات في التعبير عن انتقاداتها والتأثير على السياسة العامة .

وإذا ما تناولنا المجتمعات الرأسمالية ، لاحظنا أن إنقسام الصفوة الواضح إلى جماعات مصالح متعارضة على مستوى معين لم يمنع من وجود مصالح ومطامح مشتركة على مستوى آخر تؤدي - بدورها - إلى خلق تجانس وتطابق في النظرة إلى القضايا الأساسية المتعلقة بالسياسة الاجتماعية

وتتألف الصفوات في هذه المجتمعات - عادة - من أفراد ينتمون إلى طبقة عليا لها مصالحها الاقتصادية والثقافية المحددة . وحتى إذا كانت الرابطة بين الطبقة العليا والصفوة ليست قوية جداً ، فإن الأخيرة تظل - بفضل صلاتها وعلاقاتها المتعددة بمن يملكون مقاليد القوة في المجالات المختلفة - متماسكة فيما بينها برغم ما قد يبدو بينها من صراعات في بعض الأحيان . ونستطيع أن نجد معالجة شاملة لهذه النقطة في مؤلف س. رايت ميلز *صفوة القوة* The Power Elite ، الذي ذهب فيه إلى أن المجتمع الحديث - بما يقوم عليه من تركيز سلطة وإضعاف للهيئات المحلية والطوعية - قد تحول إلى مجتمع جماهيري ، يحل تدريجياً محل الشكل القديم للمجتمع الصناعي الذي كان يؤكد التقسيمات الطبقية (٤٠) .

ولا يعود الفرق الأساسي بين البلدان ذات النمط السوفييتي والبلدان الرأسمالية الغربية إلى تجانس أو تباین الصفوة الحاكمة بقدر ما يعود إلى تشكل تنظيمات معارضة للصفوة القائمة . وعندما حاول الماركسيون التقليديون تفسير هذا الاختلاف ، ذهبوا إلى أن البلدان ذات النمط السوفييتي لاتعرف طبقات مستغلة وأخرى مستغلة كما لاتعرف صراعات طبقية ، وبالتالي فإن هذه البلدان لاتشهد صراعاً سياسياً . أما البلدان الرأسمالية الغربية فتتميز بوجود طبقات لديها مصالح متضاربة تؤدي إلى حدوث صراعات سياسية أساسية . والنقطة الأخيرة (المتعلقة بالبلدان الرأسمالية) مقبولة بوجه عام برغم التحفظات التي أشرنا إليها في موضع سابق (٤١) . أما النقطة الأولى (المتعلقة بالبلدان ذات النمط السوفييتي)

(40) C. Wright Mills, The Power Elite, p. 304.

« . . . لقد قطعاً شوطاً طويلاً في طريق المجتمع الجماهيري . وعند نهاية الطريق سواجه يحظر تركيز السلطات كما هو الحال في ألمانيا النازية وروسيا الشيوعية » .

(41) See above, pp. 21-3, 26-8.

فلا تستطيع الصمود أمام النقد الجاد . ففى عدد من البلدان ذات النمط السوفييتى - وعلى الأخص الاتحاد السوفييتى - نشأت من وقت لآخر صراعات اجتماعية حادة وصلت إلى حشد ثورات واسعة النطاق ، كما هو الحال فى مقاومة الفلاحين السوفييت لسياسة « الجماعية » التى تبنتها الحكومة ابتداء من سنة ١٩٣٠ ، وهبة الشعب المجرى فى سنة ١٩٥٦ . وإذا لم تكن هذه الصراعات قد أدت إلى ظهور معارضة عامة قوية ، فإن ذلك كان نتيجة لسياسة الكبح التى مارسها الصفوة الحاكمة . ولا يمكن أن يكون عدم وجود معارضة منظمة دليلاً على أن المجتمع قد استبدل الصراع بتعاون ، لأن ذلك وإن كان قد حدث ، فإنما جاء نتيجة مباشرة للعنف الذى مارسه الحكام السياسيون . ولقد كان ماركس على حق حينما ذهب - إستناداً إلى قضاياها الأساسية - إلى أنه بإلغاء الطبقات فإن المصدر الأساسى للصراع السياسى فى المجتمع سيختفى بالضرورة ، وأنه لن تكون هناك - حينئذ - حاجة لوجود دولة تمارس القهر على الأفراد . ونستطيع أن نجد هذا المعنى أيضاً فى عبارة سان ميمون التى لاقتبسها ماركس مراراً وهى أن « إدارة الأشياء ستحل محل حكم الناس » . ولا يمكن أن يكون ذلك هو ما حدث بالفعل فى البلدان ذات النمط السوفييتى ، ذلك لأن الدولة - كجهاز متسلط - قد وسعت من نطاق اختصاصاتها ومسئولياتها بشكل لم يسبق له مثيل (٤٢) . وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفييتى والبلدان الشرقية الأوروبية الأخرى قد حدثت من الحكم المستند إلى القوة والعنف منذ وفاة ستالين ، إلا أن حكومات هذه البلدان لا تزال تمارس قهراً وكبحاً أشد مما تمارسه حكومات البلدان الرأسمالية . ولقد سمحت هذه الحكومات - مؤخراً - بنشر بعض الانتقادات العامة ، خاصة تلك التى

(٤٢) باستثناء يوغوسلافيا التى ظلت - إلى حد كبير - خارج نطاق تأثير الاتحاد

لاتمس النظام السياسى فى جوهرة ، كما حصل الأفراد على حرية أكبر فى التفكير والتصور . ومن حسن الحظ أن الواقعية الاشتراكية - كما تعبر عنها العقيدة الرسمية للدولة - فى الفن والموسيقى والأدب قد أخذت طريقها إلى الإختفاء . ومع ذلك كله فلا تزال حرية الأفراد مقيدة مع عدم وجود أية إمكانية لظهور معارضة عامة لقضايا السياسة الاجتماعية . يضاف إلى ذلك أن الدولة لا تزال تمارس دورها المتسلط فى بعض الجوانب كما هو الحال فى فرض عقوبة الإعدام على الجرائم الاقتصادية المختلفة (٤٣) .

ونستطيع من خلال هذه المناقشة أن نتوصل إلى نتيجتين أساسيتين . الأولى هى أن مدى الصراع والقهر الذى تمارسه الحكومات فى المجتمعات ذات النمط السوفييتى يشير إلى أن الطبقات والتناقض الطبقي لا يزالان قائمين ، أو أنهما لا يتخذان شكالا جديدة لم تكن موجودة من قبل ، وأن هناك مصادر أخرى هامة للصراع الاجتماعى غير تلك المتعلقة بالمصالح الطبقيّة . وعلى الرغم من أن هذه الحكومات ترفض التعبير عن هذه الصراعات ، إلا أن العنف يمثل الملاذ الأخير الذى تلجأ إليه أجهزة الحكم . أما النتيجة الثانية فهى ، أنه إذا كان المصدر الأساسى للصراع السياسى والأيدىولوجى فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة يتمثل فى التعارض القائم بين الطبقات ،

(٤٣) ومن المعروف أن ماركس قد عارض بشدة فكرة الدولة بوصفها جهاز الممارسة القهر ، كما عبر عن وجهة نظره فيما يتعلق بموضوع عقوبة الإعدام . ففى أحد فقرات مقول له كتب يقول : « إن الوسيلة الأساسية التى تملكها أية حكومة - فى أى مجتمع - للدفاع عن نفسها تتلخص فى « المشقة » ، ففى التعبير الكامل عن قسوة الحكومة ؟ . . . أليس هناك بديل عن هذا النظام الذى يفرز الجرائم ويمجد « المشاق » أنظر :

« Capital Punishment, » New York Daily Tribune, February

وإذا كان هذا الصراع يسهم في إيجاد ظروف ملائمة لممارسة الديمقراطية (أى حق المعارضة والنقد ، وحق إقامة هيئات وروابط مستقلة عن الدولة) ، إذا كان ذلك صحيحاً ، فإن علينا أن نعيد النظر فيما إذا كان إلغاء الطبقات - أو حتى الحد من التفاوت بينها - لا يمهّد الطريق لنمو مجتمع جماهيري ، مجتمع تكون فيه قوة الصفوة السياسية غير مقيدة بالقدر الذى يسمح بخلق مجتمع قائم على المساواة والديمقراطية .

الحسين يوسف (الدرويشي)

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

الفصل الرابع

الطبقة الاجتماعية والسياسة والثقافة

حققت حركة المساواة التي ظهرت إلى الوجود في أندية الاشتراكيين ، والنقابات ، والمشروعات التعاونية ، والمجتمعات اليوتوبية تطوراً واضحاً خلال القرن التاسع عشر بعد نمو الرأسمالية . واتخذت هذه الحركة خلال الزمن أشكالاً متعددة - كالصراع حول حقوق المرأة وضد التمييز العنصري ، والجهود الحديثة من أجل تخطي الفجوة بين الأمم الغنية والفقيرة - لكن القوة الدافعة لها ظلت هي معارضة تسلسل الطبقات الاجتماعية . فلقد اعتبر النسق الطبقي في المجتمعات الرأسمالية المصدر الحقيقي للتفاوت ، الذي تنشأ عنه المعوقات الرئيسية أمام إنجاز الفرد واستمتاعه ، والصراعات داخل الأمم وبينها ، والسيطرة السياسية للأقليات صاحبة الإمتياز .

ولقد اكتسب تحليل ماركس للمجتمع الرأسمالي في هذه الحركة - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - نفوذاً كبيراً ، من خلال الارتباطات التي أقامها بين الطبقات الاجتماعية والنظم السياسية . فالطبقة العليا في المجتمع كما ذهب ماركس - التي تضم أصحاب الوسائل الأساسية للإنتاج - هي بالضرورة الطبقة الحاكمة ، بمعنى أنها تسيطر أيضاً على أجهزة السيادة السياسية - كالتشريع ، والمحاكم ، والإدارة ، والقوة العسكرية ، وهيئات النشاط الفكري . أما الطبقات الأخرى في المجتمع التي تعاني من صور الخضوع المختلفة لهذه السيطرة ، فهي منع المعارضة السياسية ، والمذاهب الاجتماعية الحديثة ، وهي أخيراً مصلر الطبقة الحاكمة الجديدة . ومع ذلك ، فإن المجتمعات الرأسمالية الحديثة فقط هي التي يوجد فيها موقف يسمح بإختزال الطبقات المتصارعة إلى جماعتين متميزتين بوضوح إحداهما

هى الطبقة العاملة التى ساندت مبدأ المساواة - لأنها لا تتطوى بداخلها على تقسيمات إجتماعية هامة - وإنشغلت فى صراع سياسى من أجل الوصول إلى مجتمع لا طبقى .

وصادفت نظرية ماركس قبولاً من زاويتين : فهى تقدم صياغة واضحة لمهمة لمطامح الطبقة العاملة ، وهى فى الوقت ذاته تفسر تطور أشكال المجتمع والحكومة ، وبخاصة نشأة حركة العمال ذاتها . ونحن لانعدم فى الوقت الحاضر حكومات تمثل تماماً أدوات حكم الطبقة العليا ، مثلما هو الأمر فى المجتمعات المتخلفة اقتصادياً حيثما يسيطر ملاك الأرض على الفلاحين غير المتعلمين ، الذين يفتقرون إلى التنظيم ، ويستشعرون الإحباط . وحينما أجرى ماركس دراساته ، كان الطابع الطبقي للحكومات واضحاً فى الأقطار الأوروبية التى اتجهت نحو التصنيع . ولقد كان أصحاب الثروة فى هذه المجتمعات ، خلال فترة طويلة من القرن التاسع عشر ، هم وحدهم الذين يتمتعون بالحقوق السياسية الكاملة ، ولم يكن من المبالغة إطلاقاً تصور الحكومة بوصفها « لجنة تدبير الشئون العامة للبورجوازية ككل » ، ولم يصبح حق الانتخاب العام مقررأ بصفة نهائية فى كثير من الأقطار الأوروبية ، إلا ابتداء من العقد الأول من القرن العشرين .

وطالما أن الديمقراطية السياسية هى تطور حديث تماماً . فمن العسير توجيه اللوم إلى ماركس لأنه فشل فى دراسة كل ما تتطوى عليه من نتائج بالنسبة للعلاقة بين القوة الاقتصادية والسياسية ، فهو على الأقل لم يغفل أهمية حق الانتخاب العام . وفى مقال له عام ١٨٥٢ ناقش فيه البرنامج السياسى للجماعات التى تزعمت حركة الإصلاح من بين الطبقة العاملة كتب يقول :

« إن إجراء الانتخاب العام فى إنجلترا ، يعد فى الحقيقة ، مظهرأ اشتراكياً يفوق أى شئ آخر أطلق عليه هذا الاسم (أى الاشتراكية)

في الفارة كلها ، والنتيجة الضرورية لذلك هي السيادة السياسية للطبقة العاملة (١) .

حقيقة أن ماركس في مناسبة أخرى أشار بإستخفاف إلى أولئك الذين يعطون لأنفسهم الحق « في إصدار قرار خلال ثلاث أو ست سنوات يجند أعضاء الطبقة الحاكمة الذين سوف يسيئون لتمثيل الشعب في البرلمان » (٢) ، لكنه أضاف مباشرة : « ومن ناحية أخرى ، لا يوجد شيء دخیل على روح حكومة الشعب أكثر من إلغاء حق الانتخاب العام عن طريق تولية المناصب بالاستناد إلى التسلسل » . والواقع أن المواقف التي دعت إلى ظهور هذه التقديرات المتباينة مختلفة أشد الاختلاف ، ففي الحالة الأولى كان ماركس يحدد الظروف التي ستجعل حركة العمال البالغة التنظيم قادرة على إختيار ممثليها الذين تثق بهم ، بينما كان في الحالة الأخرى بصور التعارض بين حكومة الطبقة العاملة الحقيقية - حكومة الشعب - وظرف سابق كانت فيه الطبقة العاملة قادرة فقط على التصويت لصالح حزب آخر من الأحزاب البورجوازية .

ولقد أصبح وجود أحزاب كبرى للطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية الديمقراطية أمراً مألوفاً ، وهذا واحد من الظروف الأساسية (الظرف الآخر هو النظام السياسي في المجتمعات السوفيتية) التي أثارَت مشكلات جديدة تتصل بالعلاقة بين الطبقة والسياسة . فهل يمكن ، إذن ، في نظام سياسي من هذا النوع إعتبار أصحاب الملكية طبقة حاكمة دائماً ؟ وهل لا تزال الطبقة :

(1) Karl Marx, «the Chartists», New York Daily Tribune August 25, 1852.

ويلاحظ أن هذه المقالة حذفت من الطبعة الأولى عام ١٩٥٤ من المختارات الرسمية لكتابات ماركس وإنجلز الصادرة بالإنجليزية ، لكنها نشرت في الطبعة الجديدة ١٩٦٢ .

(2) The Civil War in France, (1871).

(م ٩ - الطبقات الاجتماعية)

العاملة قوة راديكالية ثورية تسعى إلى تحقيق مجتمع المساواة ؟ وهل العلاقات بين الطبقات في المجال السياسي لا تزال كما كانت عليه في مجتمعات القرن التاسع عشر بما تتميز به من حقوق سيامية محدودة ؟ وهل ظهرت تقسيمات ميماسية جديدة إلى جانب تلك التي توجد بين الطبقات ، أو حلت محلها ، أو أن الصراعات السياسية فقدت أهميتها وحيويتها التي اكتسبتها خلال الفترة التي شهدت نشأة حركة العمال وتطورها ؟ إن هذه التساؤلات تنصير المناقشات المعاصرة التي تدور حول تغير البناء الطبقي للمجتمعات الصناعية ،

ولقد أصبح من المؤلف - مثلاً - التعليق على التعقيد البالغ للحكومة في المجتمعات الحديثة ، وعلى التأثير الذي تمارسه جماعات المصلحة العديدة التي يطلب إليها إبداء الرأي عند وضع السياسة ، ثم القول بعد ذلك بأن القوة حينما تتوزع بين جماعات مختلفة لا تتفق مصالحها دائماً ، فإن فكرة « الطبقة الحاكمة » تفقد كل ما تنطوي عليه من معنى . ولكن إذا توزعت القوة بالفعل توزيعاً هائلاً ، فكيف نستطيع تفسير الحقيقة التي مرادها : أن أصحاب الملكية - الطبقة العليا بمفهوم ماركس - لا يزالون يسيطرون بصورة ملحوظة على الحكومة والإدارة ، وأوضاع الصفوة الأخرى ، أو أن هناك إعادة توزيع محدود جداً للثروة والسل ، على الرغم من الجهود المضنية التي تبذلها حركة العمال من أجل ذلك ؟ أليس من المنطقي أن نخاض من الشواهد التي قدمها الفصل الأخير إلى أنه برغم الديمقراطية السياسية ، وبالرغم أيضاً من الصراع المحدود في المصالح الذي يظهر بين جماعات الصفوة في مجالات مختلفة ، فإن الطبقة العليا في المجتمعات الرأسمالية لا تزال جماعة اجتماعية متميزة ومحفوظة على كيانها إلى حد كبير ، ولا تزال أيضاً تشمل أوضاع القوة الحيوية ؟ قد تكون قوتها أقل تأثيراً ، وهي تمارسها بالضرورة بصورة أقل تطرفاً مما كان عليه الأمر في المرات السابقة ، ذلك لأنها واجهت معارضة منظمة وخضعت للاختبار عند التصويت ، ولأن طبقات أخرى استطاعت أن ترتفع إلى أوضاع الصفوة ،

لكن القوة التي إحتفظت بها - أى الطبقة العليا - ساعدتها في الدفاع بنجاح عن أكثر مصالحها الاقتصادية أهمية .

وهناك صعوبات أخرى تتصل بمفهوم الطبقة الحاكمة ، لكنني تناولتها بالدراسة في موضع آخر (٢) ، ومن ثم فليست هناك ضرورة لتناولها مرة أخرى في هذا الصدد . وعلى أية حال ، فإن التغيرات التي حدثت في ظروف الطبقة العاملة ، وبخاصة فيما يتعلق بدورها السياسى ، هى التى حظيت بأكبر قسط من إهتمام المتخصصين في البناء الطبقي خلال فترة ما بعد الحرب . فلقد ذهب البعض إلى أن « الطبقة العاملة الجديدة » حققت تقدماً اقتصادياً ، كما أنها تتطلع إلى مستوى معيشة الطبقة الوسطى (٤) ، وهذا بدوره جعلها أقل وعياً بوضعها الطبقي ، وأقل راديكالية في السياسة . فإلى أى مدى تحققت هذه الاستنتاجات السياسية ؟ يمكن النظر إلى الوعي الطبقي بالمعنى الواسع ، على أنه إحدى صور « الوعي بالنوع » الذى يوجد لدى معظم الجماعات الاجتماعية الدائمة ، مثال ذلك الوعي بالإنتماء إلى أمة معينة . وبهذا المعنى ، يصبح ظهور الوعي الطبقي ، رتزايد استخدام مصطلح « الطبقة » في وصف الوضع الذى يشغله الفرد في المجتمع ، هو في حد ذاته علامة على أن جماعات اجتماعية جديدة قد ظهرت إلى حيز الوجود (٥) . لكن استخدام ماركس للوعي الطبقي ، الذى كان له أثره العميق في النظريات السوسيولوجية والمذاهب السياسية على حد سواء ، يعنى شيئاً أكثر من ذلك ، وهو التكون

(3) See, *Elites and Society*, Chapter 11.

(4) See above, pp. 28-30.

(٥) انظر معالجة بالغة القيمة في :

Asa Briggs, the Language of «Class» in Nineteenth Century England in Asa Briggs and John Saville (eds), *Essays in Labour History* (1960).

التدريجي لإيديولوجيات متميزة ، وتنظيمات سياسية هدفها حماية مصالح طبقة معينة في الصراع العام بين الطبقات (٦) .

وقد عرض ماركس لنمو الوعي الطبقي لدى الطبقة العاملة كما لو أنه يكشف عن هذه الخصائص بدرجة إستثنائية ، فهو يعبر عن نفسه في الأيديولوجيات والحركات السياسية ، التي أكدت بقوة المصالح الاقتصادية بين الرأسماليين والعمال ، وطالبت بتغييرات اجتماعية أساسية حتى ينتهي ذلك النظام المجتمعي القائم على الطبقات . وهكذا تصبح الطبقة العاملة عنصرا ثوريا في المجتمع طالما أن هدفها الواعي هو تدمير النسق الطبقي ككل . ولقد كتب ماركس ، بحماس الشباب ، في تصويرو لنظريته عن الطبقات الحديثة ، التي وجهت كل تفكيره التامضي بعد ذلك ، يقول :

« يجب أن تكون طبقة لها قنواها الأساسية ، طبقة في المجتمع المدني ، وليست طبقة للمجتمع المدني ، طبقة تقضي على كافة الطبقات الأخرى ، هي قطاع من المجتمع له طابعه العام ، لأنه يعاني من مشكلات مشتركة ، وهي لانتالب بإصلاح خاص ، لأن الخطأ الذي ارتكب في حقها ليس خطأ خاصا ، ولكنه خطأ عام ، يجب أن يتكون قطاع من المجتمع لايطالب بأية مكانة تقليدية ، وإنما يطالب فقط بمكانة إنسانية ... وهو أخيرا قطاع لا يستطيع أن يحرر نفسه دون أن يحرر من قطاعات المجتمع الأخرى . من ثم دون أن يعمل على تحرير كل هذه القطاعات ، التي يمكن وصفها بإيجاز بأنها فقدت الإنسانية كلية ، إنه يستطيع فقط أن يسترد مكانته حينما يسترجع الإنسانية بصفة عامة . وهذا الانهيار للمجتمع كطبقة خاصة إنما

(٦) لاحظ ماركس في : The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte :

فيما يتعلق بالفلاحين ما يلي : « طالما أنه لا توجد سوى روابط محلية بين الفلاحين ذوي الملكيات الزراعية الصغيرة ، ولا تؤدي طبيعة مصالحهم إلى وجود جماعة محلية ، أو روابط قومية ، ويوجد تنظم سياسي بينهم ، فاتهم لا يكونون طبقة » .

يعنى البروليتاريا » (٧) .

ولقد بدا هذا التصور للطبقة العاملة بوصفها حاملة لواء الحركة الثورية لتأسيس مجتمع لاطبقى ، لكثير من علماء الاجتماع تصوراً يشير العديد من التساؤلات في ضوء البحوث الحديثة : فالأمر لا يتصل بإنكار انتشار الوعي الطبقي بمعناه الواسع ، أو الارتباط بين عضوية الطبقة والإنماء السياسى ، إذ كشفت المسوح الاجتماعية بوضوح أن أغلب الناس يالفون البناء الطبقي لمجتمعهم ، وهم يدركون موقعهم الخاص من هذا البناء . كذلك اتضح أن عضوية الطبقة لا تزال هى المؤثر القوى الوحيد فى الإنجازات الاجتماعية والسياسية للشخص ، وأن الأحزاب السياسية الرئيسية فى معظم الأقطار تمثل المصالح الطبقيّة فى المحل الأول . أما الشيء الذى جعلته الدراسات الحديثة موضع تساؤل فهو النظرة للقائلة بأن الطبقة العاملة فى الأقطار المفتوحة صناعياً ، تكافح من أجل إحداث تحول ثورى فى المجتمع ، بدلا من الإصلاحات التدريجية التى تدخل على البناء الاجتماعى القائم أو أن هناك تناقضا شاملا وتعارضا بين مذاهب الأحزاب السياسية وأهدافها ، تلك الأحزاب التى تحصل على التدعيم الأساسى لها من الطبقات المختلفة . والطبقة العاملة فى مفهوم ماركس ثورية بمعنىين : الأول أنها تستهدف إحداث أكثر التغيرات شمولاً وحيوية فى النظم الاجتماعية التى عرفت خلال تاريخ الإنسان ، والثانى أنها ستحقق هدفها من خلال الصراع مع البورجوازية ، ذلك الصراع الذى سيصل إلى مستوى الكفاح العنيف حول القوة . وتتلام الطبقة العاملة الناشئة فى منتصف القرن التاسع عشر تماماً مع هذا الإطار ، وهى التى حققت وجودها إلى حد ما عن طريق تجارب الثورة الفرنسية ، أما الطبقة العاملة الجديدة التى ظهرت فى منتصف القرن العشرين ، فهو يزعم بأنها لا تقوى على التوافق .

(7) Karl Marx, «Critique of Hegel's philosophy of Right, in Deutsch Französische Jahrbücher (1844).

وأكدت نتائج دراسات العمال الصناعيين ، التي أجريت خلال العقد الماضي ، بصفة عامة أن هناك تدهوراً في توحدهم بالغايات الجماعية ، وكذلك في مدى حماسهم للتحرك كطبقة من أجل إقامة نظام اجتماعي جديد. وقد لاحظ زفيج F. Zweig في دراسته عن العمال في أربعة مشروعات حديثة أنه « عند الحديث عن الطبقات ، يبدو أن الشخص يتحدث أساساً عن نفسه ، حول الجوانب الشخصية من المشكلة ، لا عن الموقف الاجتماعي أو البناء الاجتماعي (٨) . بل إنه ذهب إلى حد القول بأنه على الرغم من أن ثلثي العمال الذين تم إستبارهم ، قد صنفوا أنفسهم ضمن الطبقة العاملة ، فإن هذا الاعتراف بوضعهم الطبقي لم يصاحبه أى إحساس قوى بالولاء الطبقي . وقد توصلت دراسة أخرى عن العمال الفرنسيين (٩) إلى نتائج قريبة الشبه جداً من ذلك ، حيث فرق الباحثون بين ثلاثة نماذج لإستجابة عمال المصانع بالنسبة لوضعهم في الاقتصاد والمجتمع : ١ - المراوغة (أى محاولة الهروب من العمل الصناعي ، إما بالإرتقاء إلى وضع أعلى في المنشأة ، أو بالبحث عن عمل مستقل) ٢ - الإستسلام (القبول الاضطرارى للعمل الصناعي كمصير محتوم) ٣ - التمرد (معارضة ومقاومة التنظيم الرأسالى للصناعة) . ويعد النموذج الثاني ، من بين هذه النماذج الثلاثة أكثرها شيوعاً ، بينما الثالث أقلها ، مع أن ٩٪ من عمال هذه الفئة الأخيرة ، الذين يعتقدون أنهم يستطيعون تحسين وضعهم عن طريق العمل الجماعي ، لا يؤمنون على الإطلاق بأن هناك مجتمعاً في المستقبل سيكون قادراً على تقييد حالة الخضوع التي يعيشها العامل في المصنع . ولخص الباحثون نتائجهم بقولهم إنه على الرغم من أن العمال الذين أجريت عليهم الدراسة لا يزال لديهم وعي جماعي (إذ أنهم يعتبرون أنفسهم عمالاً متميزين تماماً عن الجماعات الأخرى)

(8) F. Zweig The Worker in an Affluent Society (1961)
p. 134.

(9) A. Andrieux, J. Lignon ' L'Ouvrier J'aujourd'hui (1969) .

إلا أنهم يقتفرون إلى أية أهداف جماعية . فالعامل في وقتنا الحاضر « شخص
 إنعزل عن تقاليد الطبقة العاملة ، وليست لديه مبادئ عامة ، ولا نظرة
 عالمية ، يمكن أن توجه حياته » (١٠) . ولقد لاحظوا أن هذه النتيجة
 تنفق تماماً مع النتائج التي خلصت إليها دراسات ألمانية أجراها بوبيتز Popitz ،
 وبيدناريك Bednarik وآخرون . فقد أوضح بوبيتز وزملاؤه في دراساتهم
 عن عمال صناعة الصلب بمدينة دوهر (١١) ، أن هناك وعياً قوياً بالطبقة
 العاملة ، يرجع إلى التفرقة القائمة بين العمال اليدويين ، وأولئك الذين
 يتولون مهمة تخطيط ، وترشيد ، وتوجيه العمل . أما الذين لا يزالون
 يفكرون في إطار وجهة النظر الماركسية عن انتصار الطبقة العاملة ، وتحقيق
 المجتمع اللاتبقى ، فهم يمثلون أقلية ضئيلة . واختتم بيدناريك ، بالمثل ،
 مقاله عن « العامل الشاب في وقتنا الحاضر » بقوله : « لم يعد المجتمع مثلاً
 للطبقة العاملة ، وأن العامل يميل إلى الانغلاق أكثر فأكثر داخل نطاق
 حياته الخاصة » (١٢) .

حتى أن معظم هذه الأفكار عرضت عرضاً متكاملًا في تحليل جولده ثورب
 Goldthorpe ولكوود Lockwood لفكرة (التبرج) (١٣) ، حيث
 ذهب إلى أن المجتمعات الغربية للصناعية قد شهدت تطابقاً بين الطبقة الوسطى
 الجديدة والطبقة العاملة الجديدة ، مما خلق بدوره نظرة متميزة للمجتمع عملت

(10) Op. cit, p. 189.

(11) H. Popitz, H. P. Bahrdt, E.A. Jures, H. Kesting, Das
 Gesellschaftsbild des Arbeiters (1967).

(12) K. Bednarik, Der Junge Arbeiter Von heute-ein never
 Typ (1953) pp. 138-141.

(13) John H. Goldthorpe, David Lockwood, 'Affluence
 and the British Class Structure', Sociological Review
 XI (2) July, 1963, see above, pp. 29-30.

على إقتراقهما عن النزعة الفردية الراديكالية لدى الطبقات الوسطى القديمة ، والنزعة الجماعية الكلية عند الطبقة العامة القديمة . ولقد صادفت النزعة الجماعية قبولا من هذا المنظور الاجتماعي الجديد بوصفها وسيلة (وينطبق ذلك أيضاً على انتشار حركة النقابات بين موظفي الباقية البيضاء) ولم تكن غاية على الإطلاق (وذلك ما ينطبق على ضعف الولاء الطبقي بين العمال) . وقد استخدم جولد ثورب ولكوود مصطلحي « النزعة الجماعية الوسيطة » و « التمرکز حول الأمرة » لوصف مركب المعتقدات والاتجاهات التي ينطوي عليها هذا التصور للمجتمع . ويشير المصطلح الثاني إلى الظاهرة التي وصفها كتاب آخرون بأنها « الانغلاق داخل الحياة الخاصة » والتي تظهر في إهتمام العامل أساساً بمستوى معيشة أسرته ، وفرص التقدم المتاحة أمامه ، وتعليم أبنائه ، وفرص التحاقهم بمهن عليا .

أما الخاصية الثانية للطبقة العاملة كقوة ثورية ، وهي اندماجها في صراع طبقي حنيف ، فمن الممكن مناقشتها بإيجاز . لوحظ في معظم البلاد المتقدمة صناعياً أن عنف الصراع الطبقي قد خف إلى حد كبير خلال العقود القليلة الماضية ، وأن الأحزاب العمالية التي لا تزال تعتبر القوة وسيلة تحقيق أهدافها ، محدودة العدد جداً ، ولا تنطوي على أهمية كبيرة . ولقد تغيرت الظروف في نهاية القرن التاسع عشر نتيجة لعوامل عديدة ، يمكن أن نميز من بينها تطور الديمقراطية السياسية ، وزيادة فاعلية قوة الحكومات الحديثة ، بعد التطورات الهائلة في التكنولوجيا العسكرية ، والإدارة والاتصال ، والتغير الذي طرأ على طبيعة أهداف الطبقة العاملة ، فضلاً عن العلاقات بين الطبقات . وسوف يكون من الخطأ أن نستبعد تماماً دور العنف في الصراعات السياسية القائمة في المجتمعات الصناعية الغربية ، إذ أن الصراعات الطبقيّة العنيفة لم تقع فقط حتى وقت حديث يورخ بعام ١٩٣٠ ، وإنما أردت نماذج أخرى للصراع الاجتماعي — مثل الصراع بين الزوج والبيض في الولايات المتحدة — إلى ظهور

العنف خلال العقد الماضي . ومع ذلك ، فمن الملاحظ في وقتنا الحاضر أن المجتمعات التي اتجهت نحو التصنيع هي التي شهدت صراعات عنيفة بين الطبقات .

ولقد كانت التغيرات في العلاقات بين الطبقات في المجتمعات الرأسمالية مصاحبة لتلك التغيرات التي طرأت على طابع الطبقات الاجتماعية الرئيسية ، بحيث نجد نوعاً من التأثير المتبادل بينهما . وبقل ما اشد الحراك الاجتماعي ، وازداد عدد الطبقات الوسطى ، بقل ما تنطمس صورة المجتمع بوصفه ينقسم إلى طبقتين متصارعتين ، بواسطة صورة أخرى يظهر فيها المجتمع على أنه يمثل تسلسلاً متغيراً لا متناهياً لأوضاع المكانة ، بحيث تتداخل مع بعضها ، ويستطيع الأفراد والجماعات التحرك داخلها على نحو أيسر من الماضي بكثير . يضاف إلى ذلك أن الصراعات الاقتصادية اليومية بين العمال وأصحاب الأعمال قد خضعت لمزيد من التنظيم بواسطة الدولة ، وذلك بعد إنشاء مؤسسات إجماعية تتولى مهام المفاوضة ، والتحكيم ، والاستشارة المتبادلة . ولعل هذا الموقف الذي دفع رالف دارندورف Ralf Dahrendorf إلى أن يكتب في مؤلفه : الطبقة والصراع الطبقي

في المجتمع الصناعي Class and Class Conflict in Industrial Society عن « مجتمعات ما بعد الرأسمالية » التي نكتسب فيها الصراعات الصناعية طابعاً نظامياً ، ومن ثم تنعزل عن مجال السياسة ، وبرغم ما ينطوي عليه ذلك من مبالغه طالما أن الصراعات السياسية تلور إلى حد كبير حول المصالح الطبقيّة ، وهذه حقيقة مسلم بها على نطاق واسع ، إلا أن القضية السابقة تعد صادقة إلى حد ما بالقليل الذي تشير معه إلى تخفيف العدوّة بين الطبقات ، وظهور مسائل سياسية تبتعد إلى حد ما عن الاعتبارات الخاصة بالمصالح الطبقيّة . ولا شك أن هناك أساساً مشتركاً بين الأحزاب السياسية الرئيسية في المجتمعات الصناعية الغربية ، فتطور العلم والتكنولوجيا والنمو الحضري ، وارتفاع مستويات المعيشة ، والتجمع الحضري والجريمة

تعتبر جميعاً مسائل يتعين معالجتها ميامياً من منظور واحد في كافة المجتمعات الصناعية .

وفسر بعض علماء الاجتماع التغيرات الاجتماعية التي أدت إلى ظهور الطبقة العاملة الجديدة ، والمناخ السياسي الذي ضعفت فيه حدة المواجهة بين الطبقات ، بوصفها مرحلة أساسية تدور فيها الطبقة العاملة في المجتمع ككل ، وهي بداية « نهاية الإيديولوجية » ، بالمعنى المحدد لندهور المذاهب الاشتراكية التي تقدم تقدماً راديكالياً للمجتمع القائم وتأمل في ظهور شكل بديل له . غير أن هذا التفسير يتخطى حدود الوقائع التي كشفت عنها البحوث السوسيولوجية . فهو يستند — مثلاً — إلى مقارنة ضمنية بين الوضع الراهن للوعي الطبقي لدى الطبقة العاملة ، وبين حالته في عصر سابق غير معروف أو محدود تماماً ، عصر التضحية البطولية والكفاح . وعلى العكس من ذلك ، يجب أن نلاحظ أنه خلال العقود القليلة الماضية ، وهي الفترة الحقيقة التي يفترض أن تكسب فيها الطبقة العاملة وجهة نظر الطبقة الوسطى ، حظيت الأحزاب الاشتراكية في أوروبا بتدعيم واضح ، أو على الأقل إزداد هذا التدعيم نسبياً . وقد يثار إعتراض على ذلك مؤداه ، أن هذا التدعيم جاء نتيجة الاستبعاد المستمر للأفكار الاشتراكية المتميزة عن برامج هذه الأحزاب . لكن ذلك أيضاً مشكوك فيه فلقد تغيرت لغة الاشتراكية خلال القرن الماضي ، على نحو يستوجب الدراسة الدقيقة . غير أن أهداف الحركة العمالية — الجماعية والمساواة الاجتماعية — لم يجلت لها أن أغفلت أو حتى خضعت لمعارضة متادة :

إن صورة يأس الطبقة العاملة ، وضعف حماسها للأهداف الجماعية ، التي قدمتها الدراسات المشار إليها قبل قليل ، يجب النظر إليها على أنها صورة تعبر عن لحظة زمنية معينة ، لا على أنها قصة فيلم مستمر . وحتى حينما نعتبرها صورة وقتية ، فإنها لا تعرض كل خصائص الموقف الشامل عرضاً متكافئاً ، ولقد ذهب « سيرج ماليه » Serge Mallet في دراسته « للطبقة العاملة

الحديدية » التي أشرنا إليها من قبل (١٤) ، إلا أنه بما أن العامل كمنتج لا يزال في موقف الخضوع والطاعة ، على حين أنه كمتهلك يعيش حرية جديدة واستقلالاً ، فإن أقوى تعبير عن الوعي الطبقي هو ذلك الذي يتم من خلال العلاقة بينه والعمل (١٥) ، وهو يعتقد أن ذلك يظهر بوضوح في تغير طبيعة مطالب النقابات في القطاعات الصناعية الحديثة ، حيث ازداد اهتمامها بقلة ساعات العمل ، وزيادة عدد أيام العطلات ، وفرض مزيد من الضبط على سياسات الإدارة وتعمكس هذه المطالب رغبة الطبقة العاملة الحديدية في إحداث تغير أساسي لوضعها في نظام الإنتاج ، بصورة قريبة جداً من تصورات للفكر الاشتراكي الكلاسيكي . وربما يمكن أن نضيف إلى ذلك أن نفس المطامح تبرز عن نفسها في المناقشات الواسعة لمختلف صور تعاون المنتجين ، تلك التي وجدت في نجاح الإدارة الذاتية للعمل في يوغسلافيا مصدر إلهام قوى .

وثمة مؤثرات أخرى عديدة داخل نطاق العمل في المجتمعات الصناعية الغربية تدعم المناقشات الإيديولوجية حول الصورة المقبلة للمجتمع ، كما تساند على وجه الخصوص المذاهب الاشتراكية للطبقة العاملة . وأهم هذه المؤثرات إتساع نطاق الملكية العامة للصناعة ، والإدارة العامة للاقتصاد ، والتوسع الشامل في طائفة كبيرة من الخدمات الاجتماعية والثقافية ، وما صادفه ذلك كله من قبول عام . والواقع أن التعارض بين « الرخاء الخاص » و« البؤس العام » الذي أشار إليه جلبرت T. K. Galbraith قد نه كثيراً من الناس إلى الحقيقة التي مؤداها ؛ أنه يمكن فقط الحصول على كثير من المميزات

(١٤) أفظر ما سبق ، الفصل الثاني .

(١٥) يظهر ذلك بوضوح في تعليقات العمال التي سجلها أندريو وليجنتون (مرجع سابق) . فقد أشاروا دائماً إلى الفروق في المعاملة التي يجدها من الأفراد الآخرين فيما يتعلق بالنظرة إليهم كعمال (في المصنع ، وعند الانتقال إلى العمل) أو كمواطنين (في وقت الفراغ) . وقد لخص أحد العمال هذا الموقف بقوله إنني كعامل أعامل معاملة عادية جداً ولكنني « ... حينما أكون في سيارتي الخاصة وأتوقف سائلاً عن اتجاه الطريق ، فإن رجل البوليس ينظرني باحترام وتحية متقدماً أنه يتعامل مع أحد النبلاء » (ص ص ٣١ - ٣٢)

الخاصة والمحافظة عليها بواسطة عمل شعبي . فقد ينجح الأفراد تماماً في توفير حاجاتهم الشخصية كالمأكل ، والسكن ، والمواصلات ، وبعض أنواع الترقية ، لكنهم لا يستطيعون على المستوى الفردي ضمان وسائل الراحة الكاملة المتمثلة في الطرق ، والتسهيلات الخاصة بالرياضة والترويح ، وظروف العمل الملائمة ، والبيئة الحضرية المناسبة الجذابة . غير أن البحث الدائم عن الثروة الخاصة والاستمتاع ، أدى في الواقع إلى افقار هذه الخدمات العامة الحيوية .

أما في المجال الاقتصادي ، فقد أدى نمو حجم المؤسسات في الفروع الرئيسية للصناعة ، والاتجاه نحو الرقابة الاحتكارية في بعض القطاعات ، إلى الحد من التباين والاختلاف بين العمليات التي تقوم مشروعات ذات ملكية جماعية ، وتلك التي تشرف عليها مشروعات ذات ملكية خاصة . وإذا كنا لانجد في الوقت الحاضر إهتماماً عاماً بمسألة « التأميم » في مجال الصناعة ، فإن ذلك يرجع إلى التسليم بأن تغير الملكية لن يؤثر على الأداء الاقتصادي للصناعة من جهة ، فضلاً عن أن الاقتصاد ككل يجب أن يخضع باستمرار للتنظيم والتوجيه من جانب السلطات السياسية إذا كان لنا أن نطالب بتحقيق درجة عالية من التطور عن طريق التطبيق المنظم للعلم في مجال الإنتاج من جهة أخرى . وقد قلت أهمية المنظم في الوقت الحاضر ، بينما ارتفعت قيمة المدير المدرب (الذي يستطيع أن يكون أحد موظفي الخدمة المدنية الأكفاء) والعالم .

والواقع أن اتساع نطاق الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة ، الذي جاء في وقتنا الحاضر نتيجة للضغوط التي فرضتها حركة العمال ، قد دعم التصور الاشتراكي للمجتمع القائم على المساواة والجماعية أكثر فأكثر . حقيقة أن التشريع الاجتماعي في دول الرفاهية قد لا يحقق قدراً كبيراً من المساواة ، سواء فيما يتعلق بأهدافه أو نتائجه (١٦) ، لكنه طالما أنه اتسع ليشمل « سياسة

(١٦) أنظر مناقشة لهذا النقطة في :

T. Marshall, Social Policy, 1965, Ch. 15, "Retrospect and Prospect",

الدخول « فإنه اقترّب من تلك الظروف ، التي لاحظ أحد العلماء الاجتماعيين الألمان أنها تجعل مهمة السياسة الاجتماعية هي تحديد نظام أولوية المطالب بالنسبة للنتائج القوي (١٧) ، وهي بدورها ظروف تتفق تماماً مع مؤسسات المجتمع اللاطبقى .

وإذا كانت هذه المناقشات للطبقات والأيدلوجيات في المجتمعات الغربية تعني أن الطبقة العاملة سوف لا يزال ينظر إليها كقوة مستقلة في الحياة السياسية ، وراحدة تستهدف إحداث تغيرات أساسية في البناء الاجتماعي ، فهي تكشف أيضاً عن أن نمو الطبقة العاملة قد افترق ، من حيث اعتبارات عديدة ، عن ذلك الاتجاه الذي توقعه ماركس والماركسيون الأوائل ، ذلك أن نظرية ماركس تتناول بالضرورة المراحل الأولى من تكوين الطبقة العاملة ، هي تقدم فرضاً عامة ، بدلا من النتائج الحاسمة التي تستند إلى البحث المتعمق . وعلماء الاجتماع الماركسيون - وهم محدودى العدد - لم يفلحوا في التقدم بالدراسة الأمبيريقية للطبقات الاجتماعية ، إذ غالباً ما يكتبون عن مجتمع خيالي ، يستمر فيه الصراع الطبقي بصورة هنيئة لا تتأثر بأحداث الحياة العملية ، مثل ظهور الديمقراطية السياسية ، والتوسع في خدمات الرفاهية ، ونمو الدخل القومي ، وتزايد التشريعات الحكومية في المجال الاقتصادي . وساعد ماركس نفسه من خلال رؤيته الشاملة للمواجهة الثورية بين الطبقات وتفاوله المبني فيما يتعلق بنمو حركة العمل ، ساعد على تشجيع النظرة السابقة إلى حد ما ، فلقد وجدت ثورات بورجوازية ، وسوف تكون هناك ثورات بروليتارية ولم يستطع ماركس ولا أتباعه أن يفحصوا فحصاً كافياً جوانب القوة .

ومواطن الضعف في الطبقات الاجتماعية الرئيسية التي توجد في المجتمع الرأسمالي ، التي بدت معظمها واضحة في الحقيقة خلال تجارب الخمسين أو الستين سنة الماضية . وأصر ماركس على أن الأفكار المسيطرة في أي مجتمع هي أفكار الطبقة الحاكمة ، لكنه لم يتناول بدقة مدى أهمية تلك

الأفكار ذاتها في تدعيم هذا الحكم ، وعلى الصعوبة التي متواجده الطبقة العاملة حين تعارضها منطلقاً من أفكارها الخاصة (١٨) . حقيقة أنه يُعتقد أن نظريته الاجتماعية سيكون لها تأثير بالغ (كما حدث بالفعل) ، كما أنه يعتمد أيضاً على فشل الرأسمالية الاقتصادية — الأزمات الشديدة باستمرار — في القضاء على الأفكار البورجوازية . والواقع أن التقليل من شأن الأفكار البورجوازية حدث فقط خلال فترات قصيرة ، وفي تلك المجتمعات التي كانت تعاني من الهزيمة في الحرب ، وهي الظروف التي حدثت خلالها الثورات الرئيسية في القرن العشرين . وعلى العكس من ذلك ، فمن الإنصاف القول بأن الطبقة العاملة في كافة المجتمعات استمرت متأثرة تماماً بالأفكار السائدة في المجتمع الرأسمالي ، مثل القومية ، والاستعمار ، والتصور التنافسي الاستحواذي للطبيعة الإنسانية ، والعلاقات الاجتماعية ، فضلاً عن تأثيرها في الوقت الحاضر بالنظرية التي مؤداها ، أن الغاية القصوى للمجتمع هي تنمية مزيد من الثروة المادية . وتكشف محاولات الهجوم على هذه الأفكار ، عن الصعوبات البالغة التي ينطوي عليها هذا العمل . ولم يستطع « نموذج الدولية » الذي تسعى إليه الطبقة العاملة إلا أن يتحقق بصورة جزئية غير مكتملة ، في مواجهة التصابق والحروب القائمة بين الدول ، والفروق في اللغة والثقافة ، والمشكلات العديدة التي تنطوي عليها محاولات تأسيس منظمات دولية على أي مستوى . ومن ناحية أخرى أصبح من المألوف النظر إلى فكرة المنافسة والنشاط بوصفها تعني التملك والاستحواذ ، حينما ترتبط بالمساواة في الفرصة — المفترضة أو الحقيقية — التي جاهدت من أجلها الطبقة العاملة

(١٨) كان جرامسكي Gramsci هو الوحيد من بين الماركسيين المتأخرين الذي اهتم اهتماماً حقيقياً بهذه التساؤلات ، واعتقد أنه تأثر في ذلك بأعمال زميله موسكا الذي أدخل مصطلح « القاعدة السياسية » لوصف تلك المذاهب التي يتعين أن تطورها كل طبقة حاكمة — فيما يعتقد — وأن تحظى بقبول بقية المجتمع ، إذا كان لها أن تحصل على القوة .

ذاتها ، بينما من المنطقي أن تروق فكرة النمو الاقتصادى المستمر للمدين يكافحون من أجل الهروب من الفقر المدقع .

ومع ذلك ، فبالرغم من كل هذه الصعوبات ، فإن أفكار المساواة والجماعية قد حققت إنتشارا واسعا خلال هذا القرن . ولقد كان إنتشارها بطيئا أكثر مما توقع ماركس ، لكن ذلك لا يزيد عن كونه قد إرتكب خطأ فى تقدير الزمن ، بينما هو لا يزال محقا بالنسبة للاتجاه العام للتغير . والسؤال الآن يدور حول ما إذا كانت هذه الأفكار قد فقدت حيويتها ، وأخذت فى التدهور ، أم أنها ما تزال نشطة مؤثرة . لقد لاحظ عدد من علماء الاجتماع كما سبق أن رأينا ، أن هناك ضعفا فى حماس الطبقة العاملة للغايات الجماعية وفقدان للاهتمام بأية مبادئ اجتماعية ، وأنهم يدرجون فى الثقافة المميزة لها . وقليلون منهم ، من بينهم ليبست S. M. Lipset نظروا إلى الارتباط بين الديمقراطية وارتفاع مستويات المعيشة على أنه أقصى إنجاز لمجتمع المساواة . وهكذا يصبح الهدف النهائى لحركة العمال : . . . ليس هو الديمقراطية فحسب ، أو حتى اعتبارها أساسا وسيلة تحقيق من خلالها الجماعات المختلفة أهدافها أو تسعى من أجل الوصول إلى مجتمع المساواة ، أنها فى مجتمع المساواة ذاته حين يمارس نشاطه (١٩) . وقد سلم ليبست بأنه لا يزال هناك صراع طبقي من أنواع متعددة ، فى المجتمعات الرأسمالية ، ولكنه اعتبره يتعلق فقط بتوزيع الدخل ، لا بأية تغيرات عميقة فى البناء الاجتماعى للثقافة ، وافترض وجود اتجاه ثابت نحو مزيد من المساواة فى الدخل ، تلك التى تحول الصراع إلى عملية مساومة محدودة بين جماعات المصالح ، وتجرده من كل الدلالات الأيديولوجية أو السياسية .

وهناك أسباب عديدة تدعونا إلى اتخاذ موقف الحذر إزاء قبول وجهة النظر القائلة بوجود سلام نسبي فيما يتعلق بالجانب الأيديولوجي ، وبأن

النقص الواضح في فاعلية المثاليات التي تتبناها الطبقة العاملة قد أصبح من الخصائص المستقرة للمجتمعات الرأسمالية ، وأتينا قد بلغنا فعلا الشكل النهائي للمجتمع الصناعي . فأولا من المحتمل أن يزداد عدم الاقتناع كما ظهر بوضوح عدم وجود اتجاه عام نحو مزيد من المساواة الاقتصادية ، وأنه يوجد على خلاف ذلك حركات بالغة القوة تميل إلى إحداث توزيع غير عادل للدخل والثروة ، حينما يقل الضغط الصناعي والسياسي الذي تمارسه الطبقة العاملة . فمن الواضح ، مثلا ، أنه يوجد في بعض الأقطار الغربية عدم تناسب هائل بين الزيادات المتواضعة في الأجور التي يطالب بها كثير من عمال الصناعة في السنوات الحالية ، والزيادة الكبيرة في المرتبات التي طالبت بها بعض جماعات المهن الفنية العليا . وقد تكون هناك مبررات قوية تساند أصحاب المهن الفنية العليا في الإلحاح من أجل تنفيذ مطالبهم ، وبخاصة حينما تكون فرص توفير أشخاص ذوي كفاءات محدودة ، بحكم طبيعة النظام التعليمي ، في هذه الحالة بالذات تفسر أجهزة الإعلام تصرفاتهم تفسيراً أكثر تعاطفاً من تفسيرها للتصرفات المماثلة التي تصدر عن عمال الصناعة . كما أن وعيهم الطبقي ، وتصميمهم على تدعيم أو تحسين وضعهم الحالي في المجتمع ، يزداد تكاملاً بدلاً من أن يصاب بالضعف والوهن . ويبدو أن النمو الاقتصادي المستمر للمجتمع ككل الذي أفادت منه الطبقة العاملة ، قد عاد بفوائد أكثر على أولئك الذين يحصلون على دخولهم أساساً من ملكية رأس المال . وهكذا ، إذ كان الصراع المحدود بين الطبقات ومصالح الفئات المختلفة ، والسلام الأيديولوجي ، يعتمدان على وجود اتجاه مستقر نحو مزيد من المساواة الاقتصادية ، فمن العسير إذن أن نعالجها في وقتنا الحاضر من أية زاوية أكدها وجهات النظر السابقة .

وهناك اعتبار آخر يبدو لي أنه ينطوي على أهمية أكثر وهو أن ثمة تناقضاً واضحاً بين ظروف الطبقة العاملة أثناء العمل ، وظروفها في وقت

الفراغ . فتأمين العمل ، وارتفاع مستويات المعيشة ، قد حققا مزيداً من حرية الاختيار والاستقلال في السلوك لدى عمال الصناعة خارج نطاق العمل ، وحصل العمال الشباب على وجه الخصوص على الفرص الملائمة لهم . لكن إحدى نتائج ذلك هي أن التعارض بين العمل والفراغ أصبح أكثر قوة . ففي العمل لا يزال هناك قهر ، وإحساس قوى بالتعبية ، ونقص في المسؤولية ، وهدم وجود قنوات للتعبير عن الذات . ولقد كشفت بوضوح كل دراسات الطبقة العاملة الجليدة التي عرضتها فيما سبق عن أن العمال يدركون تماماً هذه القسمة الثنائية في حياتهم ، وأنهم يكونون كراهية عميقة لنظام العمل الصناعي القائم ، وهم ولاشك سيجدون في ملاحظة ماركس عن العامل تعبيراً حقيقياً عن ظروفهم : « ... فالعامل لا يحقق ذاته في عمله ، ولكنه ينكرها ، إن لديه شعور بالبوئس بدلاً من الإحساس بكيانه ، وهو لا يستطيع تنمية قواه العقلية والفيزيائية بحرية ، كما أنه أصيب بالإرهاق الجسماني ، والإجهاد العقلي » ، ذلك لأن عمله ليس اختيارياً ، ولكنه مفروض عليه ، إنه عمل إجباري ، ومن ثم فهو شعر بوجوده في بيته فقط حين يقضى وقت فراغه » (٢٠) .

والواقع أننا لانستطيع أن نسلم بأن هذه القسمة ستظل باقية دون تغيير ، وإنما يمكن التغلب عليها أو الحد منها بطرق متعددة . فقد يؤدي النمو الاقتصادي السريع إلى تقليل ساعات العمل ، وزيادة وقت الفراغ بحيث يصبح البناء الرأسمالي للسلطة في الصناعة دوراً ثانوياً في الحياة الشخصية والاجتماعية للفرد ، ويفقد الاهتمام به تماماً ، أو قد تكون هناك من ناحية أخرى جهود تستهدف تحقيق نوع من الحرية والاستقلال في مجال الإنتاج الاقتصادي ، كذلك التي توجد في وقت الفراغ ، وقد تساعد التغيرات في طابع الإنتاج ذاته على تدعيم هذه الجهود ، بعد أن

يصبح الإنتاج نشاطاً علمياً - يطبق العلوم الطبيعية والاجتماعية على السواء -
بحسب الحاجة القيام به إلى خدمات أفراد مسئولين تلقوا تعليماً عالياً . ومن المحتمل
أكثر من ذلك أن يوجد نوع من التكامل بين هاتين الحركتين ، ولكن
إلى أن تكتمل الحركة الثانية تماماً ، يبدو أن سياسات منظمات الطبقة
العامة التي تسعى إلى السيطرة على موقف العمل ، سوف تظل - كما بدا
ذلك لماركس - هي النشاط الرئيسي في كل نظام اجتماعي .

لقد استغرقت نشأة الطبقة العاملة في المجتمعات الحديثة وقتاً أطول بكثير
مما افترض ماركس ، ونادراً ما وصلت إلى حالة الصراع الحاسم مع
البورجوازية كما توقع . ويبدو مسن المحتمل في المستقبل أن يظهر تطور
تدريجي مائل ، لكن النهاية مستظل هي المجتمع المثالي الذي تصوره ماركس ،
اجتمع اللاتقني . والحقيقة أننا أصبحنا الآن فقط ، بعد أن أتاح التطور
المائل للعلوم إمكانية قيام مجتمعات ذات ثروة حقيقية - مع وجود احتمالات
غير معروفة بالنسبة لزيادة السكان والحرب الثورية - ننظر إلى الأسس
الافئصادية للمجتمع اللاتقني نفس النظرة التي أكدتها دراسات سابقة .
وليس أمامنا فقط سوى التفكير في أنواع التفاضل التي ستظل باقية بعد
نصفية الطبقات الاجتماعية ، وبعد أن توجد الظروف التي تتيح للأفراد
الاستقلال والمسئولية في العمل والفراغ . ومع ذلك ، فلا بد أن توجد
بلاشك بعض الفروق في هيئة المهن ، والدخول ، والأوضاع الاجتماعية
للأفراد ، لكن لا يوجد سبب يدعونا إلى افتراض أنها ستكون فروقاً
هائلة ، أو أنها لن تتسق مع الوعي بالمساواة في الإنسانية والحياة الاجتماعية .

إن الخطأ الأساسي الذي تنطوى عليه معظم الدراسات الحديثة للطبقات
الاجتماعية هو أنها تفتقر إلى البعد التاريخي . ولقد قبل بعض علماء الاجتماع
وجهة النظر القائلة بأن هناك تطوراً تاريخياً للطبقات والصراعات الطبقة
في المرحلة المبكرة من الرأسمالية الصناعية ، إلا أنه انتهى في المجتمعات

للمتقدمة صناعيا التي استطاعت فيها الطبقة العاملة أن تتخلص من الفقر ، واكتسبت الحقوق الصناعية والسياسية ، وهذا بالضبط هو موقف علماء الاقتصاد الذين وصفهم ماركس بأنهم اعتقدوا بأن هناك تاريخا لأن الإقطاعية اختفت ، على حين أنه لا يوجد تاريخ على الإطلاق . غير أن هذا الافتراض لا يستند إلى أية دراسة حقيقية عن تطور الطبقات الاجتماعية في العصور الحديثة ، أو الحركات الاجتماعية في العصر الحاضر ، التي تكشف عن احتمالات التغير الاجتماعي في المستقبل . إن التحليل التاريخي لتغير البناء الطبقي في المجتمعات الحديثة ، كذلك الذي عرضت خطوطه الأساسية ، يظل مهمة رئيسية لم يستطع علماء الاجتماع اليوم أن يتجزوها .

هــسـا بـرـهـم

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

مراجع مختارة

مؤلفات عامة :

ARON, RAYMOND, *La Lutte de classes* (Paris, Gallimard, 1964).

DAHRENDORF, RALF, *Class and Class Conflict in Industrial Society* (London, Routledge and Kegan Paul, 1959).

DJILAS, M. *The New Class* (London, Thames and Hudson, 1957).

GEIGER, THEODOR, *Die Klassengesellschaft in Schmelztiegel* (Köln-Hagen, 1949).

INTERNATIONAL SOCIOLOGICAL ASSOCIATION, *Transactions of the Third World Congress of Sociology* (London, 1956). Vol. III.

MARSHALL, T.H., *Sociology at the Crossroads and Other Essays* (London, Heinemann, 1963). Part Two, "Social Class".

OSSOWSKI, S. *Class Structure in the Social Consciousness* (London, Routledge and Kegan Paul, 1963).

SCHUMPETER, J. A., "Social Classes in an Ethnically Homogeneous Environment" in *Imperialism and Social Classes* (Oxford, Basil Blackwell, 1961).

WEBER, MAX, "Class, Status, Party", in H. H. Gerth and C. Wright Mills (eds.) *From Max Weber : Essays in Sociology* (London, Kegan Paul, 1947), pp. 180-95.

الطبقة العليا :

ARON, RAYMOND, "Classe sociale, classe, politique, classe dirigeante", *European Journal of Sociology*, I (2), 1960, pp. 260-82.

BALTZELL, E. DIGBY, *An American Business Aristocracy* (New York, Collier Books, 1962).

BOTTOMORE, T.B., *Elites and Society* (London, C.A. Watts and Co., 1964), Chapter II.

GUTTSMAN, W. L., *The British Political Elite* (London, MacGibbon and Kee, 1963).

MEISEL, JAMES H., *The Myth of the Ruling Class : Gaetano Mosca and the Elite* (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1958).

MILLS, C. WRIGHT, *The Power Elite* (New York, Oxford University Press, 1956).

MOSCA, GAETANO, *The Ruling Class* (New York, McGraw-Hill, 1939).

VEBLEN, THORSTEIN, *The Theory of the Leisure Class* (1899 ; new edition, New York, Mentor Books [1953, with an introduction by C. Wright Mills).

الطبقات الوسطى :

GRONER, FRITK, *Soziologie der Angestellten* (Köln, Berlin, Kiepenheuer and Witsch, 1962).

CROZIER, MICHEL, "Classes sans conscience ou préfiguration de la société sans", *Classes European Journal of Sociology*, I (2), 1960, pp. 233-47.

Inventaires III. *Classes moyennes* (Paris, Félix Alcan, 1939).

LOCKWOOD, D., *The Blackcoated Worker* (London and Unwin, 1958).

MILLS, C. WRIGHT, *White Collar : The American Middle Classe* (New York, Oxford University Press, 1951).

الطبقة العاملة :

- ANDRIEUX, A., and LIGNON, J., *L'ouvrier d'aujourd'hui* (Paris, Marcel Rivière, 1960).
- BLAUNER, R., *Alienation and Freedom : The Factory Worker and His Industry* (Chicago, University of Chicago Press, 1964).
- BRIEFS, G. A., *The Proletariat* (New York, McGraw-Hill, 1937).
- GOLDTHORPE, J. H., and LOCKWOOD, D., "Affluence and the British Class Structure,, *The Sociological Review*, XI (2) July, 1963, pp. 133-63.
- HOGGART, R., *The Uses of Literacy* (London, Chatto and Windus, 1957).
- LOCKWOOD, D., The "New Working Class", *European Journal of Sociology*, I (2), 1960, pp. 248-69.
- MALLET, SERGE, *La nouvelle classe ouvrière* (Paris, Editions du Seuil, 1963).
- POPITZ, H., BAHRDT, H. P., JÜRES, E. A., and KESTING, H., *Das Gesellschaftsbild des Arbeiters* (Tübingen, J.C.B., Mohr, 1957).
- THOMPSON, E. P., *The Making of the English Working Class* (London, Gollancz, 1964).
- ZWEIG, F., *The Worker in an Affluent Society* (London, Heinemann, 1961).

الوعي الطبقي :

- HALBWACHS, M., *The Psychology of Social Class* (London, Heinemann, 1958).
- CENTERS, R., *The Psychology of Social Classes* (Princeton, Princeton University Press 1949).

LUKACS, G., *Geschichte und Klassenbewusstsein* (Berlin, Malik Verlag, 1923). French translation, *Histoire et conscience de classe* (Paris, Editions de Minuit, 1960).

MANNHEIM, KARL, 'Conservative Thought', in *Essays on Sociology and Social Psychology* (London, Routledge and Kegan Paul, 1953). See also 'G. A. Briefs, op. cit., Chapter VI 'The proletarian consciousness'.

الصراع الطبقي والثورة الاجتماعية :

ARENDT, HANNAH, *On Revolution* (London, Faber and Faber, 1963).

DAHRENDORF, RALF 'Über einige Probleme der soziologischen Theorie der Revolution', *European Journal of Sociology*, II (1), 1961, pp. 153-62.

GEIGER, THEODOR, *Die Masse und ihre Aktion : ein Beitrag zur Soziologie der Revolution* (Stuttgart, 1926).

GEIGER, THEODOR, 'Revolution', in A. Vierkandt (ed), *Handwörterbuch der Soziologie* (Stuttgart, 1931), pp. 511-18.

KAUTSKY, KARL, *The Social Revolution* (London, 1908).

MEUSEL, A., 'Revolution and Counter-revolution', in *Encyclopaedia of the Social Sciences* (New York, Macmill 1934), Vol. 13, pp. 367-76.

SOREL, G., *Reflections on Violence* (New edn. Glencoe, The Free Press, 1950).

See also the books by Aron and Dahrendorf mentioned under 'General Works' above.

الحراك الاجتماعي :

CARLSSON, G., *Social Mobility and Class Structure* (Lund, Gleerup, 1958).

- FLOUD, J. E., HALSEY, A. H., and MARTIN, F. M.,
Social Class and Educational Opportunity (London, Heinemann, 1958).
- GIRARD, ALAIN, La réussite sociale en France (Paris, Presses Universitaires de France, 1961).
- GLASS, D.V, (ed.), Social Mobility in Britain (London, Routledge and Kegan Paul, 1954).
- LIPSET, S. M., and BENDIX, R. Social Mobility in Industrial Society (Berkeley, University of California Press, 1959).
- MILLER, S. M., 'Comparative Social Mobility,' Current Sociology, IX (1), 1960.
- SOROKIN, P. A., Social Mobility (New York, 1927, Reprinted with a chapter from his Social and Cultural Dynamics, Glencoe, The Free Press, 1959).

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع أرشيف الإنترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صلى منها .

الكتاب الأول : ميادين علم الاجتماع
اختيار وترجمة الدكاترة محمد
الجوهري وعلياء شكرى
ومحمود عودة ومحمد على
محمد والسيد الحسينى ، دار
المعارف ، الطبعة الخامسة ،
١٩٧٩ .

الكتاب الثانى : نظرية علم الاجتماع
تأليف نيقولا تياشيف ، ترجمة
الدكاترة محمود عودة ومحمد
الجوهري ومحمد على محمد
والسيد الحسينى ، دار
المعارف ، الطبعة الخامسة ،
١٩٧٩ .

الكتاب الثالث : أساليب الاتصال والتغير
الاجتماعى
تأليف الدكتور محمود عودة ،
دار المعارف ، ١٩٧٠ .

الكتاب الرابع : تمهيد فى علم الاجتماع
تأليف بوتومور ، ترجمة
الدكاترة محمد الجوهري وعلياء
شكرى ومحمد على محمد
والسيد الحسينى ، دار المعارف ،
الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨ .

الكتاب الخامس : مجتمع المصنع
تأليف الدكتور محمد على
محمد .

الكتاب السادس : الصفوة والمجتمع | تأليف بوتومور ، ترجمة

وتقديم الدكتور محمد الجوهري

وعلياء شكري والسيد الحسيني

ومحمد علي محمد ، دار

المعارف ، الطبعة الثانية ،

١٩٧٨ ،

الكتاب السابع : الطبقات في المجتمع الحديث تأليف بوتومور ، ترجمة

الدكتور محمد الجوهري وعلياء

شكري ومحمد علي محمد

والسيد الحسيني ، الطبعة

الثانية ، دار الكتاب للتوزيع

١٩٧٩ .

الكتاب الثامن : علم الاجتماع الفرنسي
المعاصر

تأليف الدكتور علياء شكري ،

الطبعة الثانية ، دار الكتاب

للتوزيع ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع : قراءات معاصرة في
علم الاجتماع

للدكاترة محمد الجوهري

وعلياء شكري ومحمد علي

محمد ، الطبعة الثانية ،

دار الكتاب للتوزيع ١٩٧٩ .

الكتاب العاشر : دراسات في التنمية
الاجتماعية

تأليف الدكتور السيد الحسيني

ومحمد علي محمد وعلياء

شكري ومحمد الجوهري ،

دار المعارف ، الطبعة الثالثة ،

١٩٧٧ .

الكتاب الحادى عشر : مشكلات أساسية
فى النظرية الاجتماعية
تأليف جون ركس ، ترجمة
الدكاترة محمد الجوهري
ومحمد سعيد فرخ ومحمد
على محمد والسيد الحسينى ،
١٩٧٣ .

الكتاب الثانى عشر : دراسات فى التغير
الاجتماعى
للدكاترة محمد على محمد
والسيد الحسينى وعلياء شكرى
ومحمد الجوهري ، القاهرة ،
١٩٧٣ .

الكتاب الثالث عشر : دراسة علم الاجتماع
اختيار وترجمة الدكاترة
محمد الجوهري وعلياء شكرى
ومحمد على محمد والسيد
الحسينى ، القاهرة ، الطبعة
الثانية ، دار المعارف ، ١٩٧٥ .

الكتاب الرابع عشر : دراسات فى علم الاجتماع
الريفى والحضرى
للدكاترة محمد الجوهري
وعلياء شكرى ومحمد على
محمد والسيد الحسينى ، الطبعة
الثانية ، ١٩٧٥ .

الكتاب الخامس عشر : "مقدمة فى علم
الاجتماع
تأليف إليكس إنكارز ، ترجمة
وتقديم الدكاترة محمد
الجوهري وعلياء شكرى والسيد
الحسينى ومحمد على محمد ،
دار المعارف ، الطبعة الثالثة ،
١٩٧٨ .

- الكتاب السادس عشر : مقدمة في علم
تأليف الدكتور محمد
الاجتماع الصناعي الجوهري ، القاهرة ، ١٩٧٥
- الكتاب السابع عشر : علم الفولكلور
تأليف الدكتور محمد
الجزء الأول الجوهري ، الطبعة الثالثة ،
دار المعارف ، ١٩٧٨ .
- الكتاب الثامن عشر : النظرية الاجتماعية
تأليف الدكتور السيد محمد
و دراسة التنظيم الحسيني ، الطبعة الثانية ،
دار المعارف ، ١٩٧٧ .
- الكتاب التاسع عشر : مصادر دراسة
إشراف الدكتور محمد
الفولكلور العربي الجوهري ، القاهرة ، دار
الكتاب للتوزيع ، القاهرة ،
١٩٧٨ .
- الكتاب العشرون : الدراسة العلمية
إشراف الدكتور محمد
للمعتقدات الشعبية الجوهري ، القاهرة ، دار
الكتاب للتوزيع ، القاهرة ،
١٩٧٨ .
- الكتاب الحادي والعشرون : علم الاجتماع
تأليف الدكتور محمد
وقضايا التنمية في الجوهري ، دار المعارف ،
العالم الثالث القاهرة ، ١٩٧٨ .
- الكتاب الثاني والعشرون : علم الفولكلور، الجزء تأليف للدكتور محمد
الثاني (دراسة الجوهري ، دار المعارف ،
المعتقدات الشعبية) القاهرة ، ١٩٧٩ .
- الكتاب الثالث والعشرون : بعض ملامح التغير
تأليف الدكتورة علياء
الاجتماعي الثقافي في شكري ، دار الكتاب للتوزيع ،
الوطن العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٧٩

دراسات ميدانية ١٩٧٩ .

الثقافة بعض المجتمعات

المحلية في المملكة السعودية

الكتاب الرابع والعشرون : التراث الشعبي تأليف الدكتورة عليماء
المصرية في المكتبة شكرى ، دار الكتاب للتوزيع ،
الأوروبية القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الخامس والعشرون : الانجازات المعاصرة تأليف الدكتورة عليماء
في دراسة الأسرة شكرى ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٧٩ ،

الكتاب السادس والعشرون : دراسات معاصرة تأليف الدكتورة عليماء
في علم الاجتماع شكرى ، دار الكتاب للتوزيع ،
القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب السابع والعشرون : عادات الطعام في تأليف الدكتورة عليماء
الوطن العربي شكرى ، دار الكتاب للتوزيع ،
القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثامن والعشرون : الفلاحون والدولة تأليف الدكتور محمود عودة ،
القاهرة ، دار الثقافة للطباعة
والنشر ، ١٩٧٩ .

هـسـنـ بـرـسـفـتـ (الـمـوـسـى)

مـتـاحـ لـلـتـحـمـيـلـ ضـمـنـ مـجـمـوعـةـ كـبـيـرةـ مـنـ المـطـبـوعـاتـ مـنـ صـفـحـة

مـكـتـبـتـيـ الخـاصـة

عـلىـ مـوقـعـ ارـشـيـفـ الـانـتـرنـت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

رقـمـ الـايـداعـ ٣٨٤٩ لـسـتـ ١٩٧٩

هـسـنـ بـرـسـفـتـ (الـمـوـسـى)

هـسـنـ بـرـسـفـتـ (الـمـوـسـى)

مـطـابـعـ مـيـجـلـ العـربـ

مـطـابـعـ عـامـ الرـمـيـة - سـنة ٩٣٤٧٠٦